٣٧٥٥

Copyright @ King Saud University

Copyright © King Saud University

٤١٣
م٠ر مختار الصحاح، تأليف: محمد بن ابي بكر بن عبد القادر
الرازي، زين الدين (- بعد ٦٦٦هـ) . كتب في القرن
العاشر الهجري تقديرا .
٢٢١ ق ١٧ س ١٥٫٥ × ٢٠٫٠ سم
٢٧٥٤ نسخة حسنة خطها تعليق، ناقصة الأول قليلا، رؤوس الفقر
بالحمرة، طبع .
الازهرية ٣ : ٣١، الاعلام ٦ : ٢٧٩
١- المعاجم العربية أ- الرازي، محمد بن ابي بكر- بعد
٦٦٦هـ، ب- تاريخ النسخ .

صاحب الكتاب عبد الغفور اللاري
صاحب بكر بن ... فيملك الله ...

هذا كتاب عبد الغفور اللاري

NO 8

هذا كتاب عبد الغفور
اللاري صاحب مالك
بكر بن كنجه بن احمد بن محمد

قتلو مبارك الخط باقي والعبد ماضي والباد ...

اولئك
الناصح تبارك ...

جاءني زيد او عمرو

جمع
تبارك
انت
يا مه
...
بالخير

صلوة استغنا

٩

يعني بركسنه فقير اولوب بورجه غلبه ايلسه بو نمازي قيلسه خواص كتابلرنده كتورمشلر كه بر كمسنه كلدي ايدي يا رسول الله فقير اولديم بورجلوبم تشويش شده طاعت ايتمكه الم حكم نه بيورورسن رسول الله بيوردي كه يا اعرابي وار امدي بشيچيه كوز بلر العشاين حكم درت ركعت نماز اول ركعتده بر فاتحه اون كره انا انزلناه اون بش اخلاص اوقيه ايكنجي ركعتده بر فاتحه و اون كره اذا زلزلت الارض ويكرمي بش اخلاص اوقيه وتحياتده حكم بو دعا اوقيه الحمد لله الذي خلق الخلق ولم يخلقهم لحاجة ومنفعة لا يزيد في ملكه طاعة المطيعين ولا ينقص من معصية المذنبين والحمد لله عدد ما يسمو ويسطع ويطلع ويعتدل والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر والحمد لله عدد خلقه ومنتهى علمه وما في علمه اوچنجي ركعتده بر فاتحه اوچ كره والعاديات واون كره القارعة واون كره لايلاف قريش واون كره اخلاص واون كره قل يا ايها الكافرون اوقيه سلامدن حكم بعض كسيه بلميه اون كره سبحان ربك رب العزة اوقيه اون كره دخي بو اوقيه فلله الحمد رب السموات ورب الارض وهو العزيز الحكيم لا اله الا الله الحليم الكريم وسبحان الله رب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله الطيبين

بس امدي اول اعرابي دوكه بو نمازي قيلدقده حكم براو عمار رغم بيرودي بر ايرادن قاوعدن بمرض اندي حوتمنده بخشش الدي

دعاء طلب الرزق بسم الله الرحمن الرحيم اللهم ان كان رزقي في السماء فانزله وان كان في الارض فاخرجه وان كان في البحر فاطلعه وان كان بعيدا فقربه وان كان قريبا فيسره وان كان قليلا فكثره وان كان كثيرا فبارك لي فيه وارزقني من حيث لا احتسب وارزقني من خزائن الملكوت رزقا حلالا طيبا عدد كل شيء طيب دائما ابدا اللهم انى اتوسل اليك وباياتك الكريم وفرقان العظيم فرج همومنا واكشف غمومنا واهلك من يعادينا وارحم من بعد الينا بفضلك وكرمك يا اكرم الاكرمين انك لا تخلف الميعاد برحمتك يا ارحم الراحمين

قال الخضر عليه السلام من صلى العصر يوم الجمعة استقبل القبلة الله تعالى يا الله يا رحمن الى ان يغرب الشمس ثم سئل حاجته اعطاه الله وبقضاء الدين تمت

بعد فراغ الصلوة ... ركعتين ... دعا عشرين ... [illegible]

الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين اي وجود الفرد وعدم الفرد فيعرف الجواز بما لا يجب ولا يمتنع وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين المقابل اي وجود الفرد وعدم الفرد وهو اعني الجانب المقابل ان كان مقيدا بجانب الوجود يعد سلب الضرورة عن طرف العدم فيعرف الجواز بما لا يمتنع وان كان مقيدا بجانب العدم يعد سلب الضرورة عن طرف الوجود فافهم فتدبر والله اعلم

قوله على الوصف حصر على متعلق به والوصف مبتدأ وحصر خبره

كتب للضرورة

العلم اصناف علم اليقين علم حقيقة الاعيان علم حقيقة المعنى علم درايت الخصوص علم درايت علم الاعيان كلها معتبرة في منع الفرد

من هم بامر وكان لا يدري عاقبته ولا يعرف ان الخير في تركه او في الاقدام عليه فقد امره رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يصلي ركعتان يقرء في الاولى قل يا ايها الكافرون مع الفاتحة الكتاب وفي الثانية قل هو الله احد مع الفاتحة فاذا فرغ دعا بهذا الدعاء

دعاء استخاره

اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به انك على كل شيء قدير تمت

ثم المسموع من المشايخ انه ينبغي ان ينام على الطهارة مستقبل القبلة بعد قرائة الدعاء المذكور فان راى في منامه بياضا او خضرة فذلك الامر خير وان راى في منامه سوادا او حمرة فهو شر ينبغي ان يجتنب عنه

صاحبه الحاج علي بن ...

وقف

مرحوم ومغفور ... خواجه ... مرحوم ... لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يبدل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد مصدر معلوم واللام للجنس او للاستغراق اى كل حمد من اى فاعل
له اى ابدا ممن حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك
بيان المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايمه الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق
ويحتمل ان يكون اى اصل بالمصدر يعنى سپاس ستايش لوليه اى
للذى بجنس الحمد لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال والاعاء
التفصيل وان الحصم لانه يصعب الى التصريح بالحمد لغيره تكن وتعليقه الحمد
وما يجاب شعر بالعلية وغرابة الاسلوب التى تميل الطباع اليه لكونه الجديد من يدا
والصلوة اى الرحمة والافاضة الجديدة نازلة من علو جناب الحق سبحانه
على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى
على عباده للتبليغ ويطلق مهاد لكن فى الفقرة السابعة وجه ترك التصريح باسمه
وصلى الله عليه وسلم على انه فى حسن الموافقة وعلى آله اى اهل بيته
واصحابه جمع صاحب كطاير واطيار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانها
تخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على افعال الجماعة باين بادابه
الاداب فكانه والشاهد سهر حبيرا اى الذين ثبت فيما بينهم الاداب سنح باداب
والاصح

الرقم ٢٧٥٥٣
العنوان حاشية على الفوائد الضيائية على الكافية
المؤلف عبد الغفور اللاري ت ٩١٢هـ
تاريخ النسخ ١١٦٣هـ
اسم الناسخ [illegible]
عدد الاوراق ١٥٥ ص ١٥×٢٨ س ٢٠
ملاحظات ٤١٥ ع.ل
ق ٣٨٢ / ١ / ١٥٠

[illegible] المقصد [illegible] بلطف [illegible] وبيع [illegible] التعميم [illegible]

والانصباح بحيث لنفاثهم فى ذاته صلى الله عليه وسلم فرهه اى ما يلي
عليك فوائد جمع فائدة من الفيد بمعنى آنچه گرفته وداده شود از دانش
وازمال يحل مشكلات المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه والملتبس
الحق بشئ فمشكل لانه يشبه الباطل والتاء فى الكافية للمبالغة او النقل
او التانيث باعتبار الرسالة للعلامة تاوه للمبالغة ولم يطلع على الله
سبحانه مع انه اجدر بذلك لتوهم التانيث فى المشارق والمغارب كناية
عن جميع الارض كما فى قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع التمس
من اوجه لان الراوى الجديد فى كل يوم مطلعه وهى مائة وثمانون ثمانون
ثم يعود على مطالعها كذلك وكذا حال المغرب وقد وقع تثنية المشرق
والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما فى قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقى الصيف والشتاء واعود المتفاد
لكل وكذا حال المغربان الشيخ فواصه تمهيد بعونه قال قدس سره
فى الكافية التعقيد الستة انتهى يعنى لست الهداية فكان منه بعونه الالهية كناية
او مما شئ من الحصول محض فضله من غير سابقة محل ويجوز ان يحمل كناية عن
الاحاطة اى احاطة الله بعونه وجعلها ملاحظة التاجى المتوكد بوصف
شيد لما فيها بعد تجديد الم بقصده بافاضة المعونة الله سبحانه كرمه
كما فى قوله تعالى اسرى بعبده ليلا والسكنة بجموعة جنانه بكونه الحكيم قال قدس سره فى الكافية بجمعه الدار وسطها

من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعني جعل الله خيار جنانه لكي له
نظمتها النظم در رشته كشيدن جواهر السنن لطائف
سائغة كلامه المرتبة لمعاني المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سليم الطبع
وفي يؤده الاستعارة الى رقيق اي ساسائط كلامه كالدرر في الصفاء والغلاء
وانما قال الى نحسب للطلبة في سلك التقدير السلك رشته والتقرير
قراره اول وان اضافته من باب اضافة المشبه الى المشبه وسقط التحرير
السكنيها السالي رشته مرادوي باشد وقرار والتحرير ما نقش خط
بر كاغذ ودر اين الكتابة وان اضافته كاضافة السلك والولد
العزيز ارجمنده گرامي وگر ياب صباح الدين كضياء البيت وسم
كانه ضياء يهتدى به الى الدين عن وجيات التلهف التلهف والتأسف
التلهف دريغ خوردن واندوه گين شدن والتاسف دريغ خوردن
قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اي لانه في التسبب والبعث
لهذا التاليف كالعلة الغائية التي يكون باعثة فيكون نسبته الفوائد
اليه من قبيل النسبة الى الباعث والمتحول وما توفيقي الا بالله التوفيق
جعل الاسباب موافقة للمطلوب وهو حسبي مسنده بودن
وذا السند كردن ونعم الوكيل ابكم [illegible] كارى كه [illegible] والجملة عطف
على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف واو عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل
والمخصوص

قوله بدا بتقسيم الخ وفي بعض النسخ بضمير التثنية فيرجع الى الكلمة والكلام [illegible] اسم او فعل او حرف [illegible] الكلام في قوله لا بانه [illegible] [illegible] تقسيم الكلام [illegible] القول المذكور [illegible] تقسيم الكلمة فانه معرفة تامل

والمخصوص هو الله المتقدم صفحة النفس بتحصيل الاكتساب الحي اي بترك
ذلك الجعل اكنم النفس ذلك العلم بتحصيل [illegible] من حيث [illegible] لا من حيث
اشتماله على المسائل ليس في مرتبة الكسب كسبا حتى يلزم بذلك الذي خلاف الفهم
فانهم انما يستحق ان يجري في ما يعود اليه نشانه وما هو في مرتبته كتبيهم الكتب بقي
توهم ترك الاشتغال بالحديث المذكور على الالسن [illegible] ان كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بحمد الله فهو اجذم اي اقطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم وما قيل الخ
لم يذكر به التلفظ سواء كان معه الكتابة او لا ولا يلزم منه ترك الاول ترك الحمد
وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمهما اجمالا انه من تتمة
تعريفها او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء
اثبت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة الى انهما
موضوع النحو [illegible] علم فالموضوع الكلمة او الكلام لوهم اختصاصه البحث
بواحد منهما وجعل البحث عن احديهما راجعا الى الاخر تكلف فمن لم يدر اى
علم يتصور لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة
اليهما فلما ثبت وجوب تصور [illegible] قبل التحصيل ما هو الواجب قبل حصول
الواجب قبل التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره وجب [illegible] ذلك التعريف قف
بالقياس الى التعلم المتعلق الا بالقياس الى المعلم المتعلم اي قبل المتعلم [illegible] علم بالموقف

[illegible] قوله [illegible] عن احوالهما [illegible]

قوله [illegible] التعريف [illegible] الى انه [illegible] بمعرفة [illegible] ومعرفة تصديقي الخاص

قبل تعريفه لان الاهم التعريف بشي ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم
المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن لا التعريف
بالقياس اليه يفيد المعرفة وبالقياس الى المخاطب يفيد المعرفة تقدم
الكلمة لكون افراده جزء من افراده اذ كان افراد الكلمة افراده او لا مفهومهما
وجد جهة التقديم في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا
تقدم في الكتابة توافق في التقديم الوجودات الاربعة اعني الكتبي والعقلي
والذهني واللفظي وان التقدم بحسب الوجود الذهني اذ التقدم في الكتابة توا
في التقديم الوجود اما عدا الخارجي فيليق بهما والظاهر ان اشتقاق الكلم
اعني الاشتقاق الذي يلاحظ فيه تناسب اللفظين في احد الحروف الثلاث والاشتراك في
جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب او الاشتراك في اكثر الحروف الاصلية تعاريف
ما يبحث فيه كنعق ونهق وفرات والهيئة التي يعتبر فيها الاشتقاق بعض قبيل
وذلك لان التاثير المناسب لان تناسب باللحم تاثير فيه لالم ولا يخفى ان البعد مبالغة
بعيدة عن المقام لان مع ان المناسب يقال ان تاثير النفس بها يوجع السماع وتنغيص
العقل في الحال ومما يترتب عليهما من الانفعال والانفعالات على اي وجه كانت
من سنخ القدرة التي هي مدلول الكاف والكلم جميعا فيناسبهما كلها لا يخفى
عن قوة دلالة الكلمة والكلام وسهولة الكلم في الاذهان فيها تاثيرها القوة
المعهودة من جهة تلك الحروف وسوابق الى جبينه تجمع فيه كره ان قال وقد

تعالى وقد عبر بعض الشعراء عن الابيات التي اشتملت على معنى برجان السنان
بجرحه فلم يجعل فيها السنان بنفسه وعصاه وتشبيه بجري في ذلك
والله بجمهور لكن لم يستعمل الا في ما فوق الاثنين بدليل قوله تعالى اليه
يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التانيث وبدليل انه يسمى اسم جنس
وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب الكشاف الكلم الطيب باول بعض
الكلم فان المصعد المحل الموضح للكل بعض الكلم وهو الطيب ونحو كلكلمة التوحيد
لا يجب فيه ان يعبر عنها ببعض الكلم معناه بل كونه قبل الرحمة بالساكن فقد
تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين واللام فيها للجنس ابعد الوجه وهو لمعنى
الكلمة بنفس تعريف المصطلح على الاتوجيه الذي النوعي للمعنى اللغوي
او لما يطلق عليه لفظ الكلمة في العدة لام العهد الخارجي والاستغراق
التي يكون اللام للتعريف والتعريف لا يكون الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة والتا للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعرفة خصوصا عند
من عدل في حد تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الوحدة غير مراد في
سلم فيه ان القول بتجريدها عن الوحدة كما في مقام التعريف اسما للجنس
عن الوحدة على تقدير وضعها للافراد المنتشر وليس التاء فيها للوحدة حتى يمنع
التجريد بدليل الكلمة والكلمات ولا منافاة بينهما لما ذكرنا على تقدير التنزيل
وتسليم ما سلفناه لجواز ان يعتبر في الجنس بالوحدة طبيعة او مصاحبة او غيره فلا نسلم ان الوحدة معتبرة

التي هي مدلول الدال فإنها فردية لا جنسية ويعلم أنه يجب عند بيان الكلمة اللغوية
أن يقصد بما هو مصطلح النحاة فصارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وصفي
جنسية ويلزم من ذلك أن لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية إلى الكلم كنسبة
تمرة إلى تمر والواحد بالجنسية يعني أنه بيان الجنس والواحد نفسا وقد يجوز
أن يجعل الجنس أصلا والواحد صفة وأن ينعكس اللفظ في اللغة الرمي
ورمى الشيء من الفم [illegible] ثم نقل في عرف النحاة [illegible] الشيخ الرضي
أن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد
هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل بل يقال يلزم على هذا التعريف خروج [illegible] من تعريف
الكلمة لأنا نقول المراد باللفظ حقيقة أو حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني
على أن النحاة لم يريدوا باللفظ إلا [illegible] للملفوظ به حقيقة أو حكما
نحو الله أكبر هو من قبيل تسمية المسبب باسم السبب أو من قبيل تسمية المتعلق بالفتح
باسم المتعلق بالكسر [illegible] مؤنث بعده النقل أو بعد جعل المصدر
الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا أقرب ويجوز أن يجعل منقولا
من اللفظ بمعنى الرمي من الفم أو بمعنى التكلم ابتداء أو بواسطة إلى ما يتلفظ به التلفظ
[illegible] وأما المعنوية [illegible] لأن التلفظ منشعب اللفظ اللغوي الذي
هو الطرح والرمي [illegible] الموضوع اللفظ اصطلاحا علم أن الاسم اختلفوا أنه
الكلمة أي ما هي كلمة أو لا [illegible] الشكل عليه [illegible] وقد أجيب
عنه بما

بما ذكرنا من تحقيق معنى الملفوظ وفيه بحث لأن الظاهر [illegible] حكما يدخل فيها
أي انسان إنما قيده بذلك لتقصد الملفوظ [illegible] أو حكما أي ملفوظا
حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ في بعض الأحوال مهملا كان أو موضوعا
قال قدس سره في الكافية إنما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارتهم
المشهورة تنبيها على أن مراده بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة
بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل أن يستعمل فيه أي قبل أن
يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله أو من قبيل تسمية
الشيء باسم ما يؤول [illegible] أو مركبا قيل إنما يصح إطلاق اللفظ على [illegible]
لأنه في الأصل مصدر واللفظ الحقيقي الملفوظ الحقيقي الذي ليس من
[illegible] والصوت الذي هو [illegible] أي معقولة
هو [illegible] المحذوف الذي
هو الفاعل بالمستتر [illegible] في الفاعل ولم يوضع له لفظ [illegible]
[illegible] فلما لا يكون [illegible] ووضعوا له [illegible] جعلوا
مثل [illegible] كناية عنه فهو [illegible] وأجروا عليه أحكام اللفظ عطف
على [illegible] المراد بأحكامه [illegible] العطف عليه والتأكيد [illegible]
[illegible] إلى غير ذلك [illegible] لفظ حقيقة [illegible] على تقدير وجوده
في الخارج يتلفظ به الانسان وكلمة [illegible] في اللفظ معتبر في هذا التعريف لأنها مما يتلفظ

ما انسان في بعض الاحيان، وان كانت بالقياس اليه نسبة لا يعتد بها علما او لانه من شأنها
ان يتلفظ بها الانسان، او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات في علم هذا القياس كلمة
الملائكة والجن لا يقال علم الحد جهل الا و لبين انه ما يتلفظ به الانسان مغاير
بالشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يجمع حده ما ذكر عليها لانا نقول
هذا التدقيق فلسفي غير ملتفت عند اهل [illegible] كافتراق في
الكلام ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الكلمة اسم لها
فيما اذا [illegible] ما عليه المحقق، او نقص ما في [illegible] الكلمة او بما يظهر في غير الا
في التعريف [illegible] او طريقة في [illegible] افادة اللفظ
الذي هو اول اجزاء التعريف [illegible] لم يجئ في [illegible] التعريف الى الاعتبار
[illegible] بتقييد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسف [illegible] الجنس
والفصل اذ [illegible] بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز بالجنس الجواز
يعني الفصل هنا [illegible] فصلا [illegible] لانه لم يقصد الوحدة اصالة، مثل عبد [illegible]
علما [illegible] في الكلمة [illegible] خارج عنه [illegible] اللفظ، واما المسائل [illegible] الاشتقاق
مطابقة الخبر للمبتدأ [illegible] والاشتقاق [illegible] الى التعبير
الراجع الى المبتدأ [illegible] وقد [illegible] بالمسند [illegible]
الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز [illegible] الوضع [illegible] في حيز اللفظ
تخصيص شيء [illegible] ان كان

ملحوظا

كان ملحوظا تخصيصه لخصوصه وبعده لا يدخل في الوضع [illegible]
بقصد جعل بل قصد [illegible] انه مجهول [illegible] قلت ان كانت [illegible] على المقصود
خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما
وان كانت داخلة على المقصود عليه خرج عنه الوضع المشترك لعدم انحصاره في شيء
من المعنيين لوجوده في كليهما وكذا [illegible] الذي تعين للتخصيص لا يوجد
في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن [illegible] وبان التخصيص
بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة
مرتبة لم [illegible] يتحقق في الازمنة المرتبة [illegible] الواحد في المجعول
الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبالمعنى كل من المترادفين من حيث انه
من اثار جعله كذلك [illegible] لا يوجد في المرادف الاخر [illegible] المشترك بحسب كل جعل لا يوجد
الغير واحد ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع
له خاصا [illegible] بحيث اي حال كونه كذلك الشيء المخصوص ملابسا بتلك الحيثية
التي هي مفهوم الشرطية [illegible] تخصيص [illegible] الغرض التركيب وفيه بحث
اذ الالفاظ لم يتخصص [illegible] لغرض التركيب [illegible] لا الغرض
كلما اطلقه [illegible] ما يذكره الشارح من ان القيد المضاف [illegible]
[illegible] تعريف الكلمة لا فيد الوضع [illegible] ناظر الى هذا [illegible] الالف
وسمي [illegible] بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفي الايصال

منه احسن قلت لا الكلمة غير صادقة الا بعد انفهام العلم بالتحقيق
الرشد فلعل لا يبعد كل البعد لا يقال هذا انفهام مراد ومفهوم من العبارة
او العبارة ظاهرة في التخصيص علامة بها تثبت الدلالة ومن المفهوم
انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكان قال في الطلعة اوحسن وعلم
ذلك التخصيص فعلى فهم منه لم يكن بمفهوم او فهم منه فهم فهو النفي
فلا يرد شبهة تحصيل اي حصل هو اخرج عنه وضع كذا وكذا وضع كفعل
له باعتبار دلالته على النسبة كالحدوث وكذا وضع الاسماء المتضمنة معنى الحروف
لمعنى وما كان وضعه عاما وما كان وضعه خاصا كاسماء الاشارة ونحوها
عنها كالجواب عن كذا واجيب ولا كلية بان المفهوم اللازم لا يدرك الموضوع
فهم المعنى بوجه لو عطف على وضعه الشبهة في تحقيقه قبل انفهام الصفة
لا تقول في الطلعة اه اشارة الى عبارة جعل دونه لفهم ليس عادة ولا يبعد
ان يقال يعني اذ لا حاجة الى تقييد فانه المتبادر من اي طلعة كالاستعمال في المقاصد
والاستعمال فيها لا يكون بدون الصفة يعني ما يقصد به شيء ويراد به دونها
او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعاني والتضمني
والالتزام وغيرها كما اذا استعملت وارتد محصور تمثل بعضهم المعنى بالمعنى
لا يقصد به شيء اسم مكان من قصد المعلوم او المجهول او قصد بمعنى المعلوم
او المجهول بمعنى المفعول لجواز ان لا يعتبر نقله اليه فيتفرع عليه تأمل النقل
قوله

صحا او مخفف معنى كيفيتها غير قياسي والذي يرجحه على هذا الاحتمال انه يكون
لفظ الميل الى جانب المعنى والاستعمال المشددة بمعنى المخفف فيفارق معنى الكلام
ومعنى واحد فذكر المعنى بعده مبني على تجريده حتى يكون مراده تخصيص شيء
بدون شيء آخر ايضا لانها قيد مقيس الى الشيء المتروك في كونه مستلزم
لتركها ويذكر المعنى بعده معنى الوضع لا تخصيص شيء بمعنى اي بالقصد
بذلك الشيء بهو الوضع واي قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع ما لا
يقصد الاستعمال عليه الا لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل
الوضع بمعنى القصد مجازا كما قيل لقرينة الحقيقة وشيوع التجريد في امثاله
وقد كشف الامتياز بكل من جزئي الوضع حيث ان ذكر اللفظ يغني عن القصد
اضافي لفظ الاول مصنوع فلا تأثير في ذكره لا ليفيد به قدر المعنى
الا لغوي فالدلالة بالطبع كذا اي اما فالدلالة بالعقل فقط كما يدل عليه
الدليل وكل ما يحصل بالطبع في مقابلة الوضع وبغيت حروف الهجاء اي
حروف تقديد باسمائها كالالوف وامثاله يعني حروف المباني في الهجاء وحروف المعاني
قال المحقق وضع بعض كالواو فيه اي في تقسيم تقسيم الكلمة
وقد اجيب عن الثاني بان المراد بها اي فيعتم نقض تعريف الكلمة بالالفاظ
والكلمة المركبة اي الالفاظ المحذوفة اي مشخصة من حيث انها مشخصة بسوء
كانت في انفسها مفرد او مركبة وذلك لان النقض الاول انما هو على تقدير تحيته للافراد والتركيب

لا الفاظ مفردة بخلاف النقض الخ فانه يتجه على تركيبها ولذا قال والمركبة

فليس هناك اي في مقام رجوع الضمير الى الالفاظ المخصوصة المفردة والمركبة

ما لا يدل بجزء لفظه من حيث انه جزء لفظ معنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص

انسان شخص معين لانه ليس لما ذكر المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزءه بهذا الاعتبار

لا يدل على جزء ذلك المعنى ودفع انه يوهم ان الالفاظ موضوعة الخ وذلك لان الدال

عبارة عن شيء يمانيه معنى الوصفية ويعقل بمعنى مقصود بالمعنى حين نقل

او غير ما يفهم منه في عرف اللغة انه ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال كونه

ذلك المعنى [illegible] وانما قال يوهم مع ان القاعدة يقتضيه انتفاء بينا لظهور المراد

منها كما يدرك في مثل فعل فعيلا وهي مجاز بطريق الكثرة وكذا في المفرد

ومعناه ما لا يدل جزءه من حيث انه لا يدل جزءه على جزء معناه المفهوم من كلام

الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين بالذات وبالعرض وصفة للمعنى

عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض

للمعنى وكان النكتة فيه تنبيه على ان النكتة ايضا في تقديم الوضع على الافراد

او كانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو

الوضع حيث اتى به بصيغة الماضي والتغير بصيغة السبق الزمانية للسبق

الرتبي فعلم بهذا انه حال من المستكن في وضع الا انه لو كان حالا لكان

كما في ضربت قائما زيدا قلنا لانه لزوم ذلك لان الكلام بعضهم من احوال مرتبة

كمال

اي لاحق الافراد فرغ من الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن

قرينة حالية على تعيين ذي الحال قد تحقق تعينا الا ان الافراد صفة اللفظ

بالذات او ان تعير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه فلا خفاء في ان الافراد

المعنى يؤول الى افراد اللفظ او من المعنى تنبيه حالا في تجويز الحال

عن النكرة من غير تقديم الحال عليه لا يقال لو كان حالا لتقدم عليه لان

صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا بها فان تقديمها

عليه مطلقا ممتنع عند الاكثرين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح فانه قال

للفعل [illegible] في كونه معمولا له ومعمولا لما تعدت عامل الحال في صاحبها

لام الجمع المركبة فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما انه ما

الى فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل بصل ايضا فان لام التعريف والتنوين

من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التأنيث المتحركة والالف وياء النسبة وعلامة

التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها

ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها ايضا من حروف المباني وجعلوا

مجموع الصيغة دالا على المعنى المقصود لان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك

الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الى السين المستقبل والطلب الى

نون التأكيد والاعراب والاعراب والمراد بالاعراب يعني حركة

الحركة الاعرابية والبنائية واي فصل انه لم يعتبر لكل من اجزائه فان الالف فانه فرق بين

الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو ما ثبت فيه المجموع كلمة واحدة فاعرف
باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وجرى وصلى وفي [illegible] الرجل
ورجلا والمثنى والجمع المجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا
الجزء الثاني وفي المثنى الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع
فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل مع انه معرب باعرابين ان قلت [illegible] توجيه
الاعرابين بكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد
للمقتضي في كلمة واحدة في اطلاق توجيه واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام
الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان
وقال صاحب اللباب ان الاعراب فيه محكي في تأبط شرا وما كان ان الحكم فيه لا
والاول فارعنا الظاهر اعرابه في الجزء الثاني لما ظهر اعراب ما بعده في الاستفهام
في الغير فطلب [illegible] علما الاعراب واحد ولا يخفى على العلم ان الغرض من علم
النحو معرفة احوال الالفاظ وتصحيح اعرابه فانه [illegible] جانب اللفظ ويميل الى جانب
المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك كالاعمال لا يجري في كل ما يعد [illegible]
الامتزاج لفظا واحدا بل فيما الغرض باعراب كلمة واحدة فانه لا يقال انه
لفظ واحد بل لفظان الا لوجه وخبر انه ان اريد باللفظ ادنى ما يطلق عليه اللفظ
كهمزة الاستفهام يدخل في التعريف الا ما ندر من الكلمات وان اريد ما له نوع
وحدة عرفية خرج عنه مثل عبد الله علما وان اريد فهو [illegible] واحدة فلا يد له

اللفظ

ان المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وفيه ان ما يصح ان يتكلم مرتان خرج عنه ما عبد الله لاشتمال الكلمتين [illegible] يتكلم بهما مرتان [illegible]

اللفظ على انه قلت اللفظ للمرة والمفهوم عنه ما يتكلم به دفعة فلما اشتهر في جواز
التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم كذلك الاهم ان يقال ان المراد بالمرة ما يتكلم به مرة
وليس فيما يصلح ان يتكلم به مرتان فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصلح
ان يتكلم بهما مرتان ويبقى مثل قائمة وبصري الى نحوه داخلا اي صالحا ومن ثم
لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي ثلثة اقسام
وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبعية ان كانت بسبب [illegible] ودلالة
غير الطبعية عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك كدلالة لفظ دير
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ [illegible] دلالة
او لم يدل كما قال السيد في [illegible] ان وجود اللافظ يعلم بالمشاهدة لا
تنقسمه اللفظ اي مطلق الى هذه الاقسام التي تتقلب [illegible] تتباين اقوال
الاقسام [illegible] وحدة للكلام [illegible] يفهم من السكوت في موضع
بيان الاقسام ويفهم به قولا لانها قبل [illegible] عقلي وتوجيه [illegible]
تقسيم كل منهما اثر بين النفي والاثبات كما [illegible] وان اثبت [illegible]
عقلي ما ظاهره قطعي اذ ليس لتلك الاقسام [illegible] ما اخرجه التقسيم
اما من صفتها قبل التقدير [illegible] اولا [illegible]
دلالة ولا يخفى ان تقدير [illegible] مما يقبل الطبع السليم غاية القبول اما تقدير [illegible]
او الدلالة [illegible] تقسيم كلمة ولا القول بان [illegible]

حتى يحمل على الثاني لان فائدة الحمل لا ينحصر في الدلالة وعدمها وهذا لا تهمل الا بصحيح
حمل عدم الدلالة عليهما مع ان الفروق التي صحت الى التقدير انما نشأ في الثاني
ما لا يهمه التأويل فيه لا في الاول واما تقدير كذا تنبني الف ما قتقضاه زيادة
وكذا اجمالا يدل بمعنى الى الرجال الشيخ قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما فكره
من ان الفعل بمعنى في تأويل المصدر ولو في معنى المصدر بدليه والتشبيه بالحامل
ذكره الكلام النظر الى ما يعني عن اذ ليس معنى المصدر حقيقة ولا تخم عن قد انشئه
عن غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى ادم كلمة اليها الثاني اي في الاستيناف
لانه لما قال اما كذا وكذا استأنف قال اما الاول وما الثاني فقال الثاني اي في الاول
اما كذا او كذا مع ما علم الجملة الاستينافية وكانه تعطف او لانه تجعل المجموع
جوابا وكذا حال في قوله للثاني الاسم والاول الفعل لانه اي في اللغة الطرف
يقال حرف الوادي اي طرفه اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل احد في جانب
من الكلام لانه قد يقع جزء الكلمة نحو زيد لا ح انه يقترن هذا المعنى المدلول عليه
بنفسه في الفهم عنهما اعتبر المقارنة في الفهم من الكلمة حرج عن حد الفعل ما يقترن
باحد الازمنة بحسب التحقق كغد مصدر او ما يلزم بينه وباين الزمان ترتب في الفهم
كفعلان امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمها من كلمة [illegible] اتفق
مع فهمه صار فهم الزمان مأخوذة من السمو اي سمي اسما هذا الكون اي الاسم
مأخوذ من السمو او اصل سمو كانت السين حذفت الواو ثم نقل حركة
السين

السين الى ما بعد بالعلة وقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن
لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى او قبله الوسم وهو فعو اشتقاقه ليس وجه
على اسماء فانه لو كان لما قيل لكان فعل ووسم وجه او وسم وارتكاب القلب
بعيد لتضمنه الفعل فبكونه ثم قبيل تسميته الدال بالاسم الدلول وقد علم ان الواو للاعتراض
او للتنبيه ما لا يكون به الاشارة او للعطف على كونه لانهما او للعطف على العلم بالانحصار
الذي افاده الا بل اي علم ما في الحصر الكلمة وقد علم بذلك وجه كونه
بهذا التقدير كما انكوا ولم [illegible] بذلك البيان للاستفادة ووضع الاسم الشائق
موضع لفظ زيادة التمكين في الذهن وكمال الكشف واختاره هو هذا الشان
لاستحقاقه للقطع الجزئية لكل واحد منها وصافه كيلا الكل بمعنى اللام ويجوز
التوكيد بها ادا فيقف كل الفعل واحد بمعنى اللام لا يصح التوكيد بها بل بكلي
افاده التحقيق الذي هو قد ثبت الا كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد منهم
منها للتبعيض وللجار ولما في صفته لقوله والا والتبليغ احد بالا [illegible] اي في هذا
المعنى فانه اي عند الاول بانه هو الكون الجامع او في هذا المقام لانه [illegible] بابه
الاشتراك وما به الامتياز للمتكلم انه يكون هذا مقابلا الاسم وكذا [illegible] في اللغة
اللبن ومنه [illegible] عند العرب فان يريد به الحمل مجاز انفعال في الذم لا [illegible]
لا كثير من في المدح لو ورد لان العرب اعظم اشياء نسبوه الى
سببه فقصد الى ذمه لا يقدر عليه وقد يقال الدم للبئر والدر اللبن [illegible] ثم رثت بكمالات العلم

أو المقدرة لا غير فذلك من الصفات الكمالية قوله الكلام لم يعطف على السابق

لأنه ينفصل عنه فإن الكلام في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فيقابل الكلم

كلاما كما يقال أعطى عطاء أي إعطاء في الأصل لما يعطى ثم جعل في الكلام المفيد بتركيبه ويكون

كل واحد منهما في ضمن فإن التثنية اقتضت العطف فكأنه قال كلمة وكلمة قيل

لو جعل الباء للاستعانة لم يحتج إلى هذا التأويل لأن المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين

مع الإسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع لا يحتاج إلى تأويل بأن

يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الأجزاء الثلاثة ولا يخفى أن هذا القول مبني على جعل

الهيئة جزءا للكلام ويلزم منه أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل حكما ولو

لم يجعل جزءا للكلام فلا يحتاج إلى تأويل فلا يلزم أي وهما

فيما إذا تركب الكلام من كلمتين لفظا أي تحقيقا فاحتمل بسبب الإسناد ويجوز أن

يكون الباء للملابسة أي تضمنا ملتبسا بالإسناد قوله بالإسناد نسبة أحد

الكلمتين أي حكم أحد الكلمتين أو نسبة مدلول أحد الكلمتين إلى الأخرى

قوله حقيقة أو حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا بالفعل كجعل

الإسناد الذي هو من خواص الاسم دال على أن ذلك الإسناد لا يتأتى إلا من اسمين أو من فعل واسم

ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد قدس سره يخرج عنه نظما

إذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد والدليل على أن الرابط بينهما قد

قولك إن ضربتني ضربتك والكلام يؤمن العرب ضرب لمن طرفي كذلك يفيد كلما طلب

أي ممن

[illegible] بقصد به إفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أي لو سكت

المتكلم عليها لم يكن للسامع مجال تخطئة وسبب في المقصود في باب الهداية وذا

فيه بقصد الإسناد الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو حالا ونحوها فإنها بقصد إسناده الجملة

التي هي علم مفهومها المخاطب فإن خرجت المهملات الموضوعة أما المركب من الكلمات

ومهمل فلم يخرج بقوله كانت جزئية أي محكية بهما [illegible] قوله أي غير محكية

بهما [illegible] قوله علم الكلمة بمعرفة لأن النسبة في تلك الكلمات بجملة فيكون

التعبير عنهما بما يفيد الإجمال وهو المفرد قوله عن قائم أبا وداد [illegible] في كلم هذا

اللفظ ولا يصح القول بأن الألفاظ موضوعة لأنفسها [illegible]

هذا التأويل لما حققه السيد أن الألفاظ غير دالة على أنفسها بل

هي تحضر بأنفسها لا بدوال [illegible] الذي هو من شأن الدوال

بالوضع لتعددها في الألفاظ المهملة [illegible] المهملات لأنفسها [illegible]

[illegible] في حق الألفاظ فإن قلت إذا لم يكن الألفاظ موضوعة لأنفسها

لم تكن أسماء فكيف يصح الإخبار عنها ولحوق التنوين لها قلنا إن الألفاظ

صارت في تأويل الاسم المفرد فقبلت الإضافة ونحوها أي الإخبار عنها ولحوق

التنوين لها من أحوال الإضافية للاسم يعني أنها لا توجد إلا في الاسم إذا كان

ذلك لعدم موضوعا لمعنى ومستعملا فيه إما إذا لم يكن كذلك فجاز الإخبار عنه ولحوق

التنوين وإن الألفاظ لها مادية الإقدام في ذلك مثلا وتقول من حرف جر وضرب فعل ماض

معا اعلم ان الكلام المعنى فان نحو ضرب زيد قائما بجميعه كلام ولا يكفى الا بكلام عليه
ارتكاب بحذف اجزاء من الكلام فى هذا التركيب فحصل فيه اوادها وادو جملة
تسمية ما في الكلام بعد جواب القسم وبجملة القسمية للتاكيد اد لنا كلاما
فان الكلام هو الجزء على زعمهم واما على التحقيق فليس شئ ذلك ما دل الى ادل الكلام
هو المجموع نحو كلام فانه لا يتفق عليها لان الاسناد فيها دليل لما هو مقصود
بذاته نحو ذلك اى الكلام اخر بينه كلى الكلام لا الى تعريفه اوالى النحو اوالى الاسناد
لما قبل لان الكلام مستوق للكلام دليعده ولانه لابيات انه انه تقسيم الكلام بعد
تعريفه كما انه نوعه بين اسم فعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما جيء فيه اداة
لكون العادة بشان الحى لان التركيب العقلى ما انتبل برتقى اليه سنة وقد الايغمرهم
اسما لى حقيقة او حكما وذلك من قبيل كحقيقة العام فى حكم اى ما ظاهر ولم اى ان الافاق
وكما ودفي وانما قدم بهذا الكلام السمى الاستغناء جزئية التقديم فقوله وحكم
اسم او وانما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لما يستحق الاسم
التقديم وما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ فعدم موافقة الذكر للواقع
لتقدم الفعل على الفاعل قوله يتقدم براد هو المنقول الى الاثنين قبل التقدير او بعده
اى كلمة والاه فان النحو بغلبه كتب كالدال اى ربعه والتوبة عدة اى حصل الكلام
ثم انه الكلام الكلمة قوله كائن فى نفسه هيئة لمعنى سواء رجع فيه الى هما اولى
معنى ولم يجعل فيكون الدال او حال من جهة حتى يلزم خصامه على اى دل ما هو انه
ودفع هذه فانه

ورفع هذه فانه دخل الخفا فى حال كونه معتبرا فى هذه فانه لان فى جعل فى بحث الماع
خلاف المذهب المختار وجاز اعتبرته فى تعريف اوله آلة لانه كونه فيه غير تابع
للفظ فى هذه فانه بل هى ثابتة بالقياس الى من يقع مع ان يعني ملك الكتابة
بلى قصده ونحو لا يعرف ولا قصد ان لا فى معنا ولا احتياج تصور او التفاتا الى غيره
وكذا فى نحو قبل الوضع بعد على كونه ولا بالوضع لم يثبت هذه اخرى بالذات
ولا يلزم من ذلك تصور هذه لانه قد تكون المعاني الاسمية يتوقف على تصوره
وكثيرا منها يكاد يحتاج فى تفهمها الى ضميمة كتقديم المرجع فى ضمير الغائب والخطاب والتكلم
فى حضور من طلب التكلم والاشارة فى اسم الاشارة وغيره ذلك وبالجملة يتوقف فهمهم
العلمى منه على لفظ كان او غيره ولا يستلزم تصوره للتكلم الا استلزام ذلك
القصد وتوقف على العامل والفاعل ما قيل على معنى باعتباره فى نفسه اى نحوها
فى هذه انه لا فى ضمه غيره كما فى مقابله لغولك الدار فى نفسها اى الدار الكلى فى نفسه
فى هذه انها اوعلى ظن فى هذه انها او يسبب اليها انها الكلى فى هذه انها لا باعتبار
امر خارج عنها من كونها فى وسط البلاد او قريبة من بيت العلاء اعترض عليه
الشيخ الرضى بان قولهم فى هذه فى على معنى فى غيره بنقض قولهم على معنى
فى نفسه لا يقال فى مقابلة فى ذلك فيه الدار فى نفسها كذا فيه الدار فى غيرها
كذا بل يقال لا فى نفسها ويمكن الاجابة عنه بانه لبس المقصود الا مفردى فى
المعنى واحد بل لا يتصور ذلك لانه لو المعنى على ما فى نفسه وعلى ما فى غيره معقول بلا ان الدار فانها فى مقابلة

لان ينسب الى الغير بغير مع كونه مثاله بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار
الاحتياج تارة وعدم اعتباره اخرى وان اعتبار ان يكون المعنى كائنا في الخارج موجودا
اي كما ان الموجود الخارجي قد يكون ذ صفة لا مرنا بعاله وقد لا يكون كذلك الموجود
في الذهن قد يكون تابعا لا في كما حظه وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس
ويظهر منه وجه اخر لاستعمال لفظة في وهو انه يشار به لمعنى في اي تابع لا في الكون
القائم بالجوهر التابع له صحيح ان يشار اليه وكذلك الحكم بلفظة في كما يشار بلفظ في الى الحكم
بلفظة في والمعنى المستقل لما يشار به في حيث صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم
يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره واتى بلفظة في بهذا
المعنى والمراد بالغير هو المتعلق فهذا يصح شيء منهما اذا اعتمالي لهما لا يكون
الا ما هو ملتفت بالذات بحيث تنوع مطلوبا في ذاته بحيث يكون مستقلا بالمفهوم
تراه من غير حاجة الى ذكر لان التعلق الاجمالي الذي لا ينفصل الابتداء بدونه وهو
شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء لما لا يكون متعلق غير ملتفت بالذات بل
ملتفتا بالتبع كونه دلالة عليه كما في ما لو كان ملتفت بالذات فانه لا بد
من ذكر متعلقه بخصوصه كما يدل عليه بقول لا حاجة في الدلالة عليه الى ذكر
متعلقه قوله وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم ما يدل على معنى في نفسه
في تعريف الكلمة انه مدلولها معنى في الطلاح عما يجدوي وفيه طل حرف فيه بل معناه
انها اذا انفعلت وحدها الى فهو المعنى المتعلق بها بلفظها قال الكلمة

كظرف

كظرف اذا انتقل بما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفسه الكلمة . وما يقال من ان الحرف معنى
كائن في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده لم يفهم منه شيء لم ينتقل المعنى اليه فكان
قالب الحرف كظرف قال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر قوله من
حيث هو حالة بين الشيء والبصرة لا من حيث هو هو بل من حيث هو معنى قائم
بالشيء بالقياس الى البصرة وكذلك ويعلم انه لتوقف حالهما اي لتوقف تعلقهما من حيث
هو هو بل من حيث انه حالة لا فائدة وفسر بانهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
اي معنى ملتفت بالتبع ولا يمكن ان ينتقل الا بذكره اي لا يمكن ان يتعلق
بمعنى الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بان لا تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها
لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق
حرفيا لانه ملتفت بالذات ولعموم وضعه من فاما ما كان وضعه عاما لا يفيد بخصوص
بدونه فضمير هو متعاد به بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم
في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة غير ذلك بذكر المتعلق في الحرف بعينه لتكلم
الضمير لفظه من موضوعه لكلي واحد من جزئياته لانها الحقيقي اللغوي
الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له محال فذويه
ثم الظاهر ان ذلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها فحقق المفهوم
الابتداء ذو حظ تبعا واشتباه الامر ان اعتمادات عليه والظاهر بعد هاهنا
بجوز انه بلاحظ فقصد الكلي يبنى معنى الحرف قبلا معنى من المعنى جزئيا في ابتداء بل الابتداء لازم وانه فوتانيه

عن الالتفات اليه فحده امر وافرا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونته المعنى في نفسه

ثم انما يلائم ادخل كلمة اذن عدم الاستقلال بالمفهومية كما هو ظاهر في المعنى الافرادي لا في المعنى

ملحوظا في نفسه ولكن تتوجه المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو المسلك

الافضل مالكا اشتباه ان [illegible] افهم مرجع ارجاع الكلمة الى المعنى اي لم يعرف من الكلام [illegible]

الجزئي الى الكلية كما في عبارة هذا الكتاب لزم مستبعد تمثيلهما لما لاحقا في الظرف ان معانيها

مفهومات الكلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عنها وهو

ونحن وقد علم وظف في الاخبار بهما مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل

بنفسه صح الحكم عليه وبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يعد في الاستقلال امتناع

الحكم عليه او به بما هو فيه [illegible] كما لو كان العارض جزء لمدلوله ما يدل عليه كمعنى اذ فارقا

عنه كالظرف المذكور فان معنى الظرفية داخل في الاول او فارجا عن الكافي لكن

ما جرت العادة بالتعبير لهما الا بمعنى ان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ

في مفهوم ما نهما الكلية وان يستفاد الخصوصية من الحاقه بكلام اخر

فانه لا يجوز ان يكون مستقلا في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضم الكلمة الا

يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء السير البصرة وقد يتأمل ذلك باعتبار

معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى ما يشتمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل

ويكما في الاخره يقول غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه

لان المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان

يخرج

ان يخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة يعني زمان اثبت فيه زمان قبل وزمان

بعده وشهرة امر بها كون متوهمة التنقيح قال وهو صفة بعد صفة او

قال عنه هو بعيد وهو المراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم الاقتران المعنى

المستقل انه يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المستقل

كان هذا الوضع وضع اسم او فعل او مركب فيدخل فيه يضرب زيد وبشر علما لان

لان معناها العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الغرض عنهما بحسب

الوضع الاول وهو ذلك الوضع وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال

لان معناها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في

الغرض عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور

كما يستظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة

في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انتفت [illegible] وتلك

المعاني الانتسابية غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول ويمكن

ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل فرجت عنه تلك الافعال

لان المعنى المستقل في تلك الافعال لا يقارنه صفة الانتساب وهو بحسب

الوضع الاول مقترن وذلك انا نقول المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران للمعنى

المستقل بحسب الاصل والوضع الاول فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب

الوضع العلمي غير مقترنة باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان وضعها لها باداء المعاني الفعلية [illegible] وكذلك

الكلم بالسمبها كسب الوضع بع بائمم التقاطع فانها بحسب الوضع

فدتكون مركبا وخرج عنها الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان الوضع لها بازاء المعاني

الانشائية ولما كان القول بان الوضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية والافعال

المنسلخة في المعاني الانشائية بعيد غير مرضي للمحقق بقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك

هذا الطريق ولهذا لم يجب المحقق عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر

التي لو دخلت عليها الافعال دل بانها موضوعة للافعال بانها الاصطلاحية

لا لمعانيها قال الشيخ الرضي الكوفي الفصيلي اي الحاصل بحيث يقول اهدوا انهم

كما يقال للفظ الكتب قد دخل في اسماء الافعال الذي جعلهم على ان قالوا انها ليست

بافعال بل لفظها الافعال حقيقة ونقول لا انا لا نقبل الافعال كالتنوين واللام

والتوابع وكونه بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا كما في رويد فانه قد يستعمل

مصدرا كرويد زيد بلا تنوين وجوازا مع اصلي اي رفق بضعف زيد فهم اي ارفق رفقا

وكما يستعمل صفة كقولنا سيرا رويدا اي سيرا ورفقا لكنه بلا تنوين تلون ومصدرا

في الاصل كما لا ينافي دليل على كونها منقولة عن معاني الافعال اي الصيغ والاذما يدل

اصلها المصادر ولما بين بينهما من ما لا في فيها تا في قوله كرويد زيد

عليها فوقانية فاصل بيهات بيهية لقوتها وقال قد سوله من الثبه فوقها

لانها بقرينة اي تفضيح فوقا وكما تقع على فعلال فعلالة وفعلال كشحو امالك زيد

اي تنحى في عبك في ابتداء الزمن في ماده على تقديم التنوين وسوا الانحو علم بافيل

نواد الملحكم

١٥

ما انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا وباللفظ يمكن من خواصه فيه قدم للاهتمام به

اولفظ اومعنى لما قال صاحب الكشف في نوعين واما الماسر من يقول الحق

ولا بعدا يقال يوهم من الاسم كون اقل من الاكثر وكل نوع منها بعيد جمع الكثرة

على كنها التي تنبى ذوالعقة بانها يليع فرينها من تلك الى ذكر يمن التبعيضية

بزيادة وصفها على الجميع فلو دخلت علم عن لكانت ابتدائية انفعالية بشهد

عليه قوله بعدا من التبعيض او من الابتداء لا يقال يوهم هذا انه لو لم يات بمن لكان

الكلم صحيحا لكن عبارة التبعيضية لا يصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة

لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة

اذ لا فرق بينه وبين جمع قلة ولئن سلم فكثيرا ما تقوم كل منهما مقام الاخر

فذلك مجاز بحم عن برهم وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فتقسيمها

بتقسيم يحتمل من جزء السلب والاكلم يختص بما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره

الى الغالب بابها الشمول والمرفي غيره ولم يتعرض لما فوقه كالتنوين باعتبار

لمعنى واتنبيه لسائر ما يعني ما عدا امبادي سوى كبش والوصف العام وذلك لا لكشف لفظ ما

باللى جمع المحلى انهما الحق المفاد ولا يكفي اي اي صحة لو كانت بالمعنى الوصفي كما هو

الجر والطبيعة لانه اصطلح وبوب لفظ الكنكاح ما عدا مكونة منها من قبيل الكلم

المنهود ومن ذكر المسند اوارادة المستعمل ومن في اللام باعتبار ووضع لهما دعا

قال ذلك لا المتبادر منها الاختصاص ابهم ذكر بالاتفاق ولا انفصال للابهام

الحكم

احترازا عن اللام الزائدة الا ابتداء فان اللام فيها بدل عن المضاف اليه او للعهد الذهني [illegible]

للذهن والتعيين بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه كالكلام شاملا للتخصيص

قبيلة من كل شاملا التخصيص والتعيين الذي لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم تعليلا

فان التعريف المعنوي اعني التعيين ليس بمختص بالاسم [illegible] في نحو قوله عليه السلام في جواب جبرئيل قال ابن

ابراهيم ما المسؤول عنها باعلم [illegible] لعدم شهرته ولا اختصاصه ببعض اللغة ولجواز ان يقال

الا انه ليس للتعريف بل [illegible] التعريف [illegible] اختصاصه فيكون اختصاصه بالاسم

اي [illegible] اختصاصه بالاسم على حرف التعريف واختصاصه الاسم على اللام [illegible]

نحو اشارة الى [illegible] الاسم [illegible] التعريف والتنكير [illegible]

فلذا قال التعريف فينتفي التعيين في الدال [illegible] فيتوافق [illegible]

زيدت عليها الهمزة [illegible] في سابقه [illegible]

منها [illegible] لكثرة استعمالها [illegible] الى انها ال الكل [illegible] ولم يكن كهل كان

للغالب [illegible] الهمزة [illegible] الى انها الهمزة [illegible]

حذفت في الاصل [illegible] النقل [illegible]

فالام [illegible] في الجمع الذي [illegible] الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي

اريد به معناه فهي للتعريف [illegible] الجنس والعهد لا [illegible] مطلقا

فانها قد يدخل على اللفظ ولا تعريف فيه [illegible] الجنس كاللام الداخلة [illegible]

بالتعريف اللفظي [illegible] عليه اللفظ مطابقة [illegible] معناه الحقيقي [illegible] الاسم على الكلام

مستعملا

استعمالا في معنى المجاز

مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها ما [illegible] غير [illegible] لزم

جواز دخول اللام على الذال [illegible] والشبهة [illegible]

[illegible] التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه [illegible] الابهام

التي اقتضاها وصف [illegible] الاسم [illegible] لكلام [illegible] او يقال لا يصح تجريد

الفعل عن النسبة [illegible] وكذلك [illegible] الخواص كما انها

ليست شاملة [illegible] فاعدة بل اضافية [illegible] الاسم اولو

لم يرد به معناه [illegible] اريد به المعنى لا يوجد [illegible] الافراد والانعكاس

ثم اعلم ان [illegible] لكل منهما [illegible] كثيرة فان الاسم فيه [illegible]

لانواع التعريف [illegible] لا اختصاص اضافة [illegible] الاضافة لا اختصاص

كونه مضافا [illegible] التعريف والتخصيص والتخفيف [illegible] الاسناد [illegible]

لا اختصاص كونه [illegible] وصفا وحالا [illegible] وتمييزا [illegible]

وغيرها [illegible] على المعارف [illegible]

[illegible] بالجر [illegible] على الاضافة [illegible] عطفا على الاسم لفظا او محلا

ولو اريد بالجر [illegible] لكان عطفا على دخول الاسم [illegible] على التنوين [illegible]

تقدم الجر على التنوين [illegible] التعريف [illegible] لانها الوا [illegible]

في كلمة كان التنوين [illegible] واما تقديم اللام عليهما فلان [illegible]

واما تقديم الثلاثة على ما بقي [illegible] المعنوية [illegible] واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة

فلانها

مدار الكلام وتسميته خواص كثيرة لانه اثر حرف اي حرف اثره اي اثر حرف حكمه في الجزاء الجزاء لا يصح

اى اضافة المعنوية بخلافها فرع ادلانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا

يكونان كذلك قوله بانه يختص ببيان للمبالغة بانها مقصورة على واحد منها احدهما انه يكتفي

بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم مقابل لبعض الاقسام

لان الاول لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء وثانيهما انه يزيد على الحصر الذي يكتفى

بانه يدخل الاسم والفعل والحرف لكون شيء مسند اليه لا يكون الا اسما مسندا اليه كما

يقتضيه سياق الكلام والا لجاء الحكم بالاختصاص الظاهر الا ان الاسم مسند اليه

يختص به الغائبة وتوجيهه ان اي من قد ذكر ويراد الحكم عليها لا يخفى على ان

فانه فاعل والمعاني نوع الكلام ومطلقه وفائدته هذا الاخير انه لا يقال كذا

الشيء مسند اليه والا لا يوجد فيه لما لا فلا لغو الاختصاص وهو شيء اوان

الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر الاضافة كما يقال في علاقة الرجل

لحيته ان معناه علاقة الرجل لحيته والحيثية مضاف اليه مختصة به والاضافة تابعة للحكم

فلا يعدل عنهما ان معناه من خواصه كالاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الكلام وبالجملة

يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مقيدا بالاضافة فذلك النظر قبل النظر الى خصوص

المضاف اليه او بعده والفعل يرجع الحكم الى الشيء كما ذكر في الطبايع اي اللفظ بعينه

لان الفعل بمعنى ان الوجه لا حظت معنى الفعل منضما الى امر يتعلق به ايجاد ذلك

بنفس الفعل فانه لا حظت لا على وجه مضاف الى الشيء او منضم اليه شيء فلذا كان

صالح

صالحا للمضاف بل هي جامع التوبيخ والتحقيق المراد بالتحقيق تحليل الاشتراك الوارد

ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا يتعلق التحقيق وفيه تامل لجواز ان يقول حرف يوم

مريدا به نفس الطبيعة والشبهة في ان هذا الاضافة للتحقيق ولا يخفى ان هذا النوع

من التحقيق جار في الفعل كتحقيقه بالظرف والحال انه فقط جريانه فيه باعتبار معنى المصدر

وهو معنى اسمي فلو قيل يوجد الا في الاسم فلعل المعنى المصدري لا انه في غالب المصدر

او الفعل صالح لذلك التقييد كيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل فلا وما

لزمان الذي هو المدلول عليه بالفعل ايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الا انه مرتبة

بزيد فان الربط المدلول بالفعل ليس الا بين الامر وزيد والتحقيق وذلك كتحقق التقييد في

تقوم مقامه لا يوجد ومن ذلك في هذه واما الحرف الوجه فمحمول عليه طرد الباب كما

فهو بان الاضافة يكون شيء مضاف لا يعني باعتبار المضاف والمضاف اليه

جميعا وانما لم يجعله مقابله لكون شيء مضاف اليه لانه لا يعلم انه تقدير الى الوصف

علم الاسناد بعيد ولقوله فيه سلمه وكالاضافة بتقدير حرف مطلق ولان المحض رده

عبارة المفصل بان هذين الامرين حيث قال والاضافة كذلك يوجد ما في الا انه

لم يوجد بها الاضافة مطلق فان اسماء الزمان مضافة الى الفعل وانما اراد المضاف اوان

يجيء لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل المصدر انتهى قلت كيف يصلح اراد بجنس

الاضافة قلت للشبهة في ان اي بلد المضاف فانه معرب قد يرجع الى الظرف وتارة الى الاخر

فلعله يدعي انها يجوز ان يتصور مجرى صحة فصحة الطرفية وان اللفظ اي صح فيه ويهاويد عن ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك

بحث مجازيته جمل الجمع في تعيم ارادة هما عم السبيل البدل بعيتين لان الفعل او الجملة شاملة
الى افتقاط الفعلين فذهب بعض الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ
الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعل لا الفعل وحده
كما ان الاسمية في نحو اتيتك زمن الحجاج الامير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمقصود
هو المضاف اليه الزمان في الجملتين وقد يقال هذا ابقاء قول المصدر ينبغي ان يكون
هذا القول مرضيا للشارح الذي الف لعدم اختصاص الجملة لان الاضافة اليه واختصاص
الاسم مستلزم لاختصاص والشارح الف قول المحقق فيما سيأتي بالمضاف اليه كل
اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأبى عن الاضافة اليه كما يأبى عن الاسناد اليه وقال
الشيخ الرضي قبل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به في قوله
الفعل من التعريف في نحو اتيتك يوم قدم زيد الى ذلك … واما … معه
هذا الفعل … وما جيء منه في كلامهم … من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة
الغموض هو محل اظهار المعاني … في النباس او من اعرابية الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوجه في كلام الاعراب الوضعي باعتبار ان الاعراب يقع فيه لان محله
القياس هو بكسر الراء كذا في الاصل … وفيه انه لو جاز اخذ صيغة من الجار ان يكون
اسم مكان بلا صيغة حتى يكون القياس فيما ذكره … من البناء المقصود في …
وعدم التغير وذلك لانه لم صيغة في قالب … كما يتغير البناء … اما المعرب العام
للتغير … الموضوع للتغيير على المتغير … ذكر المتغير بعد ذكر المتغير الذي هو قسم الاسم يعني ان
الاسم

ان الاسم الداخل على قسمه … والاسم في قسمي القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك …
لانه ذكر احد قسمي الاسم وافاد … الاسم بتعريفه العام وبعد … ما يتعلق
ثم ان التعريف غير … لانه يصدق على مبني الاصل لانه مركب لم يشبه مبني الاصل
لان الشبه لا … ولا يناسب نفيه كما ينتفي به ذلك النقض … تركيبا
يكون مع العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم … للتحقيق وقيل في دفعه ان الاسم
… بمبنى الاصل لا … ثلاثة … بعضها بعضا وفيه بحث لان
ان بطل المناسبة المعتبرة في المناسبة الموجبة للبناء … المناسبة منتفية عنه والا لزم
الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المناسبة لا بنفسه وكل الذي مركب مع غيره المركب يطلق
على معنيين المفهوم الى الشيء هو يستعمل بمعنى … مع المجموع فالاول ويستعمل بمعنى المركب
بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد … زوج
والمجموع زوج واعترض عليهما بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني ولا …
في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله
تركيبا يحقق عامله … لم يقل تركيبا مع عامله … في عامله …
ان يراد تركيبه مع العامل انعقاده معه يعني تحقق العامل معه … الاسم يشبه مبني
في الاشتباه الذي هو ان ركبه في الكيفية بالمناسبة التي … لان المعنى …
بذلك … لان مانع الاعراب … الاول ولذا قال المعنى فلما …
مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف … كما يلزم في … المناسبة التي …

فوه ولم تتبين فان المقوة عن فساد اسعاد ليس بموجود انما اى المبنى الذى
هو الاصل فى البناء ثم عبا اصله البناء لان هذا المعنى لا يختص فى الثلث لان
الاصل فى جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولا يوجد فى المضارعة
عن الظرف لانه المتبادر من مبنى الاصل اذ مبنى ذلك بحسب الاصالة حدود المعرف فى المبنى
من اصله البناء ان اصله البناء ان اصله مبنى بسبب كما هو اصله اذ عرض له الاعراب
هو الاصل فى الكلمة لم للمص ورأيت بعضهم الجاه من حيث هى جملة ما عبر العلامة
له بعض ان العلامة اكتفى فى كونه المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب
سواء وجدت كزيد فى قام زيد او لم يوجد كزيد وحده لم يكتف به بل زاد قوله قابلية
وجود الاسباب التى بها يستحق الكلم لان بعض الاعراب وسبب التركيب يتوقف
هو عدم المشابهة بمبنى الاصل عند الجمهور [illegible] ففى ذلك من لفظ المعرب
دو وجود العرب فى افراده يتوقف الا حقيقة الوكيبة وذلك لم يوجد انه
مع عوارضه المقارنة فان العارف بامثالها كذلك اى معرفة تتبع والاستقصاء
مستغنى عن تعليم جميع المعرب ورتبته كلها فمن لم تتبع اصلا او تتبع ولم يعرف
احكامها فانه يحتاج الى تعليم المعرب وذلك التعليم ان كان مع الدليل فذلك التعليم
علم لمن اتفاقا وان لم يكن كذلك فهو علم الانى او حكاية عند من اختلاف فيه
فالمقصود من معرفة المعرب آه اشارة الى ان المقصود من التعريف حصول [illegible] فى
المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من التعريف المعرب تعليم المعرب بوجه صالح لانه [illegible] وسطا للحكم بانه هذا او ذلك مما يختلف
آخره

هو اخره باختلاف بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل [illegible]
فى حصول الوجه الصالح من تعريف المص لعدم انه يقال زيد فى قام زيد معرب اى مركب
لم يشبه مبنى الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف
اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فانه الوجه الى اصل فيه غير صالح لانه يكون
وسطا لانه يوجب علم الشئ علم نفسه فى الدور او فى جهته وذلك لانك اذا قلت
نتيجة المثال المذكور معرب اى ما اختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف
اخره باختلاف لزم ان يكون الصغرى بل النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة
عنها الابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشئ على نفسه ودخلت على الصغرى
بقوله من معرفة المعرب اى معرب انه هذا او ذلك معرب ولى النتيجة لقوله معرف انه اى
ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل وله الواسطة بعوضه حاصلة
بمعرفة بعض الاختلاف وتنوعه اى بسبب معرفة بعض الاختلاف وتنوع منه
به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب اى حصل بتعريفه
باختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم الشئ على نفسه لانا نقول
لا مدخل للتفصيل فى التوقف فان الحكم نفس مفهوم الاختلاف متوقف [illegible]
فى صورة الاجمال والتفصيل وهذا الكلام [illegible] عليه [illegible] حقيقة [illegible]
بالبدل الحقيقى بتبديل [illegible] الدال او بالبدل الحكمى بتبديل حالات المقصودة مع بقاء [illegible]
الذات فانه هذا البدل فى حكم تبديل الذات [illegible] او صفة اى حالة [illegible] بالصفة لا صفة حقيقة لانه الحركة لا تقوم

[illegible]

قوله كما في قاضي وعصا لان اخره الاول بالمفروض بتقدير اصله قاضي [illegible] التقدير من جهة الصفة باختلاف اخرها بالمرفوعية والمنصوبية والمجرورية [illegible] التلفظ والتكلم والوجود

حسن افندي

بالحرف بان يتوهم عما يتوهم من الحرف لكنها ما يعتد به او باختلاف العوامل اي قبل ان
تامل اداة ما ضعف لا يخفى [illegible] على فكيف جاء الجمع ما يدل على علمائه اجيب بانه صار
[illegible] الداخلة عليه وخرج عن حكم المعرب اختلاف معنوي [illegible] باختلاف العوامل
الداخلة على المتكلم [illegible] نحو جاء زيد ورأيت عمرا ومررت ببكر [illegible] وانما قصصنا
اختلافها بكونه في الكل لما [illegible] العنوان اي يختلف لفظا او تقديرا
اي يختلف اواخر المعرب [illegible] التقدير [illegible] تقدير نفس الآخر فقط كما في مسلمي وتقديره
[illegible] تقدير صفة كما في عصا وقاضي او يختلف تقديره باجمعه فقط كما في حبلى وغلامي فان اواخرها
لا يمتنع من قبول حركة الرفع [illegible] ينقطع عن قبوله بحسب المخارج اي يختلف اختلاف
لفظا او تقديرا اي اختلاف [illegible] اولى التقديم [illegible] اختلاف
ملفوظا او مقدرا [illegible] الموصوف [illegible] الاختلاف ملفوظا مجازا باعتبار [illegible]
ذكره لفظا ولم يجعل قول لفظا او تقديرا تفصيل للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظا
او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلائم قوله
في التقدير واللفظي في ضبط اعراب الاسماء [illegible] الالفاظ [illegible]
لفظا وتقديرا رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت حبلى ومررت بحبلى وقولنا رأيت
مسلمي ومررت بمسلمي اي [illegible] للمحشي
والمجموع علامة النصب اي علامة النصب الذي دل على المفعولية [illegible] علامة الجر
بانه قلت لا يتحقق الاختلاف في اواخر المعرب بلا العوامل اذا ركب الى قوله [illegible] قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان
العامل

العامل اللفظي [illegible] العامل ابتداء [illegible] التركيب الذي يتحقق معه عاملان
معنويان فيتحقق الاختلاف في اواخر المعرب [illegible] العوامل اجيب بان المراد باختلاف
العوامل كما [illegible] اختلافها في العمل [illegible] فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس
الا الرفع قلت [illegible] لازمان التعلق
[illegible] بعد الاختلاف بالعوامل بما بعد الازمنة [illegible] لازمان [illegible] لم يكن
قبل تغيير بالاختلاف لازمان [illegible] حرف الكلام [illegible] ضرورة [illegible] بعد ذلك
التغيير [illegible] لانه [illegible] لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة
[illegible] الاختلاف بالعوامل [illegible] المتبادر [illegible] الاختلاف لم يتعرض
[illegible] المراد باختلاف الاواخر [illegible] الاختلاف الذي [illegible] البناء [illegible] باختلاف
الآخر [illegible] وبالعوامل جنس العامل [illegible] الاسم الداخل
على الجمع [illegible] غاية الامر [illegible] الحكم ليست [illegible]
[illegible] الاضافة بالقياس [illegible] في الصحاح
[illegible] ولم [illegible] ولا يخفى ان القول بانه [illegible] يستلزم
على انه لا يتحقق في صورة [illegible] عوامل في شيء من الازمنة [illegible] فيها عامل
في الازمنة كلها [illegible] لكنها ليست [illegible]
اي حركة او حرف [illegible] علامة [illegible] الاعراب بانه حركة او حرف [illegible] ما سنذكره
في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعد [illegible] اختلاف [illegible] مسلما [illegible] الآخر

القول واجاب بوجوه عنه بان الفعل منهما كالتنوين في المفرد ولعلهم اراد وابانه بمنزلة
التثنية مما وجدت فيه بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف الذي عليه بالنظر الى سنده اى ثنية
في حكم الافراد انما بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في حكم الافراد فانما قلنا
في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في التثنية والجمع في كلام العرب المذكورتين
بالاسم لامتناع اجتماع الاسم والتنوين او انما وصفه اما اختلاف الافراد اى تركه اح
فكما يقول واذا بولى الف كذا واما نحو صفه فكما يقول وصف زيد لم رفعه كما يرجع العامل
والمقتضى وكذا وصف كونه موبا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بعامل فانما العامل حرف
واحد كالبا الجارة فانه لا يستقيم اجراء الصالح بسببية القرينة المنقوصة من الباء الجارة
والبواقي مما يحصل علم يحملها انتهى وكذا ان يجعل الباء الالة فيستقيم اجراوها اليها اما وجه
العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة
لان التأثير للمتكلم وهو علامة التأثير واما وجه المقتضى فلانه الذي يجب جريب
المقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله الاولو جعل من تمام الحد جعيم جهاته فجاء به لكان
اوكفى من المعلوم كجعله من تمامه قم جاء بالسببية ادا انه قلت بنقض التعريف بجعا بالعطف
التامة لا اختلاف فانها قريبة قبله ليس للعلة العادة بسبب الصانع لسببه في ابتها
واجزائها كريم قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب لسوى الاعراب فصح النقض
بل لا يعال لو كان المراد السبب القريب للشيء سبب البعيد بعلامة العلة عنه وبين ذلك
الشيء لا عنه ومن سببه ولا يخفى انه لا يقتضي الشيء من الاسم اليه الانتقال في العبارة والعامل انه يقول ما يختلف بدون ما اختلاف لا ما نعم
لم يرد بصيغة

لم يرد بصيغة الفعل في تعريفات الزمان فلا خرج به اى الصور ان قيل يمكن ان يجاب عنه
بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الحرف كما هو المعروف بل اعم منه ومن التحول ل
من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الحركة الى الدلالة على الدلالة كما هو الاسم السمعية
ومن كونه علامة لام الى كونه علامة لام من كالف التثنية وواو الجمع فانهما قبل التركيب
علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللعامل من حلاك من التثنية والجمع قلت
سنده الجواب نعم هو في عند الجمع وعن ظاهر العبارة فان المتبادر منه رجع فهو فهمه افراده
الى الجواب الاختلاف بعد فيه بعد كونه موبا فخرج بقوله ما علامة وانه لو افرد لم
الكسرة وكذا خرج جواب الحرف نحو واسى ابن وسكم واردفكم بكسر الاسم واما
ما كان قبل سبب الادوات من تاء الجمع ثبت وباء النسبة وعلامة التثنية والجمع الجارة
برجع العمل الى الجواب لان ما لحقه تلك الادوات ليست معربة وان ابت من ذلك فخرج
بقيد الحيثية ليست من حيث انه معرب لوجود قبل عامله بل قبل مطلقا العامل
وكذا الى في الصورة المذكورة ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يتوهم بالشيء
وتعابه العامل والاسم في ليدل او موطوف على الاسم ان وقرينة معنى وفيه الاعراب
في الاسما ليدل على المعاني ويتفسح به المعاني في نفس الاسما من جهة السعادة الى العامل
والقرينة وذلك الاعتناء عنها فانه بعيد عن الفهم اذ لا نظر الى وضعها فقط
ولا تبعا ليدل الاختلاف عليه الاختلاف فنوعها فدال اعراب المعاني كما في العراب
بها الاختلاف لما فهم به البعض المعاني من لا عادة الاختلاف كما جرى به في سنته وقد غيره اللهم الا ان يقال اي بسبب الدلالة الى الاختلاف

نوع من المعنى ووجه ذلك ان الاختلاف المعاني المدلول عليها بعوامل المعتورة عليها
كانت مستندا الى الاعراب من حيث اختلاف بسبب الدلالة الدال على المعنى انما
اختير بهذه التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف موجود فيه
والموجود في ابي حاد لى بان يكون علامة ولان الاختلاف هو النحو انه حركة
او حرف لحي عيره فانه يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي مركب او لا يكون
انه يقال ايضا ان الاختلاف مما يعرف صح مع المعاني ويزيل الف لا التباس
والموضع ويزيل الف بالذات هو الا حركة والحرف قال الشيخ الرضي
الظاهر اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاثري ان البناء ضده وهو
عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لانه في المعرب سبيل
اختلاف وسببه قد يكون الاختلاف لا بسبب بل لا يصح ان يجعل الاعراب متعين
ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس ان لا عدم الاختلاف اي التقاء على حالة
واحدة او لا حاجة منه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فيتعين ان يكون
في البناء وليس الحركة والسكون في اخره بسبب العدم الاختلاف حتى يطلق
البناء على الحركات والقياس بان عدم الاختلاف ليس بسبب الاختلاف من حيث
هو كذلك هاصل في الجملة وذلك كان في جعلهما متقابلين بمعنى الفاعلية
قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول
كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء فتنها على سبيل المعاقبة وذلك لان توصف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان
المعاني

المعاني باعتبار هذه الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي يقتضي الاعراب اي كون
احدهما الى زوال الاخر لكن احدهما حاصلا عليه فاذن معنى الكلام وهو افق المعنى الرواية
وبرشدك الى ما ذكرناه قال الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يعاقب بعضها على
بعض ولا بد للطارئ من علامة مميزة له من المطرود عليه ومن ثم احتيج المعنى الى قرينة
والطارئ الغير اللازم لا يلزم ان يطلب اختلاف العلامة بل قد يعتبر له صيغة الكلمة
كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة لمفاد
الدال على معنى في المضاف وان كان مطرا بان المعنى لازما للكلمة فانه كان الطارئ
واحدا كالكون الفعل عمدة في ما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب
للتمييز بغيره وان كان الطارئ بالملازم احد شيئين او اشياء فلا بد فيه
لكنه انه يطلب اختلاف علامة يمكن لازمة ومثل هذه المعاني انما يكون في الاسم فجعلت
علامتها حروف المد التي هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم
يحتملها كلف ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب
وفي الافعال البناء لم يتفق بعضها على معنى الدورة الاستقبال فانما افيد التي
مقبول ومستقل عليه مثل الطربان يقال اعتورتني الاعتور زيد ثم برست
كرعن لرداننوا ضرب را التعادر والتعور مثلا وقد جعل بهما استعار التعلق
المعاني بالاسماء على سبيل المعاقبة او مجاز مرسلا من التناوب واما جعل الاعراب
في اخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حاصلا في اخر الاسم او جعل مطلق الاعراب في الاخر كتحقق لكل في المحل كما في الاعراب بالحركة

قوله او تنصف ... [illegible] حرف الاعراب ... [illegible]
... [illegible] قال محمد افندي

او تكنف الكلمة في ضمن جزئية كما في العوامل بالحرف او جعل في جانب الاخر لا بمقابل علم التقدير
الاول لم يعلم موضع العرب بالحرف لانا نقول اذا انفك من موضع الاصل تعين موضع
فرعه وهو جانب السفل بقدر الامكان والالزم تقديم الفرع وتاخير الاصل ح والعرب
عم صفة اي علم صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات
للمدلول وقد جعل الشيخ الرضي صفات للدال وهي كون عمدة او فضلة فقال
جعل العرب في الاخر لان الدال علم الوصف بعد الموصوف ح ما لا نسب ان يكون الدال
عليها بعد ما تم الدال عليه قيل انه اي كان الاعرابية مع الادوات والحروف الاعرابية
انفصل الاداة فلم يتأخر الدال عليه لما اجيب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي
هو الاصل والمراد بتأخر التأخر الذي لا الزماني ولا شبهة في تأخر الذاتي لانها
تابعة للحروف لانا نقول في تأخر الذاتي لا نرى لها اسماء وضعت بل يجاب بان المقصود بيان
العرب بالحركة لما ذكرناه من متأخرة بحسب الذات اما عند كما وجه به الشيخ الرضي قال الالف الحركات
ابعاض الحروف والحرف متأخر في التلفظ اي تابع لما قبله بلا فصل بعض الواو خفي عليه
اقويه بالحركة اذ لو بعد الحرف لكنهما من قرة انفصالها بينه ح انها وهو لا يعد وانها
اشبعتها صارت حروف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التأخر الدال تقدير الامكان
او تأخر بعد حرف الاخر فان التأخر الاكثر في حكم التأخر الكل ح ثلثة انواع الى
مجموع نون رفع ونصب وجر مفرده ليصح الحمل على [illegible] او انه لا يكون العطف مقدما على الحمل كما في
ذلك البيت [illegible] الاسماء الثلثة الى اعلم ان الحركات الثلث يسمى ضمة وفتحة وكسرة [illegible] اعم بنائية او
اعرابية

اعلم ان ... [illegible] (marginal note)

اعرابية كيف فعلى ذلكها اذا اطلقت اعرابية بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى
ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل مقاسبات على الحروف
الاعرابية ايضا والنصب باين الفتح والرفع عموم من وجه وكذا باين الفتح والنصب
وباين الكسر والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين وبتبعه
رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم وتبعه نصب فكان الفم كان ساقطا
فنصب اي اقيمت يعني ذلك ابانه حصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وكسر الشئ
او الكسر يستفاد بهدي [illegible] السفل ثم الجزم بمعنى القطع ح الجزم قطع الحركة ولذا الكسي الجارم
جازما والوقف والسكون بمعنى واحد الاول مختص بالاعراب والاخر بالبنائي
ولا يطلق علم الحركة البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل
فانهما يستعمل في الحركات البنائية بلا غاية ان الغير الاعرابية ح علم [illegible] القرينة
كقوله بالضم رفعا الى ح حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف
يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بقاء المناسبة بالفضلة ولا يخفى ان الغير التقييم
الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكون في ما سبقهما الحروف
المشعرة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الباء
فيهما للسببية اراد ان الحركة المنسوبة الى الفاعل والمفعول مفقود فيها بسبب المعنى راجع الى
في الشرح وتوجيه الشرح اقرب [illegible] ح حقيقة او حكما وذلك في ما
اذا كان الاسم فضلة ح اي كون ان وصفا الفرعية المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه يقابل بهما لكن الثاني وصفا دائما يعقل

التقييم ح

حقيقة او حكما لان الحال لا يوجد في غير المضاف اليه الا كونه كحسن زيد فانه كان اي ار
زائد او لم يعتد دابه او كان المجرور زائدا كالباء في كفى بالله شهيدا ع لان تعقل والفاعل فعليك لانه واحد لا يثنى
على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك ضعفه لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل
حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها ذكره الكلام في قصد الذهب تخفيف الحركة
انه ثقيل لان الرفع اقوى الحركات في مناسبة العمدة ع فاعطى الثقيل للقليل وهو
مجموع القليل التعادل ولذا جعل الخفيف للكثير ع والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة
فجعل الضعيف للضعيف ع ولما لم يبق الجر الا ما هو متبع الا في المضاف اليه لان
المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييز بينها عما هو فضلة لا بواسطة حرف الجر
اما كونه فضلة فلانه اقتضاء العمدة الذي هو الفعل دليل حقيقة واما انه بالواسطة
فلان اتصاله معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته ولكن الحرف مدخلا
في ذلك اعتبر عملهما معا لحرف ظاهرة واما عمل الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب
على محله بظهور نعته لذا احذف الحرف ثم لحرف الجر في موضع كان عن كونه على الفضلة
ويبقى حكما للمضاف اليه فقط احد لهاني ما اضيف اليه الاسم يتعدى الحرف كغلام
زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا السابق في الجر والمسند اليه لمرتبة بزيد وكذا
تعالى المستثنى ما لا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه بعد الجر لانهما فضلة
بواسطة الواو والا لكن لما كان لا الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين
يعني الاسم والفعل وكان الا في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالها فبقي ما بعدهما منصوبا بالعامل كذلك
مما استفدنه

مما استفدنه في كلام الشيخ الرضي ع العامل احتيج لبيان اذ الاحتياج ببيان حكم الكلم
بل تونيف ايضا البيان العامل مذكور في حكميه او في تعريفه واي اقرب عن الاعراب لانه بسبب
بعيد الاختلاف ذو الاعراب فتبين بسببه واما استقصاء ذكر العلل الاربعة التي هي بعيا حدس تنح
الفن كما تكلموه فان المواد مادة والاعراب صورة والدلالة على المعنى غاية والعامل فاعل
وتأخيره عن المادة والصورة ظ واما تأخيره عن الغاية فلانها وان كونه تبعا للسبب
بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد ببيان عامل الاسم اذا كان المعاني
المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب البصريون وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عند بعضهم
او جب كون اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاء المقتضي او التسبب
الناقد بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعاني بالرفع والنصب
في يحسب زيد ع ما به يتقدم تقسيم الجار والمجرور لانهما لا لوم اذ لا يدخل في التعريف
ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسماء ورما قام به المعنى المقتضي والمركب
منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة فعلنا الباء للدلالة اي ما يحدد به التأثير
المتكلم او اعتقد والذات او انهم لم يسموه بل يسمونه من حيث الايجاد فتوقف الا ان التعريف
على الطبيعي ليعلم ما بعده وان في بعض الوجوه من ترديد التي وبسط ما قبل في حد الوجه
تعريف الجمهور للمتن لان العامل ما قد ذكر في تعريفه لانه قد يكفي ضبط المذكور وحده العوامل
من السبب ولا يكفي انه لو كان العامل ما يتقوم المعنى المعتبر للاعراب كما اشار الامام الاعتراض الاول لانه
على سواء كان بعد من حق المقدم بالذات تقدم
نعم فان الاولى ان يعلم ان العامل قد يتعلق به عاد لما جد من المتكلم في اللفظ ويتوجه عليه ما قال في بعينه الاول التقديم لعامل الاول خلاف للاولى بعد ما بالذات

تحقيق العامل

نطقا فلما وافق الوضع الطبعي اما على ... الكن فلان حق العامل حيث يمنع علامة

ان يتقدم على ما هو علامة له التعريف اولا ثم بوجب ما هو علامة التوقف اولا ثم بوجب ما هو علامة له

ومن كونه علامة يظهر ايضا وجه جواز ان يحق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو المراد او علامة

للاعراب مخففة التقدم عليه لا على المعمول لانا نقول بعدم علمه لا يتقيد ربوه تقدم على المعمول

والمسند فلا نرام ان يجتمع التقدم علامة العاملية والمعمولية في شيء بعينه ان يحل منهما عامل في

الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الاخر الا بجهتين مختلفتين كما في كلمتي الشرط والشرط

فانه كل منهما عامل في الاخر كونه قولك ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فانه ايا من حيث

نفسه معمول ان ذا ... معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار

معمولا له فتقدم ... من جهتين مختلفتين او يحصل في التقدم بالجملة لا بالقيام بالغير كما

يقتضيه [illegible] الذي هو قيام الوصفي بمحله وذلك لان المعنى المقتضي

ليس قائما بالعامل اي معنى من المعاني المعتورة المتكيفة المعنى به الاعراب ليس بحسب ذاته بل

باعتبار كونه من المعاني المعتورة لما ذكرناه او به يحصل معنى الفاعلية لانه المسند اليه

المسند اليه او به يحصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي ... لانه المسند عامة التعلق فالمركب

الكون مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة للمجموع او في مررت بزيد

الا عامل اي في لفظه اما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب ... فرد مذكورا

اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا ... فوجه

المضاف ... ومنهم من ... عامل لانه الحرف صار ... فانسب ... المضاف التعين والتخصيص من المضاف اليه والشيخ الرضي

الشيخ الرضي قال المصنف لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لا يحصل من انواعه في

ولكن الاسم محال الاعراب بذكر معقبة بكل الاسم ومحال انواعه بالتمام لعدم انواعها

الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ... لمشهور بطلاقه على ما يقابل المركب ومن ما يقابل الجملة

ومن ما يقابل المضاف ومن على ما يقابل المثنى والاخير ... الاخير ... لما بيانه انه قبل لا بد

من تقييده بكونه من الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانهما افصل في محرر وخارج من الحكم

فلا يكاد بانهما ... في حكم عليه بناء على ان القضية مهملة اذا ال الاسماء الستة وبعضها

الحق بالمثنى من خارج لان الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد لا الشمول لجميع الافراد في جميع

الاحوال لان مقام الضبط بيانه فوجب ذكر المنصرف لا اخراج غير المنصرف الذي لم يتصف

ولم يعرف بالحكم اصلا لا فراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجب بيانه ... اولا

لحظ ذلك ... فيما بعد وبيانه اعرابه ان قيل قد بيان فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي

الجمان ان يكتفي بذلك ولا يحتاج بعيد الانواع ... احتراز عنه اجيب بانه بان الاحكام

محصورة وغير منصرف لا يكاد يحصر فانسب الاحتراز عنه لئلا يقع غلطا مطلقا في امور

كثيرة واكتفى في الاحتراز بتعميم المحصورة بادنى شيء اذ ابل الاعتناء بحاله كما للاعتناء

بما لا يحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب جدا او حكم المنصرف انما لم يقل كالمنصرف

والحكم المنصرف فانه لا قصد نوع تغليب ولانه يلزم الفصل بين الفصل الصفة وموصوفها

بالاجنبي فانه هو الحكم او لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الترتيب بان المنصرف

وغير المنصرف بانه ما ... فكذلك ولم يابه توهم التغليب بانه توهم المشاكلة في المذكور بلكونه قبيل ذلك تعاد ... في معاملة

فوائد تحسنت من تعقا قوله الذي لم يكن الواحد منه سالما الا نحو اه بعال الذي لم يكن

ملحق باخر واحدة واو ونون ولا الف وتاء ليبطل نحو وجه بقلب الواو حرف الكسرة متى في نظائره

فقول ذلك جمع المكسر قوله اهمالهما الا الاصل ان الاعراب انما يكون بالحركات لحقهما

لانها ابعاض الحروف وفيه انها ليست ابعاض لها الا انه شبهها ولو سلم فذلك يقتضي الا

بحسب الذات لا بكونها علامة للاعراب قوله والفتحة فيما قال قدس سره في حاشيته على هذا التركيب

من قبيل العطف على معمولي عاملين لكن المجرور المقدم مجرور اجازه المص انتهى وذلك

لان الفتحة يحمل ضمة والعامل فيهما الابتداء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه الاعراب المقدر

والقرينة طلب الكلام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحاكاتها ولذا قدر الاعراب في نظم

الكلام فانه ملاحظة كافية في كونه عاملا ولكن انما يجعل عاملا ما هو عامل في الظرف المستقر

ويحمل النصب على الجر او المفعولية قال قدس سره في الحاشية على معنى ان اعرابه في الحالة

الفتحة بالرفع حال كونه ملحوظا او اعرابا بالفتحة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا

وجرا انتهى فوات ربعوده على معنى ملاحظة الاعراب له انما في حال المصدرية او الفعل

ولو قدر رفعا في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى انه يجوز في العبارة لا بعد كونها تركه فلذلك

رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع و

والنصب والجر اذا كان يطلب بالضمة والكسرة والفتحة كانت تلك المطابقة من قبيل ملاحظة

العام للخاص قوله جمع المؤنث زيد على المنعوت لانه انما يشمل الكلام الموصوف من المنعوت

بالفعل

فلهذا قدم جمع المؤنث على غير المنصرف فانه لو بقي نحو كانه

مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث من جنس السالم الكثير ارتباطا بالقسمين

الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجمعية للاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء

الثاني ولهذا ذكرهما على ترتيب مقابلتهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم نوع

على انه صفة للجمع لا المجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم

من التغيير اذا جمع وجاز ان يوصف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لا نه كالمعرفة

من التنوين عند غيرهم اما عندهم ففي تعريف المضاف اليه كالمضاف الى المعرف باللام

عنه وهو ما يجمع بالالف والتاء سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا فلهذا سمي

ومن هنا سمي نحو هندات جمعا ككسر الحال في الاصل قد طرأ عليه لانه لا يخفى

سواء كان بحسب الوضع او بعوم المجاز كما يدخل مثل السماوات على كونه فيه وكما لا يخفى

الاول لان الاصل التقدم المضاف وهو صفة او معطوف ونحو ذلك

الثاني في تعريف المضاف غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا فصل

فاعل سبب الاسمائية ابو بكر اذا

دراهم الكلم لو جاء من الاسمائية حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة اللفظ

اذا اريد بالجمع اللفظ يكون علما والعلم رجح تاويل بالصفة المشهورة

ابوكم بالصفة التي اشتهرت بها وسبب كونها اسمائية وفيه ما فيه من تعريف

اللفظ من هو النفي مع بالواو ورفعا لا بالحركة المتقدم او اللفظية وهي حركة ما قبلها

ورده كما قيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول خلاف الاصل وهذا التعدد بين الغني عنه انما يمنع ما يمنع

منها وانما قطعنا ذكرنا لانه ذو وجه لا يجيء   معربة بالحركات لانه يتحرك عنه الالف وهو بالجزم
وزن فعيل وحرف العلة المحذوف لنا اعرابا يجب ان تثبت بالحركات   وبمضاف فيه تغيير
لنظم المتن حيث اخر قوله مضافه عن قوله بالياء والذي ذكر امالة بجعل قوله مضافه حالا
من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا بذوه يكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير الا انا لما
لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره اولا ان التغيير الناشي لنكتة كالعناية او حسن
الموقع او موافقة الاسلوب الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافه يجوز ان يكون
حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم   ولم يكتف في هذا الشرط
بالمثال الذي يفهم تفصيلا من خصوصية المضاف الياء كونه مفردا والتوحيد مثبتا ... ابدا ... او عبره
الى غير الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاصطلح التصريح به وليس الا قتراء...
المعتبر بصيغة المكبرة كذلك ولان المثنى والمجموع بصيغة الواحد فكذلك
لئلا يكون بينهما وبين الاحاد ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حروف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا
ان يشبه المثنى والجمع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى   لان بنيتهما
المثنى في كونه معا بنيتهما مبنية من تعدد حكما كالافراد من عدد ولنظهر ذلك التعدد
فصدا ... حالة الاضافة   والوجه حرف الصالح للاعراب فالتزم صارت كلمة
الف ... حروف اجنبية من ان الجمع في الاربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط كانها محذوفة
فجعل نسيا منسيا فهي للاعراب فيهما اذ كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في قول لانها
كانت

كانت مبدلة منها الجمع في الافراد فلم يرد الى اصلها الا الاعراب وقال الشيخ الرضي الاقرب عنده
ان الجمع في الاربعة الاولى والعامل في العامل في حالة الرفع على العمة والالف والياء في النصب
والجر على الفضلة والمصنف البديع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات
من نفسها للتخفيف ودال المص ان الواو والالف والياء المبدلة من لام الكلمة في الاربعة
ومن بينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة فيكون بعض بعيد بالمعنى المبدل
من هو الاعراب كالتاء في نصب بعد التأنيث ولا ينبغي حد وذكر على حرف لفقهاء البدل
معا من المبدل منه وامثال ذلك ولا يحذف في حالة الاعراب من نفس الكلمة لو لم ينق التخفيف
كما في المثنى والجمع ولان نقول ان علامة التثنية والجمع ليست من حروف المعاني
حروف وضعت   وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يستعمل في الموضع الجواز رجوعه
ضمير الواحد اليه كقوله كلا الرجلين جاء مالك الدين كلتا الجنتين اتت اكلها واللزوم الالف
في الاحوال الثلاثة وحال اضافته الى المظهر لجواز امالته ولان المثنى لا يمال والجمع
بدلهم كو او لا بدل ... التاء فانها في المؤنث ولم يبدل التاء الى الياء في اثنتين
وقال السيرافي بدل حكم التاء ليست مع الامالة ولا يحمل في الاسماء الا ...
الشذوذ الامالة في ذوات الياء   ولذا الكلتا على وزن فعلى والالف للتأنيث
فلذا جعل اعرابا كما لام في كلا وانما جيء بالالف التأنيث بعد التاء لان لم يتمحض التأنيث
فلهذا جاز توسطها اي بين التاء والالف بدل كونها بدلا من لام الجمع وبهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب
تاء اخت وبنت بتاء في الوقف ولانها ليست لمحض التأنيث وكذا الالف لانها بغير الاعراب جاز الجمع بينهما او الحاق التاء بكلا مضاف

الى المظهر لانه مثنى معنى في النصب والجر كما لو ... التثنية ... ان يتمحض الالف ...
... كلا الرجلين ... ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
ورأيت كليهما ومررت بكليهما
... معترضة لقوله جاز الجمع بينهما

بل مؤنث افصح من تجريده ودخوله … لهذا جاز توسطها … حيث قال انها ليست للتانيث
لان تاء التانيث لا يتوسط وسطها ويجب ان يلي ما قبله … وكلتا مؤنث لفظا او معنى
او معنى لفظا كقولك كلتاهما ويكون تعريف المثنى الا في … كقولك كلا زيد وعمرو واما اذا اضيف
الى المظهر يجب ان يثبت فيه … اذا اضيف الى المضمر الذي هو النوع قبل ان كلاهما … الى المضمر
… فقال على كونه … على المثنى وهو مؤنث معنى لفظا واصل المثنى انه معربا فالاولى جعله
مؤنثا … ثم … كلاهما تبع المثنى … كلاهما واطلاقا اذا اضيف
الى المظهر فانه لا يجر بعلم المثنى اصلا … قال الشيخ الرضي … عليه …
اذ لم يستعمل مفرده فانه زعم ان ثابت في التقدير … ثم مثنى بمكان
مثل ذلك شعايا … لو استعمل طرف الحبل … الواحد معنى التثنية
كلام … مفرده ومعنى التثنية … الحبل
المثنى … جمع الحبل لكل واحد … فدلالته لفظه
فلابد من جعل … مفرده من لفظه … لفظها
جمع المؤنث السالم … جمع المؤنث السالم … جمع سالم
فلزم بعده … لانه جمع … على عدد معانيه
الجمع وهو علامة التثنية والواو علامة الجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة التثنية
والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع
وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والجمع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم او هما وهم وكما وكم

لان العلم المرفوع للتثنية اه ولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على العوامل وكذلك …
الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعل الالف للمثنى والواو علامة الرفع … فيهما …
من حروف المد … بالقياس … الياء للجر والنصب في المثنى والجمع
والجر اولى … الالف المثنى وواو الجمع … فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر …
الرفع لكونها علامة الفضلة بخلاف الرفع وفرقوا قال الشيخ الرضي … فتح ما قبل
الياء في المثنى … الثانية قبل اعراب المثنى … عدم … واما الفتح
قبل ياء الجمع … قبل … القياس الرفع …
… لو قلبت الياء … واوا … تغيير الحركة … تغيير الحروف … الالتباس
الجمع بالمثنى … ما قبل ياء الجمع … حذف نونهما بالاضافة … في المثنى لكونه
تنوين ساكن في الاصل والاصل في تحريك الساكن … الكسر … وفتح في الجمع
للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة
الفتحة واما الياء فيما خطابه للاعراب الذين اشير اليه تقسيم … فيما سبق …
ما سبق من تقسيم الاصناف … اختلاف اللفظي والتقديري … ذلك ليصح تقسيم
التقديري واللفظي المعرف باللام العهد … كما تبادر … الى حرف الكلام … بعد
… التقدير بيان المحل … كما قيل … التقدير
… رابعة اول … مناسبة … اللفظي … العلامة …
… الاسم … مقصودية كما قيل … في بعض … الا … الوقت

والذي لزم من تقدم التعذر او الاستثقال في الاضافة ولغو الحكاية بما يصح من بيان محل
للاعراب محلا في قوله واللفظي فيما عداه ليصح الحكم والا كان معناه ان الاعراب
اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده الذي تعذر الاعراب
فيه فيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب او كان تقول الذي تعذر
اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا
في الفعل الذي في اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وكذا تقول ان الاسم
[illegible] والالف فاضل فلا يلزم الاتحاد الف مقصورة [illegible] لانها عند المحدود
اولانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى لمقابلتها للممدودة وعدم
اختصاص المنع بالالف لتحققه في عصاي وغلامي او المحذوف وفي حكم الثابت
وبهذا لم يجز ما قبل الالف ولخفاء امر بين القصر وظهور مقابله مثل بالاول
دليل [illegible] كعصا وغلامي خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اي مما تعذر عصا
والتقدير وغلامي او صفة مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي ان جعلت
الكاف اسمية جاز ان يكون عصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له فعلى
على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل
او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى تقدير الثاني حال مما اضيف
اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلقا
او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما يعمل
في الظرف

٢٩

في الظرف المستقر او ظرف لذلك التأكيد فان الالف بعدها الالف وكما في الكلام
المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المعرب كما قيل ليدخل فيه جميع الكلم وجه الحرف السالم
ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاي فان تقدير الاعراب فيه قبل الاضافة
اعلم ان الاكثر المحققين ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المحقق
لانها ما معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط مذكور في النحو

مستقل بيان

الدرع فان كان مستعملا قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الكلم بعد تحققه
في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة
كسرة ما قبلها فاذن اليه ان تترتب على المتقدمة الاستثنائية التي تتوهم من قوله
لا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الحكاية متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب
بالتقدم على العامل المتقدمة على المعنى المقتضي المتقدمة على الاعراب فلا يجوز
ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاول لورود الثانية قلت لاوجه
لزوال السابقة مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه وان الكتابة بكسرة
الحكاية اكثر فقدرها او لم يغلب جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان
قلت لم لا يجوز ان يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامة التثنية
والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم منه توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا على
اثر وكما هو مستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر
يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى ضعفه كما فيما نحن فيه ودلالة هو في التثنية

والحق لان حمل هذا الباب على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وظاهرا
على بعض التقادير والحق مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي اي في حالة الرفع
والحق ان نحو رفعا وجرا وظرفا للاستثقال المقدر والمعنى كالاستثقال في قاض وقت مرفوعية
ومجروريته اد وقت رفع العامل وجره له وذلك لا يحصل قصد رأى استثقال رفع وجر داخلا
مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا او غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرنا
في نحو مسلمي لاستثقال الخفة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي وكذلك
عسر لضعف الياء وثقل الكسرة بمعنى تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها
لم يستثقل الحركات كظبي وكرسي وقوله مسلمي عطف على قوله كقاض مرفوعا او منصوبا
لا على قوله قاض اذ لو قصد به بلفظه كونه مثيلا لتقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف
اياه ولو قصد به كون اللفظ مجعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم ينبغ ايضا
له ذكره اذ ليس المقصود من التمثيلات المذكورة بل يراد المذكورات واجزائها وبهذا
يحصل التوفيق الكاف ونحوها فان اصل مسلمي قال الفاضل الهندي انما تلفظ الاعراب
في مسلمي بعد الاعلال متعذرة قبله مستثقل كما في عصاي كما المؤثر في التقدير في عصا
ما بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقلها يوجب تقديرها
بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة
في حال الاعراب حالة الرفع تقديرا وذلك لان قصه ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا
عنها في الدلالة كما جعلت [illegible] بدلا من الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها كان كما في واحدة
اعرابا لفظيا

لفظيا وتقديرا بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابت تقديرا فان الياء المدغمة ايضا التي بانية على كونها
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في احوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف
ولا في مدة اخره ساكنا بعدها كو غلمان مضافا او ولا كما في نحو [illegible] والمقيم الصلوة على
قراءة النصب واعلم بقوله ولا في اخره لئلا ينتقض القاعدة عن مصطفو القوم ولعله
اعلم بعد المحص انه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقدير الثابت للكلم في ذاته
لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي ثابتة اتصالها بالكلمة ليست
عارضة الاضافة فلم يعد في لفظ مع اعرابها ينبغي ان يكون بالواو وتقديرا في حال
الرفع كما في مسلمي والمام بعده من التقدير بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه
بانه جعله افعالا في باب غلامي نظرا الى اضافته الى اللغة الافرنجية وهو غير وان
كانت قليلة بغير معنى الاشكال في الاعلام التي حكى في لغة الحجاز كمن زيدا ومن زيد
فانه مع تعذر اعرابه وجوبا للاستثقال لحكاية الحكاية وكذا في المستثنى المحكي
اذا جاز الحكاية فيه والكتفى بتعريفه اما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنه
في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف
ما ليس كذلك ولهذا ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف المنصرف
بانه يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين
لشبه الفعل ويحكى بالفتحة وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود
من التعريف وعدم انحصار المعرب فيما لو وجد ما اعرب بالحروف مثلا عنهما قوله

غير المنصرف ما أُخذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف
به لاشتماله على زيادة على اعراب اعني علامة وهي التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن
ولذا يقال له الامكن وكان من هذا بمعزل عن تلك الزيادة يسمى بغير المنصرف اي اسم معرب
جعل ما موصوفة لا موصولة لانه صح الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ
لانه لا يكتسب التعريف من المضاف اليه دفعا لان المراد بغير المنصرف معناه الوصفي وهو
مفهوم محصل لا يلاحظ فيه الغيرية وانه يمكن ان يقال ان هذا المعنى ايضا نكرة لان الطائر اسم
جنس لا علم جنس لانه علم جنسي لا ضرورة فيها والقول بانه [illegible] بخلاف
الشيع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحمد [illegible] ايضا من ان يسبق
العلم الشيء بسبق على جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف فيه علتان
فاعل الظرف ومبتدأ خبر تقدم عليه وليه صفة ما في اللفظ امر غير طبيعي يستدعي
حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار
الحكم عنده صحيحه امر ايجابيه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا ابن اطلاق
العلة على كل واحد مجاز لكن صريح كلام المص في الايضاح يدل على اطلاق السبب
على كل من التسع حقيقة ويبنى وكذا على ان صاحب المفصل سمى السبب في تعريف
غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار
في العلتين ايضا فيه اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده والتسع
ثم ايرادها [illegible] لئلا يبطل ما في التعريف بنوعه وهذا متنوع بما علم

صدق التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع
صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان في شرائط تاثير العلتين
انتفاء التعارض بينهما وقد وجد المعارض فيما ذكرنا اما في الاولين فلان سبب
الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان دخول اللام او الاضافة
يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم فلا يبقى النقض
بامثال ذلك في التنوين للضرورة او للتناسب ليصدق التعريف عليه مع انه
ولد خله الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجي في كيفية قوله ويجوز صرفه
وعن الثاني بانه يمنع وجود السببية المستجمع لشرائطها كما قال العلامة
من ان هذه الاسباب متمحضة لكنها ثبت لها الا انها على الجهة وكما ان التقدير
الثالثة الثالثة الظاهرة مانعة من تقدير اخرى او لانه يقال ان تنوين المقابلة غير ممنوع
منه ولا الكسر في الغير المختصة باللام او ان يجذب الكسر والتنوين كما ذهب اليه بعضهم
من تسع مبنية بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذا الى تقييد العلتين بكونهما
ما نقيا من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يتوقف عليه واحد فيهما استغراقي
من علل تسع او من تسع علل والاولى او فقد تقوم او واحدة منهما او يمكن في
الاولى السبب اعني قوله منع الصرف تسع اي العلل التسع مجموعة في
هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقول السيف وجد الله
قال فدعها لهم او نحو [illegible] ثانيه الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه

الابيات لانه سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكر اولهما حتى يكون لغوا عن التعريف لان التعريف

المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الآخر من الكلم بانه علل

المراد ان يجتمع الشيئان حقيقة او حكما لوجود المحفظ في وجود من الترافي وان يوجد

المذكور وذلك لان تقدمه العلية للجمع ليس متاخرا عن تعينها بالايس وكذا الحال

في التركيب والنون فيه مستعملة اي العلة مجموع الالف والنون منصوب

على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت

مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان

اللام للعهد الذي زيدت للمحافظة على الوزن بدلالة عليه تنكير الباقي او بدل

يكون موصوف و نون زائدة او ضم المبتدأ محذوف اي زائدة والجملة معترضة

او المعنى ويجمع الكون الصرفي وذلك لانه قصد على التعداد للموانع لا جمع

خبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل من تسع او بيان لها فالعامل هو المعنى

المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التوقف

المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى الارض جميعا قبضته وقوله الفالي

الجملة حال من فاعلة في الاولى فيكون من المترادف او من ضميره المستتر

في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة ولو جعل الالف فاعلا لجمع

الوقوع بانها ما اجعل ظرفا لجمع او للمنفي الزائدة اي مع الالف يعني زيادة

وتقدم زيادة الالف على الثانية وعلى الكل لا يتوهم الا التقدم الاولى بحسب الوضع

على الثانية يعني ان ذكر الصلة الجمع في التعريب بالالف فعلى فهو المبالغة

المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل للتكثير وفيه

انه ان كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل والقول بان كل واحد

الى الآخر انه يجال بدلا فهو علة على كلام انه حقيقة عند المحصلين على ذكر ما

وقال بعضهم انه اريد من النسخ والاتيان الحكاية [illegible] لما الحكاية

اي النقل من الفعل الى الاسم في وزن الفعل مع الوصف كان علم او مع العلية

كسكر علما والحق انها لا يتناول الحكاية علما بل لو اعلم ابعثه واما التركيب فهي

البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب سمائك تكلان لا معنى لها فلا فائدة

وقال بعضهم احدهم هذه التسع مع مراعاة الاصلي كما ان اسمي

به ثم ذكر ولشبه الالف التانيث المقصورة وهو جمل الفرليست للتانيث زائدة

في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما له عثمان للالحاق كارطى او لا لكعثر لانها

بالعلمية يمتنع من التانيث واما الالف للالحاق المهدودة فلم يبقها

مع العلمية بالف التانيث المهدودة ممتنعة من الالحاق ولعل المحصل لم يعتبرها

لان مراعاة الاصل مقدرة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع الوزن الخ

لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه شبه بالف التانيث من الالف

والنون الزائدتان اشارة الى قسم التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر

وان كان مع تذكر الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي في الصالح

من حيث استماله على علتين آه انما جاز ذلك لان الحكم يتضاف

الى العلة حقيقة لا الى ماهية العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين

من العلتين او ما يقوم مقامها حرف من الفرع الى العجم ان

لا كسر ولا تنوين اعاده كر الكسر هنا مع انتفاءها قد علم فيما سبق

بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب

ضبطا ولا يخفى ان هذا الحكم يظهر في المثنى والجمع المذكر السالم كما لا يظهر

للمؤنث الا اذا اعرب باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم فوضح لكان لكل علة فرعية

اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها

كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم مشتقا الى غيره لكن

لكن لم يعتبروها وتم [illegible] وجهه فاذا وقع في اسم علتان الى اخره يمنع

بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست

من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات

الفرعية في الاسماء بسبب هذا الفعل خفي ولم يكف واحدة الا اذا قامت

مقام اثنين في شبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء

والاسم اذا شابه الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال بني

بعض علة وان شابهه في تركيب الحروف الاصلية ودون معناه كالحسن

لم يعط حكمه ولا يبنى لضعف الفعل في الباب ولهذا يوجب المختار عند

تبطيل

[illegible] ينطبق الاسم وان شابهه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا ينبغي لهذه المشابهة الضعيفة

مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها حكم الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل يمنع

بها علامة العجز وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا فمنع منه الاعراب وفي

تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد

جوز المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي الى الثاني يعود الكسر لو دخل عود

التنوين وعدم فروقه عود معا وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يكون تابع

الحرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاراد التنبيه في اول الامر على انه يسقط

الا المشابهة الفعل فحذف [illegible] الكسر التي لا تدخل الفعل وقال المصنف انما يتبعه

لان الكسر بلازم التنوين يعني الاسم صنع بدخله التنوين بدخله الكسر فاذا انتفى التنوين

من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه بلازمه واما قال من غير عوض اذ لو انتفى مع العوض

وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض لان العدل

فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف لتوقف

معناه على [illegible] لانك تقول قائم او قاعد فهو فرع وما غلب المذكر على المؤنث

كان فرعا له في المعنى هكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا لا على

قائم بحث [illegible] والمذكر [illegible] لان ذلك مشترك بين المذكر

والمؤنث ومعناه بالفارسية [illegible] غير متعرض للتذكير والتانيث لانك تقول

رجل ثم رجل [illegible] التعريف طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة وهو [illegible]

مجهول لأنه كان التعريف فزعما للتنكير معنى والالف والنون المزيدتان فيه عن زيد منهم

من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما الفي التأنيث الممدودة والمقصورة في امتناع

التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولهما الفا كما في الممدودة والثانية وما

تشبيهها من الهمزة والنون ولكن لا بد من ابانة لغرضية بالمدة والهمزة

لانه كل نوع اه بعيد فيعتبر لا القسم الآخر الذي في اوله احد الزوائد الاربع

ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والجر

الاشياء اصولها ولهذا جاز قصر الممدودة في الشعر دون المقصورة الا عند

وجوز الكوفيون وبعض البصريين الصرف للضرورة بشرط العلمية اي لا

بمعنى الجواز اي يراد به الامكان اي من وجه سلب الضرورة عن الطرفين ونذيره

بالامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف ولا يجوز ارادة المعنى

الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويقيد بجانب الوجود

فبهذا انه يقتضي لا يمتنع اي حمله في حكم المنصرف فان مالا يترتب عليه غاية في

علم الصرف وبهذا التوجيه [illegible] اندفع ما ذكره بعض ما يقتضيه التعريف بف

والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالاتفاق وخالفهم في التعريف كما يشعر به

بعيد جدا فكقوله صبت اه الصرف في آب مالي قدس سره في الكافية

بهذه البيت مما قالت فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلعم واوله ماذا

على من شم تربة احمد الا يشم مدى الزمان غواليا بهما جمع غالية

شم

هو شئ انتهى كلامه مرثية بتخفيف الياء كمغفرة بمعنى سانحة

كذا ذكره الشيخ بشين يعالل رثيته ورثوا بجفة الجيم الترثية فاكت

والمجرى غايات والمعنى ما الذي على من شم تربة احمد في ان لا يشم

مدى الزمان وامتداده انواع الغالية فكقوله اعداه يجوز الكسر في ذو يكون

الجملة استئنافية والفتح وهو يكون منصوبا بالنزع اي في وهو اللام والعلم بجر

بمثل الضرورة لظهور امرها فلذا الاحتراز الى قوله ضرورة مالمراد بالضرورة

ما عدا الشعر اضرورة لان رعاية التناسب بين الكلمة امر مهم في السجع وغيره

ولهذا ابدل في مثانه الى التسع ورأيتهم والاصل امرانه عند من لم يثبت هو قال

انه نعت والنجم ما لنيته وامالة الكسائي لموافقة تالي لتناسب المنصرف

الذي يليه قد يجوز لتناسب المنصوب الذي يليه كقوله نعت نوا ريرا على قراءة

التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآي فانها كالقوافي يعتبر توافقها

وتجانسها ولما او اقرأ بالالف فلئن تصل فيما استشهد به لجواز ان لا يكون

الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق في قوله نعت الظنونا اعلم

ان غير الفصيح نعت قد ينضم الى امر فيصير فصيحا فان سلاسلا نعت

فصيح غير فصيح واغلالا فصيح وجعله وكذا بدل الخلافة كما في قوله نعت

يتعين والا فاللغة الغالبة يتيه وروي ان بعض البلغاء قال لكاتب اكتب

يا حاذا الركب قد جاروا ابعد الراكب يا جار فقال الكاتب يا سيده يا جار يا

واراده التالب [illegible] مثال الجمع غير المنصرف الذي هو فاعل يمنعون والا
فكان الانسب لاكتفاء بالمثال وما يقيم مقامهم الا بانه تقديم على الحكم لانه
بيان لما ابهم في قوله غير المنصرف احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي
يجيء الى الانتهى الى وزن فيمتنع من جمع التكسير انما علم ان انتفاء افتعلوا في سببه قوة فهم
من ذهب الى ان قوة [illegible] مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها تكرر
الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثر ذهبوا الى انها لكونه لها نظير
في احاد العربية واما نحو ثمان ففي واما نحو الرامي فالاصل فيهم فيما قبل الياء و
اما نحو سراويل فقيل انه [illegible] فيمتنع الجمع واما نحو [illegible] في المنع الى [illegible]
والثاني فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد
بلا سبب احدى يائي النسب والالف الذي هو بدل عن الاخرى ويائي النسب
عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تهامي بفتح التاء في المنسب الى التهائم يعني تهامة
وهو البلد فالالف هو [illegible] انه منسب الى تهامة لكنه حذف منه احدى يائي النسب
عارضة في كون عوارى جمع عارية منسوب الى العار لانها شيء في واحده ايضا كما
على اعتبار تكرر الياء في واحده وقيل انه ثمانيا مثل يماني لانه منسوب الى [illegible] جزء الاول
الذي هو الثمن [illegible] وقيل منسوب الى ثمانية بنسبة المعدود الى العدد فان
ثمانية في الاصل عدد والثمن هو المعدود وليس الالف في الالف التي فيها عوض
الالف منه بالية تقدير المحذوف بدلا عن احدى يائي النسب كذلك لانه عوض الياء واما سراويل فاعجمي
[illegible]

عرب منه ونه تقدير آواما نحو كلب واجمال وانهم باتت لها نظير في الاحاد فلا عدة بار
فيما انهما جمعا فيه وحكم جمع فله حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر
الاحاد فصار لكانهما باقيا على افراده ولا يصح الا عتد ادبالجمع افعل في الو
نحو اديع في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كذا بن والا بالجر والكل لانهما مجيئان
ولا انه يحتمل ان يكون فاعلا والابتداء ليس جمعا لشيء على غير القياس او جمعا لا واحد له
بدليل تانيث الفعل المسند اليه تلك قدس سره في اي تثنية فالب جمع كلب
جمع كلب واب ورب جمع سورة وبه جمع سوار وانا عيم جمع انعام وهو جمع
نعم انتهى السوار باذ هو ثبت وقد يلحق التاء باب وورد عليه ... تكن في قراءة
فلولا التي عليه ال وقد من ذهب في جمع اربابي وكثيرة ما يقع بين الاسم
على الابل واراد بالجمع جمع التكسير فقط لا جمع الجمع اما ان يراد به التكسير او الغزوب المتعة
كذا في الوجه اوحكما كالجمع اي اما حكما ملحق بالقسم البقية لان بهة
مزجود بثلاثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس
سره وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة اخرى والمعدود للهمزة في المعدود بنحكمة
عن الالف وهو للتانيث دون الالف التي قبلها ولم يعارض احدهما الاخرى
نسب الى التانيث تغليبا فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفقوا
في بعض الاسماء ملزوما كجارة وتجارة فالعدل التاء لانفسير العدل وافادة اي بيان
نعت مفهوم السبب اولا فخرج كلا ثانيه وعلته وهو في اللغة الصرف فالعدل الم معدول عن ابنية معدر مبني للمفعول

فيصح نقضه بالجمع لأنه يفيد أنه ما يكون يستند إلى الأمرين أولا وإن كان

ليستا والخروج بنفسه والعام بنفسه المحيي بعيد المعلوم لأنه لا يدل على أنه بسبب

... الأعم لأن البنا قائم بالاسم إذ به يتحقق الفرعية وهو سبب المعدولة

لا تام بالحكم ... أي خروج الاسم أي خروجه عن مادة إذ لا يتصور خروج الكلمة

عن ... فيشبه ... أراد بها ما يشمل صورية الكلمة أيضا فإن خروج

... معناه البحث ليس خروجا عن صورة الحقيقة إذ لا مدخل للاسم فيها

نعم لها مدخل في صورية الكلمة لأن اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل

بينها وبين مدخولها ... الأشكال لأنها غير متناولة لصورة ...

... أو الإضافة ولهذا يجوز التغيير بأنه خروج عما هو حق من الصيغة أو استلزم

... أمر ... أنه يلزم أن يكون يوم الجمعة ... إذ ليس معدولا عنه ولا يرجع إلى تغيير

... أو ليس ... في صورية الكلمة لجواز الفصل بينه وبين مدخولها

بالحرف الزائد ويمكن أن يقال إنه خروج غير تام لأن المعتبر في حكم الملفوظ

... عن المغيرة ... كالمعام فيما لم يدخل في الخروج لأنها ...

لا خارج ... المعدول ... وأما المغيرة ... كلمة ...

والمغيرات ... فيقال إنه ليس خارجا عن

صورية إذ لا مدخل للتقديم بعض حروفه على بعض في الوزن فإنه اعتبار

وأما كونه ... فيقال إنه لم يخرج خروجا ما أو يستعمل على الصيغة الأصلية أكثر من استعماله على الصيغة

الفرعية

الفرعية واللفظ إذا أطلق انصرف إلى الكامل ولكن ... إلى ...

على أنه لو كان نقضه غير قياسي بل إنما جمع القوس والباب ... على القوس

ولهذا ... انفصال جمعها ولو كان مخرجا عن أقواس والتبع ... إليها

واعلم أنه لم ينقطع الكلام ... في تسميتهم ... إلى الكلمة و

... انظر إلى ... وجود ... منع الصرف ...

بالتبع أي منع الصرف لا يوجد إلا بفرعيتين حقيقة أو ... حال تلك الألفاظ توجد

فرعية ظاهرة وهي العلمية أو الوصفية ولم يجد ... والاعتبار فرعية أخرى

ولم يصلح للاعتبار إلا العدل ... من الأصل حتى بعض الأسماء لم يجد

ما يدل على ثبوت الأصل إلا اقتضاء العدل المعدول عنه ... وجداه ...

فاكتفى هو العدل الحقيقي ... العدل المنسوب إلى ما هو متحقق ...

هو العدل التقديري أي منسوب إلى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج ...

العدل التحقيقي والتقديري أن المشهور أن انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل بل باعتبار

أن عدل بعض الأسماء ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف

ولعل وجهه أن ثبوت الأصل قصدا أثبت للفرعية ضمنا فإذا ثبت بدليل ... غير

منع الصرف ... يثبت ... فرعي وليس فرعية ... الأصل

إلا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف لا قطعا فكيف

يصح قوله الآتي فلولا ... منع الصرف ... أراد به أن الدليل ... لثبت ... العدل ... واعتبارهم

بـ الا منع الصرف او فرادى مثنى واما ثلث العدل فيما لا فرد له فيه كما سيجيء

فيا الصرف فعلى هذا فقد تحقيقا اه وصفا كما للمتعال واما على المشهور

فمعناه فرحا تحقيقا اي فرحا محققا كرجل اسد بمعنى بطل سيجيء فيكون وصفه

بالتحقيق وصفا بحال نعت وكذا معنى قوله تقديرا ذو كثلث ومثلث صفة

بعد صفة نحو جاء ومحذوف اي ذو كثرة وجه كونه ذو جهة ثلث [illegible] الاصل انه اذا

كان المعنى مكررا اه اي لتوافق الدال المدلول بهذا اقرب مما قاله الشيخ الرضي

وهو ان الدليل على ذلك ان وجدنا ثلث ومثلث بمعنى وانتيتهما تقسيم امر ذي

اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسم عليه يجب لفظ العدد في كلام العرب

مكررا كقرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء

والمقصود المبالغة فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بانه

لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة [illegible] نقيلا انه اصله [illegible] رباع اراد بالي

تنبيه [illegible] الالفاظ الواو [illegible] الى [illegible] وفي ما ورائها [illegible] خلاف

والصحيح مجيئها الى التسعة وكخماس ومخمس وسداس ومسدس والسباع

فعشر بل يستعمل على [illegible] فعال واحد العشر معا بنسبة [illegible] الخماسي

السداسي والسباعي والثماني والتساعي [illegible] فقوله العدل والوصف

عند سيبويه [illegible] الى [illegible] تكرار العدل لانه [illegible] صيغة الوصفية [illegible]

مكرر [illegible] الوصفية الوضعية التي كانت في ثلثة ثلثة واعلم ان ثلث [illegible]

العدد [illegible]

وهو موضوعة للوحدة لا لمالة الوحدة التي تكون او صار بحسب الاصل ثم يستعمل في الوحدات

مجازا وكذلك المعنى المجازي لمثنى ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث لصارت الوصفية اصلية

بالقياس الى وضعهما والقابل ان يقول يمنع كون ثلث ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا

في المعنى الوضعي واخر اسم التفضيل بشهادة الحرف كآخر اخران اخرون واخرى اخر

اخريان اخريات واخر كافضل افضلان وافاضل فضلى فضليان فضليات والفضل

[illegible] لانه معناه في الاصل [illegible] اخر اي [illegible] نقل الى معنى غير [illegible]

ولا يستعمل الا فيما هو جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد واخرى رجل اخر لا حمار اخر

ادام امرأة اخرى وقياس اسم التفضيل انه اذا اريد به وضع بمعنى وانه يستعمل

بلام القياس وان اريد ما استعمل في معنى الزيادة فاخر لكن لانه نقل الى معنى الاغيار قلنا

بخبر الاول او نقول ما ذكره الشيخ الرضي من القياس في اخر بحسب الاصل والاستعمال

الوجوه الثلثة لكنه عدل عما كان حقه بحسب الاصل لقربه من معنى الزيادة المستمرة [illegible]

ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع لا يقتضي واحد بعينه الى الثلثة يقتضي

واحدا منها لا بعينه لا بد في العدول من لازم مخصوص واحتيج الى تعيينه فاذكر بسطه

صدر التعريف عليه جميع التقادير وقال بعضهم ان معدول عما فيه اللام يوتيه المطابقة

للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكنه

ويدفعه لزوم تخلف المعدول عنه تنكيرا او تعريفا واجيب بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى [illegible]

كان [illegible] اذا اردت به [illegible] وهو البليكة فانه معدول عن [illegible] لفظا ومعنى اما لفظا فلانه [illegible] الكلام واريد به فرد معين

من افراده فلا بد من لام العهد سواء صار علما بالغلبة على هو النجم او لم يكن فرعون الرجل والمعنى
فلانه لو كان معنى اللام محذوفا لكان ينبغي لتضمنه معنى الحرف ان يبنى وهو غير منصرف في المشهور وذلك
بالعدل والعلمية المقدرة كما في حالة الرفع عند بني تميم فانه معدول عن الامس وغير منصرف
بالعلمية المقدرة والعدل واما في حالة النصب والجر فمبني عندهم وكذلك اذا اردت به فيهما يوما كذلك
عند الجمهور والقياس يقتضي ان يكون منصرفا لعدم العدل والعلمية معا كامس وسحر
مع انهما غير منصرفين اتفاقا وقال بعضهم هو معدول عما كرهته من يوم بيانه شيئ توافق المعدول
عنه في التعريف والتنكير لكنه ينبغي لزوم الوصف مع ان المستعمل بمعنى لا يطابق الموصوف
وعدل الظواهر المثنى والمجموع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر لا يكون بعد وعلى هذا
تحقق العدل في جميع التصاريف الا في الافراد لان تقدير من لا يوجب العدول على تقدير المص لما ذكره
وعلى تقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف لان اللام وفلان صورته الحكم وبهذا
التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في اخرى جمع اخرى لعدم احتياج آخر وآخر اليه لعدم
اعراب الحرف في البواقي لانها توجب ان يجيء ما بعده نكرة في جمع لزوم منع الصرف في البواقي
واضرابه في الاول ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا كان جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره
ههنا او الاضافة اخرى سلبها في المضاف اليه سواء عيناه المضاف الى تكرار الاول او لا
بثبت طائفي يكون تابعا للاول ولهذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة وولا بما اختلف
تابع ذلك المضاف عليهم كونه وغلبت في بدايته تحت جمع وقياس فعلا انعلا ان كانت صفة
مؤنث فعلاء كما مر اجمع على فعلاء جمع على فعل لا علم جمع اذا كانت اسما ان جمع على

واعترض على الاول بانه جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا لكونه فعلا على اجمعون وذلك بالواو والنون الا العلم والوصف
احمر احمراء كما صح جمعه بالواو والنون لانه افعل فعلاء لا يجمع لهما بل يجمع على فعل كحمر

اي جمع على فعال بالكسر او فعلاوات بالتصحيح وعليه يعول وورد عليه اجمعا ان كان اسما لكان
اجمع يجمع على اجمعون لثبوت ذلك الجمع وهذا الجمع الا للوصف والعلم ولا يقول انه علم جنس
والاظهر انها الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما الدالة في الجميع
المحض اعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من احمر او من باب الافضل فان كان الاول
لم يصلح جمع اجمع على اجمعون لانه جمع باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي اما على
كتاب ورواه ان كان الثاني يلزم مؤنث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كفعلى سوى جمع
واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فعنى قرأت الكتاب اجمعه اي جماعى
في قرأت من كل شيء من جزء منه معنى الزيادة نقل عن لوازم اسم التفضيل فهو كاخر فصار
في حكم اللفظ ويتنوع فصح ان يكون مؤنثه جمع كما يصح حسنى وحسنا في حسن
وخشى مع انها في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه صار اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم
احمر معنى وعلى ما ذكرنا من ترجيح خروجه عن الصفة الاصلية وتبيينه بالغلبة
لا يرد اجمع ان جمعا اي لا ينقض التعريف بجمع ولو اعتبر جمعها بمعنى انه ان يكون اسما
لو كان منها اقوس واثياب لم يصح نسبة الشذوذ اليها اذ نسبة الشذوذ اليها
من جهة انهما جمعا للواحد على فعل فاته قاعدة الجمع او من جهة انهما معدولان عن فعل فاته قاعدة
المعدول لا يتطيل الى الدال اذ الجمع ليس منه الواحدة البتة ولا لانه اذ ليس للمعدول قاعدة
ليلزم من مخالفتها الشذوذ او تقديره كون قال الشيخ الرضي فاصله راجع الى افعل غثاثة
انه اسم جنس فلا عدل فيه الا في جمع وان كان صيغة مبالغة فاما ان يختص بالنداء كفي مبالغة ولا يجيء في الانداء بالمذاهب في الارض فلا عدل

فيها واما ان يختص به كفعل وبه ذكر في المذكر كفعال في المؤنث في باب فع ففيهما
العدل عند النحاة حتى لو سمى بهما مذكر لا ينصرف فيهما وتمسكوا بان الاصل فيهما فعيها
لانهما للمبالغة في عدم الانصراف بباب دفيه منع اذ لا دليل على النقص في الاستعمال
معدول عن الثلاثي واما الثالث فان الاشتراط ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل
عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد اسم قبيلة واما الحكم بالعدل فيه ككثير لكون فعل
الجامع لشرطيه غير منصرف واضطروا الى تقدير العدل فيه كقثم لا انه ثبت قاثم
وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف
ان قلت فيبتنى على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عمرة وزافر قبل العلمية
بمعنى السيد قلت لما سمعا غير منصرفين حكموا بانهما معدولان عن فاعل ولم يحكم بانهما منقولان عن
فعل جنس انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في
العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعل اسم جنس
وهو محال لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علم والظاهر ان هو هذا
فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء
ان ينضم الى مناسبتها نزال وزنا مناسبتها له عدلا فيحصل البناء وذلك لان مجرد
المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبني كلام وسلام. واما اعتبروا بناءها ليحصل الكسر
اللازم بسبب البناء اعني الكسر المفتوحة للامالة المطلقة المستحسنة ولان الكسر
ثقيل لكونه ما يجوز الثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب. وبهذا يقال ذكرنا فقام بها البناء في محله
مكانه

فكانه ذكر استطرادا وفيه اشارة الى تقدير العدل في غير منصرف فاقد بكونه للحمل على الاعلام
فلا يكون مما نحن فيه وهو غير منصرف الوصف الا انه تغيير في بنائه وهو كون الاسم
او في حكم بالدلالة لانه هو السبب بمنع المنصرف على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض
الصفات التي اخذت منها وفيه نظر لان الاوصاف المذكورة من صفات معينة لا في معينة
لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذات المعينة فان الفاضل انما هو في البعض
الذي هو كثير لما يدل على ما هو كثير لا على ذات مالها اكثر المناسبة فانه بعيد وكذا المضمر
يدل على ذات معينة متصفة بالمغايرة مع انه وصف مثلا او به وصفه اول رجع دار يدله
على او ورد متصفة بالمجاورة مع انه وصف ولذا كان غير منصرف بالعلمية ووزن الفعل
الذي كان في الحكم فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى ان يقال
كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات يلزمه فوقعها او بمانه
قبيحه ذلك البعض ان قلت اذا كان الاصل وصفا فكيف يصح منع طلبة
بالعلمية والتانيث قلنا هذا في باب توهمهم حيث لم يعرفوا ابه المصغر والمكبر
لو كانت هذه الدلالة القريبة على التعميم فوردت كاقوله الارض اخرى تيقبة فانه
في موضع الرداد فكانه لم يثبت والسبب المانع للاصل وهو ههنا الحرف لا يكون الا اذا
كالادهما ما قال الشيخ الرضي لم ينظر الى الاصل دليل قطع على عدم اعتبار الوصف الاصلي
والاستدلال بانه اربعة منصرف يجوز ان يكون انصرافه لانه مؤنث وزن الفعل الغير
التاء ومايقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كالتاء طارية على رجل لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث

والمقدم على المؤنث ليس بشيء فانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في نحو سعيد وصف
تانيثه بعد الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجه
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس بشيء ايضا بشيء ما نبه
من ان المانع قبولها تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لانه يقال اربعة
رجال وزيدت باعتبار الجماعة انتهى والتحقيق مفهوم اختصاصها بالجمع المذكر ويؤيد
ما قال الشارح وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية قال المحشي التاء الداخلة
سيما الاصلية والتاء في اربعة ليست كذلك ثم شرط ان يكون الاولى ان يقال ايضا
وان لم يلزم منه اعتبار المنفصلة بيانه كانه ترك التعليل فيما بعد قال قدس سره
في اي شيء واما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع
الدلالة الناشئة المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان
الاصل ما يبنى عليه شيء والحاصل ان الوضع اصلا والدلالة فرعا له صحيح نسبة
الدلالة التي يتوهم انها استعمال الاصل على الفرع كاستعمال الظرف على المظروف
ولكن ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل فلا تنوء ان الاولى للتنويع ومعنى الغلبة
اه اي غلبة الاسمية اختصاص الدال على معنى وضع ببعض افراده او معنى الغلبة
مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده ذهب الشيخ الرضي الى ان
غلبة الاسمية على الوصف مثل وطي ببعض المعنى الوضعي فان لم يجر اللفظ الدال
على المعنى الوضعي اسما محضا وان خرج بحكم وصفا لفظا بعد عدم اجرائه المعنى ببقى

عدم الاشترا

عدم اشتراط العلم تقييد الجنس والمقيد بالصفة وفيه الحمل على الاطلاق مخالفة للغة مثل
في الواقع اسود ما بزرك سياه وارقم مار ببت وقال ان ادهم اسم للقيد
الحديد بما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه يصدق تقييد الذات او لا مدخل في
ذلك التقييد بها بصفة فلذلك جمعه فيه الى قوله ترتب حكم واللام للتعليل فيفيد ترتب حكم
فلما يغني احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكره [illegible] الترتب احدهما على الاخرى لكان الجمع
الا ان الجمع عطف اسمية على حرف ووجه ذلك ان جعل الجمع في المعطوف والمعطوف عليه لا اصلية و
ذكان ره كلها فرعية على اصلية فهذه المتكلم واما قوله وضعف فهو عطف على حرف بلا اشكال
واسنع اسود اي حرف اسود او اسنع اسود من الكون حرف نسب الحرف الى المعطوف لانه فرع
منتج انه ما بزرك اشتقاقه من الجدل حكم باختيار رسن را للطاير فالو سوالشيران دعر
طير اقطبي ما لها قليل بحرة بصوا كل شيء فالعرق الواقع اجبل نام مرغي كه اوراعقاب بدوارند
اشتقاقه من الحية نقط سياه كه برادم بالندونه مضملا لجماعة الحية الاصل والافعى
اي لما اما الاول فغلط لا ثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الانواع مخصوصة بنحو
ملاحظة صفة قوة وحال كونها كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف التانيث بالتاء
سببي بانه زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها بتعلقه الوقف بها مع الف اللفظ لان لتانيث
القدير انه قطعا بل يعبر بل من الام فلو سمي بانه مذكر حرف ولو سمي بها مؤنث كانت كهذا انه يكون حرفه وضعه
قال السيد قدس سره ويحتمل انها معروفة على قياس ذكره المصنف في عرفات تمنعه لانه التاء المحققة
فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف والا يمكن تقديرها اخرى معها فلم يبعد حكم تقدير التاء مع التاء المنفظة وانه لم يكن

تمحضه فانه اذا انضم الى الالف ليجعل التأنيث لازما اي بحيث لم يكن
لازما لان التاء في الاصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهو لا يكون لازمة للكلمة
لما كانت تلك الكلمة او صفتها كجارة وصفة ونديدة على فعلان اصله وهي
يكون لازمة للكلمة كحجرة لكن يعتبر دائمة اللزوم لان الاعلام محفوظة من التغير
بقدر الامكان اعتناء بشأنها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف فيها بالضرورة او ما في
حكمها كما في الترخيم جائز في غير المنادى للضرورة الشعرية وفي المنادى لا فيما هو كثير الوقوع وكما
في الاعلام التي ليست في الكلام العربية فربما تتغير بالنقص وتغير الحركة وحذف الحرف كما قالوا
في جبرئيل وجبرئل وجبرايل وجبريل وذلك تصرف منهم لعدم ورودها على اوزانهم
الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة وكذلك نقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم
بالسن [illegible] ولذا قالوا العجمي ما لعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد
بالاعلام الاعلام التي في كلامهم والتأنيث المعنوي اي ما ليس بتاء مقدرة ولا الف
لتعذر التلفظ بهما كالتأنيث اللفظي بالتاء او قبل لان المقدر عندهم اضعف
من الظاهر شرطه العلمية شرط وجوب منع الصرف مستلزم له او تحرك الاوسط اي
بالفعل [illegible] انه متحرك الاوسط بحسب الاصل ليخرج الكلمة بتعدد احد
العوز الثلاثة ان فقدت [illegible] النقل بوجب تحتم تأثير كلامه العلمية والتأنيث وتحتم
تأثير كليهما فلم يبق [illegible] موجب التحتم تأثير التأنيث فكذلك لان الكلام [illegible]
لبيان شرط التأنيث اولا ثم الحاجة الى التقوى [illegible] التأنيث بكونه معنويا في العلمية
وفي الاخير

في الآخر لانه لا يلزم البناء الذي ذكره ان يحكي [illegible] علم [illegible] ان ترقبوا لبيان
للوجه تأنيث الصفات اعلام الاسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثل منبج
وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثل فيون وقد يلتزم كل منها في الوجهان
اذا عرفت هذا فنقول الاسماء الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فكلا فيها الامر
الوجهان وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي تمتنع صرفها او منصرف كل منها على الوجهين
والاول اي فكذلك بقوله يجوز [illegible] الزيادة على الثلاثة وسبب [illegible] وظاهر كونها احد [illegible] الكلمة
ذلك المؤنث مذكرا اي للاصل فالمؤنث الذي كان منقولا لانه مذكر حقيقي وكذا [illegible] في الاصل
مذكر وهو الشخص المذكر لان الاصل في الصفات ان يجوز من التأنيث صفة للمذكر وتأنيثها
ان لا يكون تأنيثه بتأويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع [illegible] انها لا يغلب استعماله
بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا او مؤنثا تعين الصرف
ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف واجب الشرط اشتراط الاولين ان التأنيث
المذكور في الاول تقديره طارية وفي الثاني لعارض تأويل غير لازم وقد زال بالعلمية
ما طرأ عارض فلم يبق التأنيث وان في اشتراط التأنيث ان الحكم للغالب والمذكر [illegible]
بقطع النظر من الشرط لان الحرف الرابع فيما سوى [illegible] اربعة احرف وكذا اي مثل
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الاخر في الزائد على الثلاثة [illegible] لانه في
التاء كلها فوق الثلاثة وشبهه بعض الجماعة محذوفة اللام واصلها [illegible]
بعض وسطاي [illegible] محذوفة العين واصلها [illegible] ان التعريف يكون نابعة ان يقدر المضاف [illegible]

ان التزم تكرار لفظ العلمية باللام لانه قال الثانية بالتأنيث شرط العلمية باللام ولو قال شرطهما المعرفة يكون يلزم تكرار لفظا وهو طالا معنى لان مراده منها هي العلمية
ما فيه التأنيث وسهما علمية ما فيه التعريف ... ايضا العلمية ... التأنيث وسهما شرط
التعريف فلا تكرار في المعنى محمد النخجي

ان المعرفة ثم حيث انها معرفة ان يكون علمية فيلزم ان يقال شرطها علمية لان المراد بالمعرفة
التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التأنيث
بالتأنيث شرطها العلمية علمية ما فيه التأنيث قلنا سياق كلام ابى عن المضاف اليه وليس بينهما
لم ان كنت لم يأت باللام بينهما فتنبيه اخصر قلنا لزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم
التكرار في اشتراطها التعريف قلنا لا الزيادة قوله في العجمة وهو مثل بالفصحة ما ان يكون
حاصله في حقه الاظهر ان يقال حاصله فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى
ان التعريف الذي شرط تأثيره بالعلمية لا تحققه لانه يتحقق العلمية بخلاف
البواقي فان تحققها مغايرة لتحقق العلمية يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي بيان مبني على ان سبب الامر في العجمة واخوات الصفة الاصلية
او العلمية لا التعريف بالاضافة المعدية او لام المعرفة كما ذهب جمع وانما جعل المعرفة
سببا فيما نقل هذا جمع قوله وما فيه علمية مؤثرة على الاصطلاح غير او اعلى
التجوز اي بارادة العام من الخاص وفيه ايماء بأن تأثير التعريف شرط ما يتحقق في ضمنها
العلمية او بتبعية في الكلام الجمع الى ان المؤثرة هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير
يجوز ان يكون باصطلاح القوم لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان فرعية التعريف بمقابله
التنكير والتعريف يذكر مقابل التنكير لا العلمية وهو كون اللفظ مما وضع غير العرب لا عجم
كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم يسمى به احد رواة القراءة بسمعه
نافع رواية وعيسى وانما جعل شرطا لان تحقق الاثنة الامام الشيخ الرضي وهو كالعيا بوده

ان العجمي في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها العرب وقد عدها في كلامهم يقتضي ان يتصرف
فيها تصرف كلامهم كاخذ او وقعت عليه اولا مع العلمية وهو ما فيه اللام والاضافة فامتنعا
فيها جاز ان يمنع على ما يقابلها ايضا اعني التنوين رعاية بحق العجمي حيث امكنت فينبغي
الحكم التنوين على ما هو عادة وبقي الاسم قابلا سائر تصرفات كلامهم على ما يقتضي
وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرد عليه فيقبل الاعراب ويأتي النسبة و
تخفيف ما استثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها كجرجان في كركان واسماعيل
في وازن سماعيل كركان وازن بايجان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلامهم اولا مع العلمية
قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الحكم كما يقبل سائر التصرفات
او تحرك الاوسط فذهب سيبويه واكثر النحاة الى انه الثلاثي الزيادة على ثلاثة
ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي ضعيف ووضع كلام العجم على الطول كما ان العطاس
ليس منهم وهذا اختيار المصنف ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكذا ما ليس
العجمة على التأنيث المعنوي او غير عجمي منع ماه وجور ولا يخفى انه مانع لما ذكره الشارح
فاسلم قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع لفظ غير منصرف
في المشهور في كلامهم لانه ام معنوي اي ليس له علامة لفظية ونشير فيما يجوز
ان يقال امتناع صرفها لتأنيثها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا او لا يرجع
اليه ضمير المؤنث والمضاف فيه مجال فلو قيل لانه كشف عجم ابن نوح النبي عليه السلام لكان الحكم
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده وهو ما وقع فيه

المرتفع من نوعه ونوع وشتر وبعده وتقديم انصراف نوعه على امتناع صرف شتر لان

انصراف نوعه كان لاصل بهذا الكتاب اعني الفصل ودليل عدم انصراف شتر

ولان انصراف نوعه جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس

بهذه المثابة الجمع اي الجمعية من حيث انه جمع ويكون لهم كهل الاثام في الجمع للعهد

جمع يقوم مقام السببين كنظر تفسير الجمع في قوله شرط كما ذكره قدس سره صيغة

منتهى الجموع منتهى بمعنى مضاف الى الفاعل الصيغة ينتهي بها جموع التكسير

ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فظاهره والنقض بنحو قال بما على انه

بخصوصه غير قابلة فانه وزن فعال قابل للتكسير ولذا الجمع جار على جمره وبعد الالف حرفان

او ثلاثة اوسطها ساكن او انها سكت فظاهره والنقض بصيغ رز وكالى لانها

جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلة المتعلقة من بعد الالف

فقوله وبهذا يعني اسم الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلابها او بلا لانها في قوله

كنت بغير ما لم يكن المعنى كنت بلا مال كالاهمث بمال بعار لهمال وهو ضمير اخر شرط او صفة

لقوله صيغة لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فيصير لازمة فيقابل اي ترفع

اصلا بسوالوى منقلبة عن تاء التانيث او فعلى الاولى ليتوقع تغيير هاء مقيدا

بحال الوقف وعليه ان يكون مقيدا بخلاف جمع فارهة لا مارة كما قيل لانها على انها

كا هنة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفارهة الحاذق ويقال للبغل

والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق ماهر مروزكب

ويقال

وقال الفرس رائق اي فيه لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفرد ان قبل التاء

غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكنها لما زيدت

تغير الوزن كما في الوزن الفعلي على ان التاء في وزن فعالة مع فقه معه في الكلمة لعدم استعمال

اث عث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما يجب لازمة في فعالة اذا كانت للمبالغة كما

في جمع المشفعين لانها بدل من ياء النسب بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب جمع جورب

وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء ولا حاجة الى اخراجه نحو

فرازنة بزيادة ولا ياء النسب كما قيل هو انه لو زيد بحرجه نحو كرسي انه غير منصرف

فانه مفرد محض لا يجمع الا مقابلة للواحد بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يجمع الا

مقابلة الجمع جمع فرزين او فرزان وهو معرب واما فرازنة فمنصرف نبا اليت

اما للتفصيل لعدم التعدد ولا استيناف لتجاء كلام اخر لانه يقال الاستيناف

لعدم سبق الاجمال والعالم بقل فمنصرفة لانه المصنف صار اسما فيجوز اعتبار

الجمعية او ان المراد كونه فرازنة او انها المراد اللفظ وهذا هو الظاهر ولا يقال نحو

هذا اليوم غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه

للمناسبة وث كله المجامع يجوز ان يكون منونا وفيها اجراء ليس شعر ما

باعتبار لانه المحقق للجنس مدح اودم او ترحم ولا يستقيم الجنس في تلك المعاني

بل نقول منصوبة على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف

اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز فيه لانه تقدم معمول المضاف اليه لا يجوز عطف

على حذف المضاف لتأكيد النفي ولا يخفى ما فيه من الابهام ان امتناع حرف مخصوص كجال

العلمية ولما كذلك لامتناع حال التنكير ايضا في بعض النسخ علم بالرفع

على انه خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية لئلا يكون الكلام على ذلك الاهام

بل الجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها

مع اعتبار العلمية فيه يلزم اعتبار المتنافيين في حكم واحد ومن قال الجمعية فيه منافية للعلمية

بجواز تسمية شخص بر جل فلم يات الشئ فان نوع ابهام منافية للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان

الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية بالعلم كما يجوز

ان يبقى من معنى الوصف فيه كما اذا سمي شخص واحمرة بالاحمر فيستلزم في اي شبهة الفصيح

الاشي والضعاف سو المذكور في الجمع ضبا عليكم قال ادسم اجلا انتهى قال في الوافي

هذا كعمار وضبع كضبعان باكيه كعبارته وضبعانه كعماره وهذا

يوافق العبارة فهذا ابتدئ السوال والا كان بعد التسليم علم الجنس شامل اللفظي

للجنس وهو الضبع انتهى بهذا التاويل بناء على تسليم ثبت الضبع وقد عرفت ما فيه

نعم كليلا ثم لان الجمعية كالوصف ولا مكان الجمعية المطلقة وهو الاكثر

في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر الجمع جمع محذوف على موازنة لانه قيل والمذهب

يكمل الرحمن نسل والحالم جمع الحرف اخر الحرف محققا على موازنة افعل علما

لان الجمع بوزنه ليس بممنوع من الحرف كاكلب واجر لكنه من قبيل ما اعتبار وزنه

لم يعد حاصل الموازنة من الاسباب وقد يعتبر وجه بانه بسبب على الاختصاص لا على سبيل القطع فالمحل وغيره حذف منه

الا يقول الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بما يكون التقدير انه قد يقدر كانه جمع كما قطعة

من السنة بلا اسم ذاته وهذه عبارة السيد قد سلم واما ما كان لانه الفم اسم الجمع بمعنى قطعة

من الثلث بلا بمعنى قطعة من الخرقة فيكون المفرد مفردها وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى

الكاف حينئذ يكون المفرد ومنه حق لان الاسم ادب مختصة بالازار فطار بعيد ان يكون الاسم به بهذا المعنى

مفرد كما يكون اسم بمعنى ان الاسم ادب يتقوى انه بمعنى الجمع الجمع هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الافراد

اصلا في ازار ابن منقود كابن يعني لا قطع الازار فيل لم الجمع الحالة في الاحاسيس الجمع

ثم فان الاشي اصل كابن اجيب بانه ذكر في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبانه المفرد لو شمله

على الافراد جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب بثار ومنه حبلة تجمة ومنه القطعة

وقيل ان ذكره ثم به اجرى الجمع على الواحد لا فرق في اطلاق الجمع عليه الاتهم الا ان يقال اذا صح الاطلاق

صح الاطلاق واذا فرق لكان عدم الوزن عالية الوزن نقله بحكاية العطاء في الاول

وانما يرد في الكثير انما تبع ان الكلمة فالاشكال بالنقض به على جامعية الجمع لا

يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا الجمع لا ينافي الاشكال من وجه اخر وهو ان يقال اذا عرف

كان ينبغي ان يكون منصرفا بمجيئه لانه بوزن مفرد كما يجري فرازنة لانه بوزن كراهية

ويمكن ان يدفع بان اسم دبل مفرد جمع ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بانه وزراه بتقدير الجمع في

اسم بل يطلق حرف او يكون ووجه الاختصاص بسبب الوزن بالجمع نظرا الى التقدير

منع الوزن ومن نظر الى قوعه على الواحد صرفه ان كل جمع منقوص كما كل مفرد علم

كما في اسم امرأة واعيلا معنوا اعلى لا ... كما على ان الالف فيه ثابت لخفتها

مقصور

والعامل فيها الجر أئمة استفادة من الكاف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة لان الاعلال ...
قوى وهو الاستثقال الحسى ومنع الصرف سببه ضعيف وهو شبهة غير محسوسة ...
سلام فصار مثل قرانة المشبهة بر اهية وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال ...
بعلة غير منصرف لبطلان الاعلال مقدما على منع الصرف لسقوط التنوين بعد حذف الياء او عن الحركة
وينبغى ان يحكم بذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح
في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن قال ان التنوين عوض عن الحركة وهو الجر والمفهوم من كلام الرضى
ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصله جوارى جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف
ثم جوارى بحذف ساء وابقاء الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين
عن الحركة لخفة الثقل بحذف الياء الساكنة وفى لغة بعض العرب اثبات الياء ساكنة وسى
فيسى ونحو قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ويكون
انه يحمل الياء للمتكلم والاصل فيه ان يشدد الياء الاولى ويدغم الالف للاشباع ولكنى
ما فيه المبالغة في الهجو وهو جمع وردة كلمتان او اكثر كلمة واحدة
لشبهة في ان التركيب الذى بيانه أي بعدم الصحة تركيب يوجد في الاسماء وهو الحرف
بياء المطلق التركيب فيصح التعريف جمعا ومنعا لا يقال فلا حاجة الى اشتراط
بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لا اسم الجنس لجواز ان ينقل المعنى
الجنسى او ينقل اولا معنى ثم علما ثم ينقل الى المعنى الجنسى كما اذا انكرت ذلك العلم ولو سلم فنقول
العلمية شرط النحو وشبوته لا اشتراط من غير حرفية جزء ان قلت اعتبار هذا القيد
في ما اريد

ما اريد بالتركيب من غير اعتبار معنى الاضافة والاسناد لحكم مثلما الحرف لمكان
شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر التركيب فيهما فلم يعد من افراد التركيب
الذى بيانه بعد سببا بخلاف التركيب الاسمى اسناديا كان او اضافيا وما
لم يوجد التركيب الفعلى لم يحتج الى نفيه بوجه ليتم التزويج الا ان الاول او
ليتحقق بسببه حتى يترتب اثر المنع فيحصل له قوة اى اللزوم وان
لا يكون باضافة والاسناد التابع للاضافة اى لا يكون ذلك التركيب بسبب الهيئة
الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة منه من كل اعرابها وبناؤها باعتبار
المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار
وضعها العلمى لامتناع حكم لان الاضافة اما اولا ان تأثيرها اما في الجزء
الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثانى على قياس بعلبك وهو ايضا باطل
لانه مشغول باعرابه الجر والمثنى فكيف يؤثر في المضاف اليه اذ لا كان
في اجتماع شئ اقتضى امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده لسماع
مادة واحدة حكما لان المركب الاضافى في حكم كلمة واحدة من قبيل المسميات
عند جماعة منهم المحقق ومن قبيل المركبات الحكمية عند جمهور الا ان يحكم
بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا كأنه اكتفى احتمالا كان لان المذكور فيما
بعد هو بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمن بحسب الاصل من
الجائز التى الف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معربا غير منصرف ومن تبعها بتقدير جواب ...

سواء المحل والتوهم في منع الصرف مع انه يقصد بلا تنوين من غير نقل من مركب مستقلات

معنى فيلزم عطفا على الارتجال [illegible] الالف والنون قبل الواو يجئ معه وكذا اعتبار العطف

او لان الحكم عليه بقولنا انه كان [illegible] الزوائد بالفصل بلا احتمال لفظ نونه

الاضافة جاز صرفه كما جاز ان يكون من الحسن وبمنعه

لعدم اعتبارهما الا في الثابت في منعه دخول تاء التانيث فكان يمنع صرفهما دائرة

عليه وجودا وعدما [illegible] الشدة [illegible] الوجه [illegible] الوجه الاخر

[illegible] ان الوزن [illegible] الزائدتين [illegible] مختصتان بالمذكر

كما ان الزائدتين [illegible] مختصان بالمؤنث دخول المؤنث في سكران [illegible] مبالغة للمذكر

[illegible] ولا بد عليها منع [illegible] الثالث [illegible]

الوجه ومنع [illegible] واحتمال مع عدمهما اما كونهما مزيدتين [illegible] عليه

لا يبطل على هذا التقدير [illegible] انتفاء التاء فعلانة الا انه يقال وجها [illegible] على التاء

اصل لما زيد عليه التاء والاضافة تنافي الفرعية التي يؤثر [illegible] بها واما ثانيهما

لا الى التانيث [illegible] فلت لا بد [illegible] فرعية ولا فرعية [illegible]

[illegible] الاولى فهي فرعية للطرفان [illegible]

واذا كان [illegible] فهو فرعي لما زيد عليه لكنه [illegible] اصيل [illegible]

المشبه [illegible] المشبه [illegible] فرعية معايرة لفرعية المشبه به والراجح

هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء [illegible] الاسم المقابل للقب والمقابل

والمقابل للظرف اللازمة الظرفية وافراد الضمير باعتبار انهما سبب

واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله كانا باعتبار تعددهما في انفسهما

او [illegible] كون الاسم [illegible] الف النون [illegible] لكن [illegible] لزوم تنافي

بين اعتبار الوحدة والتعدد [illegible] التوجيه الاول في شرط العلمية منهم من قال

انهما [illegible] سبب ومنهم من قال انهما شرط [illegible] لا سببا كالتي

التانيث [illegible] او بمنع [illegible] التاء ولتحقق سببا [illegible]

كما عرفت في التركيب كعمران وسلمان وعثمان فعدمها في الاسم [illegible]

التاء في الصفة لم يجي [illegible] وجاء [illegible] ايضا لكن [illegible]

التاء او في الصفة فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين ولعل [illegible]

فيه الصواب الواو او لا الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة [illegible]

بان [illegible] ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها

وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن الجواب بان او للتنويع

لانه متى كان مؤنثه فعلى اه هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم [illegible]

ويحكم له بالانصراف [illegible] الا وجود فعلى ليس مقصودا بالذات

بل المطلوب انتفاء فعلانة [illegible] ليس مطلوبا بانه [illegible]

بانه غير صحيح لانه يحصل بغير وجود فعلى هذا الوجه ضعيف وقد اشار

المص الى ضعفه بقوله ان قلت الا ان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة

كان الواجب عندهم امتناع صرف رجل لحكاية المطلقة فلما لعل المطلق عندهم انتفاء
المؤكد مبني على دليل لفظي والانتفاء مبني على الدليل اللفظي لا يقتضي الا بوجود فعلى
لانه صفة خاصة اه ولقائل ان يقول اختصاصه به نظرا الى الاستعمال لا في الوضع ماخذا
نظرا الى الوضع كان لمؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التأنيث التاء واما
بالالف وهو الترجيح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا
بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا في الكل الا ان يقال ان التأنيث
بالقياس لا يعتبر ولا يكفي وندمان كما كان المراد بندمان العطشان علما غير منصرف
فينبغي ان لا ينون ولا يجر فيها الا بكلمة المبهمي وسكون الكلم على وزن
بعد ما وزن الفعل سواء كان له زيادة تنبيه الى الفعل او لا في الاضافة في قوله
وزن الفعل محمول على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج الى قوله في
وكان يجيء تورف طا على الشر ذا الحقيقة لا على الاشتراط لان النسبة بست
الالوحية ولا فرعية الا فيما له زيادة الاختصاص بالفعل بالفعل بمعنى
الا ان في كثير النسخ لمتن والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن
او بالعكس وفي اعرب كما هو المشهور وكذلك بذر من بذر الماء اى اسرف
لموضع ... واضحم من اضحم الشيء اى اكله بجميع ما فيه وشلم علما لكلا بالعبرانية
لموضع بالشام يقال سوجت بيت المقدس ومثل ضرب علما البساط
للمعقول فعل مجهول لان الخواص لم يأت في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل الى قد ينقل الفعل
الى الاسماء

الاسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عم نهاكم عن قيل وقال فيجوز فيه ان يكون منقولا
من قيل بمعنى اسم و اما دئل علما القبيلة فيجوز ان يكون منقولا من دئل اى بمعنى دب
مخصوصا والتعبير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم واما المعدل في
في الوعل والوسم بمعنى الاست فادان فلم يذهب طائفة من عرفه الا بعض
النحاة فذهب بعضهم الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين يؤثر وذهب عيسى
الى انه يؤثره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولولا ذلك لنون
جلا ويرده بانه ان كان علما فمحلى مع الضم وهو لا يكون وان لم يكن علما فهو صفة مقدرة
اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور او يكون انما لم يقل بدله
او تغلب كما قاله النحاة لان ما على افعل علم مذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال
وبه يجيء في الاسماء الا علما دعلم وسالم لسيد الاسود ولان في اثبات العلمية زيادة مؤنثة
لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول العلم يكون فيه ما يجري به
عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصير سببا اذا كان له زيادة الاختصاص
بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص او بالغلبة قلنا
زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل
او يكون غير مختص فهي به بقرينة المقابلة لهل وجه ان الشاء الاول
اولى بالتأنيث الطال او بمنع الحكم وان النسبة بان الشفافي العدم
وجه لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في كوثر وبشكر ذي ولو استحق بعلو ماد مجهول او امراد استبره

لان الاول اعم والحرف الزائد خاص لان الاول يطلق على الحرف الزائد كالالف في احمد مثلا والحرف الاصلي كالنون في نصر مثلا والحرف الزائد يطلق على الزائد دون الاصلي

الجمع وتباعد ويتوعد وافتعل وانفعل اي اول وزن الفعل اه لكان
المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجوع الضمير الى كون والمر
الموزون كما هو المقصود زيادة احرف او حرف زائد على الاول صح لفظ
في لان الصفة ينسب الى موصوفها يعني وهو شايع وكذا على الثاني لان
النسبة باعتبار قوتها وله او بان فرقه الحرف الزائد العموم من وجه يصلح نسبة
العام الى الخاص يعني وبالعكس اولان المراد في موضع اوله من حروف
اتين او نوعية وذلك كرد في لم تردد كهراق وهو من اراق ماضيا ولرق
امر لك وكذا لو تردد في الوزن مع بقاء الزائد كما بالحذف بيع
او بالقلب كاعل او بالادغام كاشد او بالرد الى سكون كما في اسمية بفعل
محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف فان كسرة المحذوف لان السقوط
للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فنقول في يقل علم يقل واقض
اسماء فانا نقول او اقض غير قابل اي حال لونه حالا من ضمير اوله وانما لم يجعله
[illegible] الاول لانه لا [illegible] بالفعل لا يقبل التاء اصلا ولو قال غير قابل
للتاء كان [illegible] غير قابل التاء في الوضع فلا يرد [illegible] بأسود [illegible]
ان يكون على فعلاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قبل في جعل وجود التاء علة
[illegible] لما تقرر ان [illegible] لا بالشرط قد دفع بان جعل اشتراط
هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصرف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور بالنسبة

المصنف

المصنف او في شرطية كما بالشرطية المصنف عند الجمهور خلافا لبعض
حيث قالوا ان تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون الا ليس لتحقق الالف والنون
المشابهة بالف التأنيث الممدودة بواحد من الجماعة اي نحو هم صالح لان يراد به واحد
من الجماعة فانما يريد به المسمى بزيد والا لم يصح توصيفه بآخر لانه نكرة بما [illegible] اي
لدليل ظهر بالالتزام استثناء بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بتقييد
المستثنى منه بالمستثنى الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظيره ذلك ما يقال في توجيه
[illegible] متعلقان بفعل واحد بلا عطف ولو جعل المص قوله
العدل ووزن الفعل معطوفا كما هي شرطية لكان اظهر دلالة واوفق بعبارة
ولعل النكتة في التفصيل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه
في غرابة الاسلوب كما في واحد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل
في اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل
العلمية كاحمد او لا كاحمد ويزيد واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان
لا غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى الانصراف لاعتبار
لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم الانصراف
اعتبارا للعدل الاصلي واليه قال الشيخ قائلا ان العدل امر لفظي وهو
باق دائما فرجح واخوانه اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرف عند الكوفية

وهي مستفادة من قوله لما يتوهم من القاعدة المذكورة من عدم منع الصرف بكلمة جامعة للعدل

والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيهما مع انهما غير منصرفة بعد التنكير وقد يمنع

ايضا بان العلمية غير معتبرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها على اوزان

مخصوصة هي اوزان الثلث في مثلث واخر وسحر واما عند تميم في قطام

ايضا عندهم اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين انه المستقل في ايجاب

لمنع مطلقا العدم صحة الحكم ولا انه سبب هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء

من نفسه بلا موهوم مردود بانه يجتمع السببان واحدهما او منهوما وباء اينما

ما كان العلمية مؤثرة ولم يكن شرطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما

لكنه اعم منه بحسب التحصيل وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد

لم يبق فيه سبب وان كان الاربعة مجتمعة كما في ادربيجان وايضا قد عرفت

انه يندفع النقض باحمر علما ونحوه من افعل صفة قبل ان يمعدول عما كان من اللام والاضافة

ادني وكلما ان قول التلميذ انه يبعد ان يكون الاخفش ما علاه فيلزم في هذا

قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة الحقة يمنعه وامتناعه يطلب اعتبار التقدير

اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد

في مثل احمر علما مع انه اذ لا انه مفعول للاحالة وكذلك افعل التفضيل وكذلك

ثلث لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل

في الظاهر واما افعل فعلاء في ضار افعل اسماء اصار مطابقة كافعل اعتبار يكونه اسما نصيبه كما في ادب

الاعتبار

1/48

انه بطريق في زال صورة اراده العموم وانه لم يكن التضاد الحقيقية لان كان حمل احدهما وجودا والاخر عدميا وعلى ان العموم من الاشتراك والوصف لا يمنع المتضاد
لا يراد انه يبور انهما وجوديان كالسواد والبياض فتعذر حمل على التضاد الحقيقي بناء على ان العموم والخصوص وجوديان لكانه لو حصل ذلك فتأمل حسن افندي

الاعتبار نوع مخالفة لاصل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعل كالثابت

وفيه بحث اه انه قيل جاز اعتبار الشبهة من الوصفية كما ان السبب باد منه

مرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها

مجردة من معنى الاصلي كزيد واما الاخفش فقال الشيخ الرضي قال الاخفش

في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو

على منع الصرف وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر لما يلزم منه للنفي

لا للنفي فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التنافي بل

ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات المعاني الاعلام والاوصاف

فان التقابل بينهما بالعرض في حكم واحد اي في شيء انه واحد وتحليله وهو

منع صرف لفظ واحد منها شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ

وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع

قلنا تقدير احد الضدين اه بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين

وبيان ذلك انه لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين

العموم والخصوص لانفكاك بينهما في محلهما وهو ظاهر ولا بين ارادة العموم والخصوص

انه يجوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يكن كذلك ليس التقابل ذلك

انه تعذر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه هو ان الوجود اللفظي بازاء وجودا

المعنى فكما انه يكون في عالم اللفظ ما يتعذر في عالم المعاني او لا كذا فيه يساوي السطر وهو تأثير التضادين في موجود

واحد باشخاص او الضدان مجتمعين اولا واما فلكونه في باوى النظر لان الضدين قد

يوثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدنيف فلني

لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التحديد حال بتأثيرهما في امر شخصي بمنزلة

اجتماعهما في تحقيقه اي باب نعم منصوب يعني ان اللام للعهد الاعنى تجده الكرة

بعني انه اراد بالكسرة صورة الكسرة بطريق الاستعارة لان الكسرة من القاب البناء عند

البصريين ويطلق على حركة الاعرابية مجازا فلا خلط انه يقول بالكسرة لعدم اقتضا هما

بالبناء اعني اللام والاضافة وهو بين كخواص كالعلمية والصفة التي قبل به

وكل منهما تغير بان المدخل الاسم بخلاف البواقي وحيث ضعف او قبل فيه

توجيه عدم تعدد الكسرة ان التنوين كان ثابت مع وجود ضعف وهو اللام والاضافة

او انه محذوف للمنع الوصف بلا الاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة

في هو اجابت الله معاقبة للتنوين المقدر ان العلمية تزول باللام والاضافة

فان اللام يجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن

كالصعاصات قال قدس سره في حاشية الصافية الخليل الذي يقدم

على ثلثة قوائم والقائم الرابع على طرف الحافرة باقلامن العلماء اي المرفوع الدال

عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذه التقدير يكون جملة

هذه ماشتمل منقطعة من السابق وهو اما موقوفا وقفا الاسماء الغير المركبة

مذكورة للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه

المرفوعات

المرفوعات اللام للاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول للعهد الى ما بوضعه السابق

حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل لان التعريف انما يكون للماهية فمن

جعل الخبر راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توجيه وتذكيره بالنظر

الى الخبر اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجب مطابقته كلم جمع باعتبار شخص الا ان يقال

ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقام صيغة الجمع للاشارة الى تعداد الانواع او يقال ان

الكلام محمول على بيان الكثرة على علم الفاعلية لم يقل على علم الرفع لان الكفاية في الرفع طلب الا

باعتبار ما قوته فما فائدة المعرفة في تعريفها من قبيل ائمة المعرف في تعريفه ولئلا

تشتمل على ذلك نظرا للشبهة في ابهام الدورية فان الاشارة الى العلة اصالة الرفع

في الفاعل وعن زيادة الايجاز المناسبة لمقام التعريف والمراد باشتمال الاسم عليها

ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا

لكنها شبيهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال صيغة المرفوع كصيغة

المعلوم للنسبة فالمرفوع ما نسب الى علامة الفاعلية بكون طالب المطابقة

مطابقة الكلي للجزئي وتضمنه لها ومطابقة المعرف عليه للطارد والمراد بالاشتمال

هذه المطابقة الاعم الرفع المحلي انه في محل الكلام العبارة ان الرفع المحلي

هو هذه الحيثية وهي لا شبه في اتصاف الاسم لكنها ليست علما للفاعلية ثم لو قيل

ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفعه او الاعتبار لما هو في محله وان الاشتمال

اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان اظهر ظاهرا وكيف يكتفي المرفوع المحل

او خبر الله لانه على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه عامله الظرف لعامله حقيقة

وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من الفعل او

لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه مقر الاسناد ولو اريد

الاسناد بحسب الدلالة اللفظية كان اولى وهو قوله وقدم لدفع توهم الدخول والتي

ما هو المعتبر في الشرح والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه اللازم للفاعل ولم يوجد

تقدم نوعه برتبة انه يعده تعريف نوع من انواع المرفوع وكيف يكون المعرف

واجزائه من لوازم المعرف والشرع لزوم تقديم الفعل اذ غرض المتكلم في قدم

زيد على قام تنبيه كل الغائبة والآخر المخاطب يتوقع انتظارها في تقدم قام على

زيد تنبيه الغائبة وانتظارها فلو قدم زيد في قام زيد لا تقل الغرض الحكمي

عن الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا

لو جعلنا الكلام محمولا على التقديم والتأخير لم يحتج الى الاضمار ونقيم الجملة

اتفق النحاة اثبات المعدوم ولهذا قالوا في الساعة زيد اخرت الالف واللام

عليهم نحكم لم امنع لان الفعل لا يقع عليه وكذلك افواته اي اسناده

وادخلها اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق بالاسناد او مستقل

قيل كيف ان يكون هلا بعد حال ولا يحتمل شيء لان الفعل لا يكون على طريقة القسم

بل الاسناد يكون كذلك على طريقة قيام الفعل ان قيام

على وجه ... على جهة ان على طريقة وطريقة ... قيامه به انه ... صفة المعلوم اي ذلك

لعل اسباغت على التخصيص لعدم ظهور استعمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام

للعهد كما في كذلك انما اي من المرفوع بان الكلام فيه مسوق ... ومن البداية انه مالية

وبابه عنه قوله ومنها المبتدأ او الخبر او ما اشتمل نوعه ويكون اي كجعل الغير راجعا

الى المرفوعات بنوع من التأويل وبتوافقه ومنها المبتدأ اي ما انه جزء الجملة الفعلية

ولانه لا يحذف بدون وقيل انه قد يحذف كقولك ... واكرم الا ... دفوسهم

بدلا اي راي ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ

نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد التي هي اهل الكلية لعدم استعمالها

على ما هو موضوع الاسناد قوة ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ لانه موجود في ...

بخلاف عامل المبتدأ اما انه عدم معقول وقوة المؤثرة تقتضي قوة الاثر في العامل

في المرفوعية اقوى من المبتدأ او لا تعارض ههنا لان تقديم المبتدأ الا انه الحكم يفيد قوة رفعه

بل يفيد فضيلة ... لانه باقي ولان ما عداه يصطلح ان يرجع اليه فهو

... المرفوعات كما ان ... الاستفهام اهل فيه لقيامها مقام كلمة ... ولانه يحكم

عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه يتعدد ... استيعاب وهو فضيلة ...

الا بالمتعلق حقيقة او حكما فان المبتدأ العام في قوة ان يعمل الفعل المسند اليه

الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية

مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة بقرينة ذكر التوابع

بعدها لا تجيء بعدها التعريف او التشبيه او التنويع للشك او للتشكيك ... للتشبيه ...

الدلالة على حدث

ادنى لوازمها ذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به

والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر

المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام هي

ثبوت شيء لامر ثبوتا كثبوت القيام وبين كلمة في المعنى اي في التعبير تعبيره بتعبير

القيام اي ذات فعلي هو اي جزء الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا القيام

افراده بعضها بمانه بعضها ح واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله

وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة الاسناد الى الفعل المجهول ح كصاحب المفصل

والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ما ذهب اليه المتقدمون كما في البدر لي

ح وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابوه كان نحوا نحيا قصده ح لان ابوه

يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم

ح والاصل في اللغة ما يبنى عليه شيء وفي العرف القاعدة والمراد هنا ما يذكره

فذكر سره ان قلت لم اتى بهذه العبارة على تلك الاولى الا يلي مع انه اوضح

واقصر لم في الاشتقاق قلت لان في لفظ الاصل اشارة الى انه قرب العامل

من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية ح

بل يبنى عليه بعض الاحكام كما تبينه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة شرفها

له السماع ح الحكم المتفق ح في العامل وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان يترتب من الفعل

ويتقدم عليه ما تبعا بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال في المفعول له

بلا واسطة

٥١

بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة ح او ما ينبغي ان يكون الفاعل

من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء

لعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظيره ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي

البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض فتقديم ... على الفعل لم يقل ان

بنيه على انه افرد الشمول وشموده بشبه الفعل ايضا فوضع الظهر موضع المضمر لزيادة

التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل

ملحق به فشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم له

الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل مسندها داخل في قوام النسبة ومقوم

لها ومقوم المقوم مقوم كما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل

كذلك الفاعل لدلالته على قوام النسبة كان في عداد جزئيه ويدل عليه

وكذلك لانه لو كان الى آخره ح او علته لانه لم يدل ايضا تلك الدلالة

ووضع اعراب الفعل بعد الفاعل كيضربان ويضربون وتضربين فلذلك اللام للتعليل

فيفيد ان يكون اولى اصلا علته لجواز المثال الاول وامتناع الثاني ... والعاطف

اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق

او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع

بين الفاء واللام ولا يخفى ان الامتناع المثال المذكور وان كانت ترتب على الاصل

المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه كما تقدم وجه

قوله دلالة ان والبرهان اي الدلالة على القسمين الاول دلالة الاثر ... على السبب كدلالة الدخان على النار في النهار والثاني دلالة ... على السبب قوله شدة احتياج الفعل سبب وقوله كالجزء منه سبب

على المسبب كدلالة النار على الدخان في الليل قوله اسكان اللام سبب وقوله ثانيه كالجزء ... اذ لو اسكان اللام دليلا عليه ... قبيل الاستدلال

بالمسبب على السبب كالاستدلال بوجود الدخان على وجود النار وحاصل الكلام ان ... قوله ان ... شدة احتياج

قوله دلالة ان وهو الاستدلال بالسبب على المسبب كالاستدلال بوجود النار على وجود الدخان وحاصل الكلام

ان ... الفاعل كالجزء من الفعل سبب لاسكان اللام فيتم المراد كما ان السبب اي الدليل ... وهو قوله

الفعل اليه دال عليه لانه لم يجز اللام وتشديد الميم ... الاستدلال بالسبب على المسبب

الا شدة احتياج الفعل الى الفاعل سبب لكون الفاعل كالجزء من الفعل

حسين افندي

التأخير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء بحاله مقتضية
للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو في حكم المتقدم لان ثبوت السبب
في قوة ثبوت المسبب بعينه من قبيل دفع الاستبعاد بموضع السبب فلا ان الا [illegible]
وابن جني يستعمل البناء فانها تجوز ان اتصال ضمير [illegible] المفعول به بالفاعل
مع تقدم الاشارة اقتضاء الفعل للمفعول [illegible] كما اقتضاء الفاعل وفيه انه
لا يقتضي تقدمه على الفاعل ثم يستدعي تقدمه على ما هو العامل قال الشيخ الرضي
الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل يجوز
الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة واما في المضاف اليه في العمدة
وقيل يجوز به للضرورة اذ لو لم يجوز لزم اما حذف العامل وهو غير جائز او التكرار
وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ما ذكره
جائز بلا اشكال لان حذف المضاف بلا قرينة غير جائز والاظهار يوجب التكرار وقد
يقال ان الاعمال اكثر جنس يقتضي الثاني الاول في الاسم الظاهر فلو لم يجز كون
ملقى جرير ابه او الجلة وهاتيه والمراد العاديات اما شرار الناس او حقيقتها
قال قد سار شعره في ... جزى الكلب بعده عواء ... انتهى وقد فعل
جملة اخبارية وقعت في سبيل التفأل بان الدعاء قد اجيب [illegible] لفظا تميزا
اي اذا انتفى لفظ الاعراب ... في الامثلة ثم انه ضمار يوجد يستفي الانحصار
... الغرض متعلق [illegible] قرة كما في التمثيل والمفعول مقدم ذكره في ضمن

الامثلة

الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد
المتقابلين الى الآخر فلا يرد ان التعميم بعد التخصيص لا يليق
نحو ضرب موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة التأنيث بالفعل ومن
القرائن اللفظية الاعراب اللفظي في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني
بالاول نحو ضرب فتاه موسى بعد الاشتراط توسطها بينهما اه اي بعد الا
الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتناعه
يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط الا
بينهما وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى
وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما كما سيذكر فيه لكن
فلنحو رعاية التناسب المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل ان يقول
التحرز عن الالتباس المخل بالمقصود يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفاعل
في نحو موسى ضرب عيسى كالتناسب ما في التسمية التي تخل بالمقصود فلما فات الاتصال
الانفصال ان اللزوم فلان المعنى وهو صحيح جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
آخر هذا في المثال المذكور ونظائره كما ان [illegible] فاما اذا اعلم فلا
يكون كما في ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا
له فانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من
النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد الا الا المستثنى

او هو لا الغير عاملا او شيئا منه فكلامه قدس سره محمول على ما هو المتفق عليه
او ما له الرسا ذهب اليه الجماعة صح فلا فيما لا ان يلي بعد ما ضرب احد اكرم او زيد
كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عنده فلا يجوز استثناء الشيئين باداة واحدة
بلا عطف والمجرور بان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
في بادي الرأي اي ما نريك اتبعك احد في حال من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي
الرأي اي بلا روية فيه وتدبر وبان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي
الرأي او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل صح واذا اتصل به كذا اذا اتصل جملته
او ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب
زيدا الذي ضرب غلامه او اكرم هندا رجل ضرب غلامها صح وجب تأخيره عالم نبيلا
وجب تقديمه اي المفعول لانه ذكر اقوال الفاعل صح بنعم قرينة مقام الفعل
الدالة على ما هو المحذوف واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث
صح لان تقدير نحو ولان ان يكون عالم بصدور الفعل فاعله بخصوصه من صدر
منه الفعل في اي عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل لا لاذكر المبتدأ
وما لم يثن عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفته
وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السؤال
عن متروكه في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال
بعد قال الشيخ الرضي الا ان زيد في المثال المذكور مبتدأ لا فاعل فلا يطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال
عن القائم

القائم لان الفعل والاسم تقدم السؤال عنه بزيد مرفوع والاصل على يزيد لان
البكا يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان
يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وهكذا ويكون لان المناسب
للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونوبة يجب ان يزيد بالسب
ان يبكي عليهما وهو كذلك في زمانه صح بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه
بلفظ المبني للمفعول فانه نشأ للالتباس والتردد وهو ان الى فينزل
المنزلة المسبب صح لخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصومة خصومة
نحوه ويحتمل ان يكون اللام للوقت ويحتمل خصومة وخصومة غيره صح متعلق
ضارع اي ذليل لا يحمل على شيء لانه ليس يكفي بركة من الفعل لكنه المقدر لان هذا البكا
بكاء الحال الحاضرة مع انها ليست بسببا قريبا للبكا صح ومختبط مما تطيح حكاية
حال ماضية تذكره الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هامًّا لا يستقر في الحال
مع بقاء اثره صح والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير كلفة وسابقة صح يقال
اخبط اختبط فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط
ورقها او الطوائح مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال
مطيح على القياس ويجوز ان يكون جمع الطائحة لغة نقل ما دا فرح يقال طاح يطوح
يطيح اذ هلك صح كلواقح جمع ملقحة من الالقاح الحسن الكريم يقال رياح لواقح
ولا يقال ملقحة صح ما مصدرية لانها اعم من الموصولة التي اهلكتها الطوائح من الاموال وما يتعلق بالمختبط

قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بسبيكة المقدر ربما يأباه سليقة الكلام لابانة
سبب الظفر ما سبق من بيان الآية فتبادر بقية انتهى ويؤيده تعليل البكاء بالهلاك
الطائح يزيد مما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه بأنه سبب كان ذا يبغه الطائح بصيغة
الحج مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه وامض كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لدفع الابهام فائدة ذكر ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك
المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط
ان يكون خبرها ماضيا فانها مع ضمائمها في قوة ثبت المجيء وذكر فيما بعد
لو جاءتك نحو ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو لا تدخل الا على الفعل والتقدير
لو لطمتني ذات سوار ويحتمل ان تكون للتمني وايضا مثل يحب لمن بيان ما حذف منه
وايضا ان رجلا شريف بلطمة امة فحذفت الجملة الجملة التي بعد كلمة
لا لانهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لامارتها لانها حرف غير مستقل
بالمفهومية واذا تنازع الفعلان من قبيل تنازع النحويين واقتصر
على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل
او الاصطلاح في الاكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت
وترحمت على ابراهيم وفي بعض الاحكم كالفعلين والباقي كالاول عند البصريين
وان الاول هو الاول والباقي كالفعلين عند الكوفيين مما فيه اختصار
على اول مراتب التنازع واولها يعمل للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين بسواء

اعتبر التنازع

اعتبر التنازع بان الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر اذ هو ان يستحق فعل
اسم اذ هو طالب والاسم مطلوب والاسم معمول او هو ان يحتمل الاسم قابل
والمانع من تعريف ومن تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه توجها
او يوجه في النسبة بينهما وانما قلنا بالمعنى ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه انما هو في الاصل والطبع
او بحسب التصور ان بقي على التحقيق بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال كون
الفعلين لوجدا كل منهما معمول ولا حال التصور الذي هو مبدأ التحقيق
ويصح ان يكون هو مبدأ وقوعه في ذلك الموضع اي لا يأبى من حيث انه
في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما التصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا
في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأبى عن وقوعه معمولا للفعل
الاول بل يأبى من حيث تثنية المفعول الاول والثاني اي بان المفعولان وان
الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا
لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما لانه حرف صحيح لا يصح اضماره اي
استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا
يستتر في الماضي نعم لو كان بدله انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير
الغائب كان الامر كذلك والانسب ان يعلل بانه لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال
فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له ولفظ الابن عامل ولا جزء له واما بطريق

الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه كل من الفريقين الزم ... احد العاملين ملحق

لا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالقائية ولا يظهر الا الا بالحذف او

بالاضمار المخالفة للمتنازع فيه وهذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضائه

الرفع اما اذا اختلفا في اقتضائه فمقتضى الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما ضربت

الا اياك ولا يخفى الامر في صحة القطع في بعض صور التركيب فافهم في عدم صحته

التعميم وعلى مراد المص بالتنازع ... لانه لما صحت ... بعده ... كما

يكون ... الاصل ان يجري على راي البصرية ما يفتح الى الاستثناء

ويوافق على راي الكوفية فيكون من تنازع الاصل ... واما ذكره في اقتضائه

المفعول فلتتميم البحث ... فهذا قضيته بالحكم الظاهر قلت حكم الاسم الواقع

بعد الا حكم الغير المنفصل فلا بد من تخصيص ... فلعل المراد هو جواز القطع

بالاضمار فيما اسالكم. لما لم يستعمل الا بتركيب الحذف كان ينبغي ان

يحذف ولا كان ... المهملة لا الكلية لعدم المهملة في تقدير

الاطلاق الاكثر واما على مذهب غير هؤلاء فلا حكم. قطعه لان طريق القطع عندهم

ان قال الشيخ الرضي بعد ... البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب وما

... والا ... الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ... في

انه من باب الحذف لا الاضمار ... فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ

... لا قسم التنازع وهو يكون ... قولك اعلمت ... المتعدد الذي ... كل واحد منهما

او فيه تنازع

ودفع لما يتوهم ان هذا قسم من التنازع لم يذكره المص

او فيه تنازع ركما في بعض النسخ وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور

لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراده ظاهرا وتنكيره ايضا بل هو تفصيل حال

العامل فيه بمعنى الفعل المستفاد من الخبر المستتر في قوله فقد يكون ... رجوع

الى تنازع الفعلان المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الخبر

فيكون هذا التركيب قبل هذا زيد قائما الا ان العامل فيه فعل توهم في تركيب الطالب المعا

وعدم لزوم الفصل بالاجنبي ورود الاستعمال ان يرد عليه ان قلت ان الامكان

القرب مرجح الاعمال ينبغي ان يكون الجواب للشرط عند اجتماع ادات الشرط والقسم

لا جواب القسم قبل [struck] ... لا كره مرجح قلنا القرب مرجح عند تساوي

المرتبة القرب والبعد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان

القسم اقوى في افتقار [struck] ... الى الاضمار قبل الذكر في العمدة ...

النفي ايكم الوضاح من التفسير المنحصر ارتفع الالتباس ... في

ثم ان ما في نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان

المفسر ... في كونه مرجحا والا لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا ككونه فاعلا ومفعولا

الى ... فهم من ... والاضمار في لا ... المفسر يعني الاضمار ... الخبر به

ومنهم من جوزه في الفضلة كما ... فيه قالوا ان حذف الفاعل ... الاضمار قبل

الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة والا لم يكن ... فيه ... لزوم التكرار

بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في ضربني وضربتهما الزيدين منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا

وتثنية صح واي حذف ظرف لا حرف لانه لا يجوز حذف الفاعل سنة مقدمة
مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل
في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر وهذف فيهم وهو
فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرمن القوم بحذف الواو والياء الاول وفي
[…] وقد اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد
ينزل منزلة الجوامد فليس فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها
من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف
نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون
المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا بمنزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم
لزوم انتفاء المفعول ويلزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فا
انه يعتقد في البواقي اما في مثل ما قام واكرم الا زيد فبانه جمع في محله المستثنى
[…] قوم […] واما في نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس
ما ذهب اليه الجمهور […] المفعول لا لزوم […] في صورة ما يلزم
استتاره على […] الاخرين فبان […] بعض الواو والياء محذوف
[…] اصله كالف قول الاضمار فلا […]
فلما جاز […] لغة […] كثرت […] قول الفراء […]
الرابع انه لا يلزم […] واحد وهو غير جائز لان العوامل اللفظية […] بمنزلة المؤثرات

الحقيقة

الحقيقة عندهم صح ورواية المتنازع مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية
الصحيحة عنه يخالف ما في المتن وهي […] ان يجعله
موافقا للرواية الصحيحة بان يقول مع اضمار الفاعل في الاول انهما يجب
[…] جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل ظاهرا للفراء اما […] فلا يجوز ذلك
بل يقول بما نقل عنه […] وبانه يقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد
خلافا للفراء فانه لا يجوزه الا فيما اذا اتفقا في طلب العامل ما ذكر صح الا ان
يستغني عنه […] ثم الاستغناء عن الخبر […] لتقدم ما يدل عليه صح لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت لانه مفعول بالحقيقة مفعول المفعول […] لانه […]
[…] والعلم فلو حذف احد مفعوليه يلزم حذف بعض الاجزاء المفعول
واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة […] الكلام
في الكلام […] ومنه قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم صح ليلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في العامل
هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا في ان امتناع الاضمار قبل الذكر في
الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا كجواز الاضمار بعد الذكر فكيف […] يلزم
[…] الفعل بانه […] او الخبر بالاجنبي وهو قبيح صح […]
[…] اتفاق الطائفتين […] في الحذف وجهان […]

في قوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف

انصح الكلام على الوجه المرجوح قال الا انه يمنع ما نفي اي احمر في جميع الاوقات نفي

ما نفي قوله وهو انه لو اخرنا فالف المفعول الاول ثم تاديل المفعول الثاني الاول بجعل

واحد بعيد قوله لو اهر فالف المرجوح قال الشيخ الرضي جاز في الفعل

لو جواز ان يلتبس المعنى لقة بينهما قال الله فان كانت واحدة وقيل الشيخ بنية

في التقديم للاول آه نحو زهني وجهنم اباهما الزيدان مثلا قوله في التنازع

بحث لطرف البيان بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اه

على ان تاديل المفعول الاول يجعل واحد مما لا يعبأ به قوله ولا السند لا يعال

لكن لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب الاعمال الاولى والا لزم حمل

كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة الشعر

الوزن قوله لاني في معيشة المعيشة زندگانی وانی باء زندگانی كنند

والمراد هو هذا قوله قال قول امرء القيس حرج بالسين تنبيها على خفة الاستهاه

ضرورة الجواب عنه قوله كانت بدل او بيان لفعله قوله على تقدير توجه كلام كفاني

آه ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة

حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلت لا يجوز

الاول للزوم تقييد الجزاء ببعض الشرط ولا الاخير للزوم خلو الكلام

عن التاكيد دون التاسيس وواو العطف والاعتراض تنبواه وكذا

لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام

فلنا

بعد ... ذكر ... واراد له العام فيعطف ... فافهم

فالمراد بالسعي سوال الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب البليغ ح لكنه يستلزم عدم السعي

وجعل نتيجة التشاطر جزأه ح وثبوت طلب المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي

فلان الاول السعي الطلب ح واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية

ح فعلى هذا ينبغي ان يكون قوله ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما

اسعى فلما لا ثم انه معطوف على الجزاء حتى يلزم ما ذكر لم لا يجوز ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة

على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا لكن يطلب

في الحال والازمنة الاتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف

المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيانه ح لكن انه لما قال طلب المجد كان

لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا اما بعض الازمنة الماضية او من شأن العاقل القناعة

وعدم الانكباب على طلب ما ينبغي فدفعه بقوله ولكنما اسعى الى آخره اي يجوز ان يكون ثابتا في المجد

الاول بان القرينة على الاعتبار المجد في البيت الاتي وهو مقيد بالمؤثل المناسب تقدير

المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا ح لكثرة اتصافه بالفاعل لقيامه مقام الفاعل

ولشمول الحكم في الاحكام كل معدول فيه الى المنظور في التعريف الجنس لا الفرد

فلا يصح لفظ كل فلعله اتيهم للاشعار بالفرد ح حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل

الحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف

ح قال اقيم هو كالضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى غير من هو له فيلزم قلب

الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير ح الى فعل اي لما في المجهول يعني انه اراد بالعلم وهو فعل

اي الفاعل النحوي وهو ما جهة قيامه به

اعلم ان بعض المحققين ذهبوا الى ان كلمة كل اذا اضيف الى موجود يذكر تتصف بصفة يراد بها
الماهية فيستعمل في التعريفات وبعضهم ذهبوا الى ان كلمة كل في الحد شايع في عبارات الادباء لان ذلك
اقرب الى افهام المتعلمين واضبط وذلك انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على
كل فرد فيحصل المقصود بالحد مع تقرب الى الفهم واشارة الى الضبط فلا يرد الاعتراض
بان كلمة كل بغير واقعة موقعها لان التعريف للحقيقة لا للافراد تامل شيخ محمد

استهزاء او حسان او رد بان الشيخ صاحب ونحوه زيد مقدر بتقدير المعطوف اي ارفعل فعل ونحوه

ولا ينبغي ان لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والكلام الا انه يقول

لم يقع وان الاكتفاء بالحكم بالمفعول الثالث من باب اعلم لانه لكن منه

ابعد لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل فحكم المفعول الثاني نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه

موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند اليه امرا مسندا اليه الشيء اخر لم

لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر ووقع والمفعول الثاني والمفعول له وكذلك لعدم المقتضى

نقل المحقق عدم اللزوم المقدم اي مع افتقاده للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع

في المفعول الثاني والثالث اتم من الامتناع فيهما من المفعول الثاني واتم انتفاع

الكل فيه فذلك لو فتح الدليل تحقيقه فيه مبالغة في ردها ثم جوز قيامها مقام الفاعل

بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل

فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على

تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل

لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفسه

اللفظ ثم يجوز ان يناقض لجواز اضمار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع

مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح سؤال لم قبل تمام الكلام ثم اعترض

بانه يوجب امتناع ضرب للتأديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور

فان قيل ان جواب لم سؤال عن الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان نحو لا المقدر

لا المذكور

لا المذكور فمعنى قولهم ان المعطوف الجملة جواب لم انه مع ملاحظة المقدر يصح ان يذكر في جواب

السؤال عن الكلمية فان قيل كيف لم من ضرب قلت ضرب لكان وثب

تعالى فلان الكوفيين وبعض المتأخرين فانهم ذهبوا الى انه اذا اسند لا

لا بالغرابة اية في قوله تعالى لولا نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر

المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين على

انكار المصدر لشدة تشبيهه بالفاعل فيل ليعتبر فعل مجهول له الى السعادة

الى حقيقة او الى غيره مجازا او لا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه

ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة الا الكلام اذا اراد

بيان الحقيقة والمجاز ذا الحمل على المعنى الحقيقي متعذر لان المتكلم بالحقيقة

متعذر مع امكان الحقيقة بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه

مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة

ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة

الى الاخيرة ظاهرة واما النسبة الى الاوليين فلان هذا الفعل كما ان

موقوعا لان يتحجب ما هو محل للفعل وقابل له كان الاوليان محلين له فعال

وهو مؤثرة فيهما بنوع تأثر حتى يعرفان بهما كما تشبيه بالمحل العام

واما النسبة الى المصدر فلان اثر الفعل ونحو لان قولك سير بزيد سير شديد

في قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المعاميل

عنه قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يختص بمجرد وجود حرف الجر نحو مر في الدار فان
النسبة في ثبت الا ما استفيد من حرف الجر يعني في في الدار ان الدار مفعول به
فيها الا انها مفعول به مجازا فلما هذا النقل في المفعول به بلا واسطة واما في المفعول بالواسطة
فلانه عكس لان الواسطة المستفاد من الجار ربطا حقيقيا لا مجازيا بين هذين
شيئين احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول
بالواسطة نسبة الى ما هو [illegible] فينبغي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد
نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التوضيح بخلافه وثانيهما ان النسبة الى سائر المفاعيل
لما كانت بطريق النقل وجب قيامها مقام الفاعل وجود الواسطة عليها ولم اجد
في ذلك نقلا صحيحا فلا ادلة فيه والعامل محل التأنيث فيجب ان يكون ما يقوم مقامه كالتاء
ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لعدم المحل عليهما فعلى هذا
وجب تقييد قوله والجميع سواء بما يكون شبيها بلا واسطة واما قيده بان ذلك
لان الظرف والمكان مما يتوسع فيه عند المحققين فلا يظهر في القول بالتشبيه
وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان قال البواقي
قد علمت انه على تقدير وجود المفعول به [illegible] ان قالها على تقدير عدمه فالتوضيح
بكالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح به [illegible] فان قال البواقي
على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح به ومن قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال
واذا وجد

واذا وجد الاسمان جميعا المفعول به وهو الزمان المبهم والمكان المبهم والمصدر المقيد
والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لانه لا يقع مقام الفاعل
لا المفعول به فلما [illegible] لما كانت مناسبة حالة العامل اعني الرفع [illegible] ان يكون في درجة
المفعول به بلا واسطة [illegible] في جواز وقوعها موقع الفاعل والاظهر ان هذا التقييد مما
يتسارع اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء في الجواز وقوعها موقع الفاعل
وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتيب الجزاء على قوله وان لم يكن
[illegible] فيه معنى العامل والحق ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب علمت اولى ثانية
لانه واسطة مفعول لا الاعلام لكنه فاعل للعلم [illegible] واما عند عدمه ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم
المفعول الثاني في مركزه قلنا الالتباس باق لان التأخير دال على انه مفعول ثان وكلما منع
ذلك فهو الى لان يكون مفعولا الاول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل الحكم ان يقع الخبر [illegible] الاشتباه
وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل
ومن جملة المرفوع بيانا لما هو الحق لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف
ان من جملة افراده على ما هو الاصل فيهما ان في باب المبتدأ والخبر وسواء يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما [illegible] مسندا فانه مبتدأ بعد الصار اليه للخروف ولهذا لم يكن قائم في قائم ابو
زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه كلام تام
كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة وهو [illegible] الاسم العامل المعنوي وهو هاهنا تجريد الاسم

عن العوامل اللفظية للاسناد ان اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه سواء قيل انه بصيغة

الفصل الدالة على الحصر سيأتي ان الخبر الصفة مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف اللازم

اداته وايضا كما ان الانه اكتفي في بعض الحدود بدلالة صورة التعريف على صورة الكتب

او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفصل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة

الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهي لتأكيد الحصر لا حصر المسند اليه

اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفصل مبتدأ عند البعض

فكيف يصح الحصر على زعم البعض اللهم الا ان يقال اراد حصر المسند الذي اتفق عليه دون الواجب

ان يحمل عليه ليصح التعريف ولكن ان الحصر في كل المقصود الكلام لم يرد بالكلام ما يقابل الصفة

كما يتضح مقابلة للصفة لجواز ان يكون هذا القسم المبتدأ صفة مثل ضارب

في زيد ضارب محمول على زيد او تقديرا وتأويلا وذلك فيما يصح ان يوضع موضعه نحو

وان تصوموا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم الخ وقيل انما يصح لفظ التجريد

مع انه يقتضي سبق وجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقوله

فيه قسم البتر وفسر جسم العوض اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي

الذي لم يوجد فيه عامل اللفظي اصلا يعني ان العبارة والعمات ظاهرة في سلب العموم

لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او

باعتبار ان سلب العموم واثباتها اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام

واما القول

قوله فغير ظاهر لان الظاهر ان التجريد يسلب الوجود من غير تقييد بكونه جزءا مع ان الاستفادة من السلب البسيط ... العدول ... لا يوجب ... معناه ... لان اثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل ما سبيل عموم السلب سلب العموم

واما القول بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما كان النفي

بقوله اصلا ... على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كان وان

لئلا ينتقض التعريف بحسبك زيد ونحوه لكن الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية

الى خصوص النواسخ وكانه اراد بالعوامل اللفظية ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان

الباء المؤثر لفظا مؤثر معنى ولكن يقول النحاة ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجريد

اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء

على كونه مرفوع المحل بالابتداء لكن العطف جائز وذلك يدل على ان اسمها كان مبتدأ ولا يتجه

بان ان لا يغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة فايدتها التوكيد اما لا الخ فلا

اسمها في حد المبتدأ اما نيابة فلانه غير قائم كما جه الشبهة لجواز العطف على محل اسم

لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على

محل اسم لا بل على المجموع المركب لا ادعاه ان اللفظية سالبة لا معدولة الموضوع

وثاني قسم المبتدأ وقد اشار به الى ان المبتدأ مشترك معنوي لا ان لفظ المبتدأ مشترك

لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنييه او الصفة

لفظا او لا انفصال الحقيقي دون ما قال انها منع الخلو ... بشيء لا له

اجتماع القسمين بان واما امتناع ارتفاعهما فلانه كما بالاستقراء اعترض عليه

بان التعريف ينتقض بنحو في اقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ لما ذكره

بتقييد الصفة اي صفة يكون غير ... لم يكن حالا كما ... مبتدأ لها ولكن لا يخفى ان التعريف لا يدل على ...

او جارية مجراها كغير ... فانه ... الى قريش الواقعة بعد حرف النفي والف

الاستفهام الاولى هذا فلحرف والالف ليكونا اعم واشمل فيدخل انما وهل وغيرهما من الكلمات

الاستفهام وكذا ذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف

كهل وانما ونحو ... وكم وان التمثيل بهل ... واما التمثيل بما فظاهر صحيح

بقوم ان قائم ابوه لان صفة صالحة لان يكون خبر المبتدأ وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ

ولعل التمثيل بقوله ما ضارب زيد على ان مفعول الضارب وقس عليها او ما يجري مجراه

بتقدير المعطوف اي ... المجاز ... زيد بالظرف معناه اللغوي اي البارز لم يجر ...

... اللغة المشهور كون الصفة مبتدأ قيل لم يجتنبوا من الالتباس المبتدأ بالفاعل في مثل

اقائم زيد واجتنبوا من التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قائم فلم يجوز ذلك خبر المبتدأ

فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما ... كلام العرب ... بخلاف للاصل كما يخفى فيه

في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا فلا خلاف للاصل وبه جعل المبتدأ مسندا او في جعله مبتدأ فلا

للاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ او الالتباس المحذور ... فيما اذا كانا احد ...

موافق للاصل ... الى ما هو الاصل ... نعوت التثنية والالتباس

ايضا هو الكلم المجرد وكذا ان نوقض ... لانه ذكر ... المرفوع فلا يصدق

التعريف على نحو في الدار زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اهم لتقديمه الاسم

لان المراد

لان المراد ... الاسم حقيقة ... بعض كاضارب ... او لفظا يراد به نفسه

كالجمع ... الاسم حقيقة او حكما ... المذكور ... اجتماع ...

بحكايته وكذا لصحة التعبير ... بالاسم ... المذكور لا يصح التعبير بالاسم

مع بقاء ... جاء بحرف الى زيد ليس ... الاسم الذي ... زيد بمعنى

هو هو ثم ... الجملة اللهم الا ان ... يراد بالاسم الحكمي لفظ ... او يصلح التعبير

بالاسم فلا يصدق على ... زيد وكذا لا يصدق على ... زيد ...

يوقع به الاسناد ... متعلقه بالايقاع ... لا بالاسناد لانه ...

متعلق بالمسند فلا حاجة الى ... وكذا ان نقول ... المسند الى المبتدأ ...

ركنا ... اليه ... العنوان او جعل ...

في ... وكذا ... في تغيير العبارة ... المسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ

... فائدة ولا حاجة اليه ... لعدم الاحتياج اليه ...

يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ... زيد ... ضارب ... زيد ضارب

او ... المسند الى ... المبتدأ ... اللهم الا ان يقال ... اسم الفاعل

وفاعل لاسم الفاعل ...

او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ ... المبتدأ ... زيد ...

متعلقه ... ضارب ... المسند ... الاسناد ... النسبة التامة ونسبة ضارب

... العوامل اللفظية ... التيام المحض ...

... الى فاعل البنت ولا ... زيد ... ابوه ... [illegible] ... مع انها البنت

اخبار الزيد ... التجريد لكم ان قبل التجريد بعد ... فلا اولى ان ... الابتداء مجهول الاسم هدر

الكلام تخصيصا او تقوية الاسناد اليه واسنادها الى الشيء فلما العوامل في كلام العرب ... [illegible]

المتكلم للامور والعدم ... ان يكون علامة مع انها فعلية ... اعتبار ... فلا يصح ان يكون

وترا المسند شيء لما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء كما في القسم الاول

من المسند او ما ... التجريد الذي ... في الابتداء ... المسند او الخبر لطلبه ... [illegible]

من الدوام وقال الفرق بهذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي في ... لان ... كان قدس

لم يعتبر ... لان المسند ذات والخبر ... عن احوالها ... فلا يرد النقض ... المنطق

زيدا ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم فيجب تقديم الحكم

في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه في رتبة العامل قبل مرتبة المعمول واما الامر اللفظي

دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طارئ بالطارئ دون ... وعليه وبان الفعل محتاج الى ...

ولا يستغني عن الفعل فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل ومن ثمة ...

بطريق الاستعارة الى الحكم الذي بعده فان الحكم الذي ... منه شيء ... بالكمال

جاز في داره زيد ... رجل ... [illegible] ... تقديم ... تأخيره

اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد ومنعه بعضهم لانه ما اضيف الى المسند اليه التقديم

وجوزه الاخفش لان المضاف اليه ... بالابتداء فحكم المسند ... [illegible]

... لتفصيل ... كذا تخصيص نوعي بالتأكيد

وقد يكون المبتدأ نكرة اما لما يتقدم عليه مواضع لزوم تقديم المسند اعني الخبر ويكتفى ... المطالب

للاصل الذي هو ليلا يلزم الانتقاض ... الاصلي ... الخبر ... تعريف المسند او افراده

الخبر المنصوب ... لفظا ... فقد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله الخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يجب

ان لا يلزم تقديم ... كما يظهر عند التفصيل والمراد انهم القول بان الحكم

على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس هو الحكم عليها اذا كانت مستفادة

من المنكر ... بوجه ما لفظ ما رأيته او صفته ... كان التخصيص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة

كان الانسب تقديم تخصيصه ... واحد منهم او انه لفظ ... عدم الانحصار

بل اشتراكها ... او بين نوع ووجب وصف المؤمن تخصيص بالصفة

والتخصيص النوعي بالصفة ... واما التخصيص في الابتداء بان ...

الابتداء بتفصيل ... كما ... اللهم الا ان ... من باب التخصيص الرابع

لاشتراك بالقيد والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه فلم ... من باب التخصيص بالصفة

ثم ان ... قلنا من باب التخصيص بالعموم ... فرد ... هذا الحكم بالعموم فيه

اطراد العموم ... فرد ... وصف ... المؤمن ... لم يصح الابتداء

بالعموم في الحكم فلما ... الحكم وهي الابتداء ... الحكم ... الاربعة ... [illegible]

... الابتداء ... نظير كل رجل كافر في النار ... قلت ... العموم في كل رجل ...

الصفة ... المصحح لا للتصحيح فان المتكلم بهذا الكلام يعلم بان هذا التحقيق عند المتكلم

التخصيص

قوله وفيه ان وقوع هذا الايلاء ايضا ان هذا التخصيص يعلم المتكلم منتف في مثل رجل في الدار لان المتكلم لا يعلم بعد ان رجل في الدار بل يطلب

فيمتنع الابتداء به كانه يعلم كون احد في الدار والاختصاص المصحح نوع الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص

منتف في مثل اهل رجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح نتعينت

والتحقيق ان المراد بالتخصيص هو التعلق بقطع الاحتمالات او بتعليلها كما قيل ان

التخصيص هو ان التخصيص يحصل لبعض من الجملة بسبب ليس لامثاله فانه لا تعدد

في جميع الافراد ظاهرة هذا الوجه فيما اذا اريد بالنكرة نفي الطبيعة فانه لا تعدد فيها

بل هي امر واحد نحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي

التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولا ان فردا من جنس اذا فضل على فرد

اخر من جنس اخر من خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الانواع في الجنس فيعم

الكل اولا ان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع دفعا للترجيح

بلا مرجح كما قالوا ان لام الاستغراق في المقام الخطابي لتخصيصه بما تخصص به العام

لكن ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما فيه تخصيص او يستعمل في موضع اهر

ذا ناب الا شيء يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في ارفت

وما تخصيص العامل قبل ذكره قبل معنى تخصيص الفاعل بتقدم اي ان العامل خبر مقدم

المعرفة وحاله يعني ان المبتدأ كلا يستغرق اجزاء الكلام او ان المحكوم عليه معرفة

فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يستغرق الاجزاء اذا كان الحكم بعد ما فلا يخل النكرة بالافهام

قوله ندل بخصوص الا بالنسبة الى الكلية اما بالنسبة ثم فيقدر وصفا يكون ان يكون من باب التخصيص بالصفة وكك

ان تقول

ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير ثم من يقرر كلاما اذا قيل قائم رجل لا يحتمل ان يكون شيئا

من قبيل المبتدأ وكان نقل التخصيص بالظرف يعني بتخصيصه الى المتكلم فيه ان هذا اكثر وكلام

او في معنى وبيل كل ما في المهلك كانه يعني لعدم العاقبة فيها الهلاك كما في الويل

بان المراد بالويل ما في الاطلاق الاسم المخاطب فيكون التقدير على الاسم كما في ايام المكار

والجدير بتقدم الاهم والمتبادر الى المراد اوقدم لكثرة فيه العموم اللغوي اذا امكنت

سلام عليك فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى محمد سلمت قلت سلام عليك فمعنى محمد قولي سلام عليك

فان يكون بمعنى سلام عليك قولي سلام عليك بل بمعنى محمد سلمت اي فعلك سلاما

فالاصل سلمت السلام فلم يكن تخصيصا بالمتكلم بل بالغائب قلت يرد على اقتباس ابي الا المعنى

لو ذكر عليك بعد استيعاب السلام وكان التقدير بحسب الاصل سلمت السلام اذ ذكر عليك فلما حذف

الفعل مع متعلقه فصار اللازم ان يلغو عليك ثم يرد بيان اما لا يمكن بطلان قولي سلام عليك عليك

فوا مبتدأ سلام عليك بيان او بدل او معمول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم اذ قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب

الكائن لتعلق المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من فهو خطاب بوزن تكرار المعنى نعم له

بقول ان هذا المعنى غير مراد كم يكن الترجيح بوجه اخر على ما قيل وهو ان من اخذ الحكم وهو سلمت سلاما

فيدور ويدور المعنى يحتاج الى تقدير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل فيجب عنه بان يسلمت

قلت السلام عليك فهو ليس في المعنى ولم يحتاج الى التقدير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت

سلمك الله فجعلك سالما فكيف ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ في المعنى محمد سلمك الله كما ان السلام اسم الله

اما فوده في تعيين سبب معين وتلك سبب ان الحب بمصدر ... [illegible] وعمل الى الرفع لتعدد الدوام

لان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدث اي سلام ... في التعبير بالجملة صورة الاخبار

... النكرة على العائبة المطابقة في ... تجويز الاخبار عن المبتدأ او الفاعل سواء كان من قبيل

او نكرة جهل المخاطب بالنسبة فانه جاهل لاصح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح لانه

الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة وهذا القول اقرب الى الصدق لظهور وجهه وورود الاستعمال كقولك

وقوله يوم ... [illegible] وهل من مزيد وقولنا فيوم لنا ويوم علينا ... [illegible]

لا تعدد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد

وقد عرفت ان الخبر المعرف ... فيما سبق يكون ... فطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون

جملة اشارة الى تعميمه وكون افراده اصلا والخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه

تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية صلح ان يقع خبر المبتدأ ومنهم من منعها

متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر ... حالا

من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله لا بناء على ذلك مثلا اذا قلت زيد اضربه

فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه

مقولا في حقه او استحقاقه ان يقال فيه ذلك ولم يذكر الظرفية ايضا لان الشائع

عند العربية تقييد الجزء كما هو المشتهر والخبر اسمية او فعلية ... [illegible]

والجملة مستقلة لاشتمالها على ... [illegible] فلهذا ... فيها رابط لم يكن المبتدأ ...

حاصل فائدة تامة ... [illegible]

ملاثابة ومحلها اصلا لكان ذكره لغوا لان ما او كلما ... فيها رابطة ... [illegible]

بكون ملاحظة الغائبة لكن يجعل محل العائبة التي تعمها الرابطة فان الشيء كما

يتصف بصفات نفسه يتصف بما يتصل به مدحا او ذما ونحو ذلك

فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد المتصل او كان مشتقا او جامدا ... المشتق

نحو هذا القاع ... كله العاج ... المسند ... زمان السهل

والمعنى ان هذا المكان المستوي غليظ وكله تأكيد للضمير ... [illegible] لا بد

في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا ... [illegible]

لهم كان زيدا كان ... [illegible] خبر المبتدأ او خبر كان

واجيب بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره

على المعنى فثبتت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من

الضمير فيه ... [illegible] متعلق بالاسم ... [illegible]

كما ... في نعم الرجل لان اللام للعهد ووضع المظهر موضع المضمر لانها في قوة

... [illegible] يكون في الشعر ... [illegible]

... [illegible] يكون مطلقا وعليه قوله ان الذين امنوا

وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم

ولو كان الخبر ... المبتدأ قبل لا حاجة الى العائد ... الخبر على المبتدأ ... في

امثال المذكورة وقولك في زيد قائم ... [illegible]

بجرور اي جملة اسمية تكون المبتدأ فيها فرداً من المبتدأ الاول لانه جزئية يشعر بالنحو

فحذف المجرور والجار للتخفيف وهو صفة الا ان المسند الكن نكرة كما في السمن

منوان بدرهم مثله وكذا المكان معرف باللام نحو البر الكر بستين درهما التعريف

كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل

فيه الخبر ومعنى ينبغي ان يقدر منه موخرا الا ليلا يجب ان الحال لا يجوز تقديمه على العامل

المعنوي اذ كان ظرفا ويسمى اي خبره ذكر في المنصوب والمجرور لان الظرف

المرفوع قال قدس سره في اي شيء اكره هذا زهد انشروا ازهد انتهى الكلام اثنا عشر

وسعا واكوسعة مستترا هنا ما ما واضحا اربعة امداد والمد المن وما وقع ظرفا

او جارا بمجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما

لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو الظاهر

ان الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان فهنا فوائد اولها انهم قالوا ان الظرف

الزمان لا يقع خبرا جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان

العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار

عندهم وذلك معنى عام الجملة اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى كذا

فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة

لان الازمنة الجزئية ظرف المخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها

بها بخلاف الامكنة فانها ليس ظرفا الا لبعضها وفيه ان الازمنة ظرفا لكل المخلوقات

لا يقتضي

لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون المخاطب جاهلا بكونها معها مثلا فيفيد قولك الزمان

في الخريف مع انه لم يعرف كونه في الخريف وثانيها ما قال ان نحو الرطب وهو اسم ظرف

الزمان الهلال ضرائم عندي باعتبار حدوثه فانه استغرقه ذلك المعنى جميع الازمنة

او اكثرها وكما ان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم شهر لانه باستغراقه

اياه كانه هو السماع تكثيرا المناسب للجثة ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين

فانه عندهم للتبعيض والمكان معرفة لم تجز الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق

فالاغلب نصبه وجره بالاتفاق واما قوله الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج

ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الشهر وثالثها

ما قاله وهو ان الظرف المكان اذا كان ضرائم اسم عين فانه ان كان غير متصرف

فلا كلام في امتناع رفعه ان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان

قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني فرسخ فهو مكان قريب ان كان معرفة فالرفع

مرجوح ورابعها ما قاله وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان

متصرفا وموقتا محدودا او اخبر به عن اسم معين لاراد تقدير المسافة

القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ ومنزلك مني ليلة على حذف مضاف

اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومنزلك مني مسافة ليلة الكبرى

اي بعيدة او بعيد هذا القدر واما النصب نحو داري خلفك فرسخا

وميلا ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز من النسبة اي بعدت فرسخا

لها كما ان الحجاز فاحتمل الامران اي الماضي وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدرية
اي بعد قرب سنيها ما الكافة التي تتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة
او موصوفة على انه اي كائنا او واقعا عليه مقدر اي ماول الجملة جعل التقدير
بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف
وذكر الباء في الجملة قيل توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز كنحو زيد طيب ابا اي اباه والمعنى
ان الظرف مقدر من حيث انه جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة لبيانية من الجملة
او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصق بجملة ويجوز ان يكون
التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا ابداه ان الحقيقة والمعنى ان الظرف
ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن التوجيهات ما في الشرح بتقدير الفعل
وهو من الافعال العامة اي شاملة للافعال على الكتاب كالحصول والكون لدلالة الظرف
عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز
اظهاره كما لعامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما
راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك لا بد له من متعلق تقدير النحاة على ذلك
وفيه بحث لانه في مثل زيد في الدار الظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا طرفا او مظروفا
واما الظرف فمذكور بها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر قيل
هذا انما يصح اذا كان الحكم بنوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو مثلا لان
ان الحكم ليس الا بهو هو لا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم بهو هو الا بتاويل

قوله والاصل

والاصل في العمل هو الفعل والقياس ... الذي في الدار ... قيل تقدير
الجملة في المثال مع المفردة لا فردة فيما يخفى على المعتاد وطلب الذهن من الظرف المستقر
معنى واحدا فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في كل والاصل في
الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوي بعنوان
الافراد وجاز تأخيره لانتفاء وعدم التخصيص كما هو شأن ... ذلك
كان لمعنى او سبب الفاعل ولكنه قد يجب احكام التي ... يوجب التقديم
وغيره مشتمل اشتمال الدال على مدلوله عرفا كما ولانه من او بما يجاوره من
الامر المتقدم عليه كوا زيدا قائم وام ... على بعض ...
صدر الكلام اي هي صدر الجملة او صدر نفسه ما فيه كالاستفهام وغيره من القسم
والتمني والترجي وغيرها ولام الابتداء او الشرط ولو تقوع يتضمن مثل الذي
يأتي في قوله وبالجملة بما يغير اصل الكلام ويجعل نوعا آخر وانما اقتضى التصدير
لانه ان ... الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجي بعد ما يغير الحكم
السمع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او يغير كما سيجيء بعده من الكلام
فيتشوش لذلك ذهنه وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه هو الحكم ... بعض
المص بالمثال المتفق عليه من قال فذهب بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد
معناه الذي ... الخياط مثلا والوصف ينقل الخبر والمعرفة الاولى المبتدأ لعلة
الاخبار بالذي في الجواب وكذا الثانية لعلة الاخبار من الخياط بزيد كونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ

قوله والخبر ضعيف ... لأنه إن لم يعرف الإبهام كيف يستفهم المتكلم والاستفهام ... على من إبهام ... الإبهام في ...
... أفضل مبتدأ منكر وأبوه خبره والجملة صفة لرجل ...

الخبر نقل عن ابن حاجب ودفعه أن من معرفة لأنه في قوة أزيد أم عمرو وأم خالد ونظائره

الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب التنكير ولهذا ضعفه ونقل عن سيبويه جواز

كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام أو أفعل تفضيل ...

نحو والجملة صفة لما قبلها كمررت برجل أفضل منه أبوه أو كان المتضايفان الضابطة في جعل ... أو كان أمر ...

أحدهما مبتدأ والآخر خبرا كما زعمت أن آل ... مع تطلب العلم بكونه وصفا للآخر لا يجعل خبرا

ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل أبو حنيفة أبو يوسف أي المخصوص

تنبيه بالأول ... الحاكمي ... لعابه ... نحو ... الثاني

في التعريف والتخصيص ... في قوله أو كانا متساويين لكنه لم يكتف ... الوجه الثالث

في درجة التعريف وفيه أن مثل هذا الوجه غير مطرد لثبوته في التساوي في التخصيص ...

أن يقال لم يكتف بلوازم التفضيل أو كان الخبر فعلا له أي للمبتدأ لا يجوز فعلا مع فاعله ...

جملة ونقض بأنه لم يرد فعلا صورة ... جعل أين في أين زيد مفردا باعتبار صورته ثم قال ...

برجل ... قام أبوه زيد لأن الخبر جملة صورة وفيه أنه لا حاجة إلى الغلط للاحتراز

نحو زيد قام أبوه مع أنه احتراز ... بالإسمية ... يقال تسمى الجملة الفعلية فعلا اسمية

فلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ... ينبغي أن يقول ... وكان الخبر مقولا أو معناه

نحو ما زيد إلا قائم ... تقديم المبتدأ ... ذلك المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام

لاستعماله ... أو معلوم ... عالم ... بكثرة العلم ... بعد الإيجاب

أو بالبدل ... تقديم ... الزيدان ... لم يكن الالتباس بالبدل أو الفاعل

بأنه فاعل

... المبتدأ ... قبل الذكر لفظا ورتبة لأن المقدم رتبة على التابع

٦٧

أي تعلم أن زيدا ركب ... زيد ركب ... ثم حذف الألف للتخفيف ثم ركب ... أبدل ...
... الاستراحة ...

بناء على أن السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل الذكر رتبة وهو خلاف الأصل

وإذا تضمن الخبر المفرد أي نفسه أو تضمن متعلقه لا يجب إلا التقديم ... متعلقه نحو

غلام زيد ... تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل كالاستفهام فإنه

لتصدر الخبر بمعنى الاستفهام لتصدره في جملة أعلم أن ما يقتضي صدر الكلام ...

هذه الجملة أي الجملة التي لا يتقدم عليها شيء من ركنيها تلك الجملة ولذا صار من تمام الكلام ...

لمعانيها كأينه وسائر ما يدخل ... في الجملة التي تدخل فيها فلا يقال ... أين

وأما جواز ... الذي تضربه عبد بكر فلأن الموصول لا يؤثر في صلته ...

تبعية يمتنع معها تقديمه وإنما حكم بامتناع تقديمه ... في المبتدأ ... إذا

كان في صفة فلا يجب تقديمه ... النكرة ... لجواز أن يأخذ ... يتوسط بين المبتدأ

وصفه لجواز الفصل بين الصفة والموصوف فيجوز أن يقال زيد على التمرة منه ... مثل

تعلق ... على الكل ... يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق ... متعلق لعدم ... مثل على

مثله مبتدأ ... لعدم ... رجل ... إذا جعلت ... مبتدأ

فهو أو خبر ... لا يكون ... فلا صدارة ... فإنه لا يجب تقديم الخبر

لعدم الالتباس لأن الجملة ... أما ... اذ ... ضرب ...

تقديم ... لأن ... المقدم ... مع ... إذ لا يجوز ...

... لأنه ... ولأنه ... المقدم ...

ذلك ... تقديم ما في حيز الموصول ... إلا المقدمة مع ... ولا ...

... في ... الخ ...

ولكنه باطل لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد فيجاز الاولى بالكسر تجوز ان يكون المذكور بعدها

خبرا آخر لها او وصف الخبر لمكان الانفصال في الفعلية وجواز الحمل على حسب البيان لان جميع

الكلام ثم قوله المحمولة او في الكتابة لم يتعهد رفع ليس الكتابة بالتقديم لعلهم تعهد بالزيادة

نحو عمرو ويقال وقد يتعدد لفظه قد التعليل والتحقيق وذلك التعدد اما بحسب اللفظ

والمعنى جميعا ذكر التعدد اما غير واجب كما في قبل المتن او واجب كقولهم هما عالم وجاهل

وقد يجب العطف وتوجيهه ان يعطف او لا ان يجعل المجموع خبرا بطريق ارادة التفصيل اعتمادا على فهم

السامع ويحمل المعطوف ثم خبر المبتدأ لا ان المبتدأ محكوم بتقدير كما قلته في المثال المذكور

احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان يجعل مما نحن لان الحكم فيه متعدد حقيقة

فعلى هذا اجاز ان يقع قوله قد يكون من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويوجبه قوله

فيما بعد ويستعمل ذلك حلو وحامض فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات

الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفرادهما كما قيل بالحلو والحامض

الطعام المجيء في جميع الاجزاء ما كان احدهما بالآخر فعلى هذا القول لا يكون في كل منها حلو

وانما نعني خبر المبتدأ او على ما قلنا انه يتوجه الى المجموع خبر وليس كل شيء منه الى الخبر

فان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير فلم جاز ذلك قلت لم يسند الصفة الى شيء كما قلت

فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لشيء من الاخبار عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه

قلنا اجرائه الاحوال على الخبر كما جرى الآخر عليهما ان صح او لا اعراب اجزائه

على المجموع كلام كلمة المجموع فتابل للاعراب اجرى على اجزائه تقضى عليه سائر الاحوال

اعلم

امر بالضم والتشديد كرنك تلخ اولا نه مايه جوشش است بيكال شراب مرور زمان مزارى ميان الحلاوة والحموضة لغة

اعلم انه اذا اخبر بشيء عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان يجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك الابلق

هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق في حكم هذا علو حامض وجاز ان يجعل

كل منهما خبرا مستقلا باجراء وصف لجزء على الكل ويجيء في كل من الخبرين ضمير المبتدأ

قيل هذا الوجه لم يقع عندهم لما بين الخبر والمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث

لا مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور انفا والا فيجوز ان يكون

راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لان يفسر ليكون تفصيلها عالم وجاهل

ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز المبتدأ مع افراد المتعدد او تثنية الضمير وجمعه

بحسب تعدد الابعاض اذ لا فرق ثم قال قدس سره في الحاشية المراد بالحلاوة

والحموضة وفي هذه الصورة ترك العطف اولى لانه ملتبس بهذا المثال اولا

يجوز فيه العطف اصلا لان هذا طابع نابع فكلها من باب التأكيد حقيقة فليس

من باب تعدد الخبر وجوز العطف باعتبار تقديم العطف على ما حققناه ولا يبعد

ان يوجه ما قالوا من امتناع تعدد العامل بمعنى التركيبية الاولى التي لابد

للاول كما في جميع الشرط والجزاء ظاهر كقوله وما بكم من نعمة فمن الله الى آخره

قدس سره بما في كلام المصنف في بحث المجازات او تكون بانه لم تحرك كثيرا

ترد والاخير فيجوز ان يراد الاخبار ظاهر وما بكم من نعمة ثم توجيه

الورود ان الذي النعمة ملتبسة بان لم يكن سببا لكون الاستقرار منه وذلك لانه قيل بل

الامر بالعكس لان كونها من الله علة كونها ملتبسة بهم فلذا فيه بحث لانهم المعلوم استفادة التحقق الى ايجاده

واعلم انه اما مستغناة اكونه مصادر ادنه وجملا لا فشبه المبتدا الشرط كما كان

المبتدا اضعا ما في هذا المعنى فالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز

الصلة وصف الصفة ما فيه اريد بها اكثر كذلك قليل وفي جواز دخول الفاء هذه او صفة له

وذلك الاسم الموصول قبل تعريف الخبر بان يقتضي الحصر المسند اليه في المسند وذلك

لا يستقيم لان المبتدا الداخل عليه اما والمتضمن بحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولا فرق

يتناقش فيه بان التعريف باللام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة وكوسلم ان كل التعريف

باللام الجنس او المشير الى الجنس نتعقل انه يقتضي الحصر مطلقا وكوسلم فنقول الكلام

محمول على التمثيل كانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بنفسه في مقام الضبط

يقتضي الحصر والتعليل فالجواب الحق ان المراد يتضمن المبتدا معنى الشرط ان يكون ذلك التضمن

بواسطة كلمات الشرط كما سبق حكمها او ان قوله كمن بيان المبتدا الذي يتضمن معنى الشرط

وفرع على تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى ان موارد النقض ليست مندرجة في ذلك

تامل [redacted] بجملة فعلية او بما في قوته كاسم الفاعل والمفعول الواقعين صلة اللام

الموصلة وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ الواحد وكذا

الحال في المضاف والمضاف اليه او نكرة الموصوفة بما ينبغي ان يكون صلة لان العاطف

المعطوف والمعطوف عليه بالواو ونحوه الذي يأتيني الاولى صلة الموصول صيغة

الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وسوهم نادر في الموصول لفظا او

للترديد في العبارات قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم او رخصت قرينة

بل للتنبيه بانه الت تخص

٧٩

لا الشيء فما لا يأتي كالموت بالقتل فانه لو الجنس وهي دخول الفاء مبنية على

العموم اذ به يحصل شبهها بالسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون

الموصول خبرا فظهر قال الشيخ الرضي لاجل العموم في الموصول كان في اسماء الشرط لما ذكرناه

في وجه المتن الشرط ثم الاصل فيه العموم لانه هي دخول المطلب ولانه دخول الفاء لملاحظة

مشابهة المبتدا الكلمات الشرط فمقتضاها التقييد ومقتضاه امتناع دخول النواسخ

مطلقا مطلب وانما جاز دخول ان عليه لانها لا تغير معنى الكلام والشرط والجزاء قبيل لان

فبناء هذا ابني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء

لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لا بد وان يدعى ان ليت مانع اخر قبل بعضهم الذي

الحق ان ابن الحاجب سيبويه نقل في المفصل انه قال في الايضاح ان مذهب سيبويه منع دخول الفاء في خبر ان

بعيد من جهة النقل واما النقل نقدم [redacted] سيبويه في كتابه بعد قوله الذين يقولون

اموالهم يقول ان الموت واما الفقه فيسبقه منه وقوع في كالخبر الواضح فو الله

ما فارقتكم قاليا لكم القلاة بالمد الفتح وشمعي وشمل وذا شيا نعيم قرينة الام

لوقت لا الاجل لانه مصحح لا فقتضي ولاداع والداعي مذكورة في علم البلاغة وقد

يجب حذفه اصلا لا ان ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اصل الحمد لو ما حذف الخبر اي احصل

الحمد والقول بان المخصوص بالمدح او الذم خبر مما لا يعتد به ليعلم ان حاصل الكلام احصل الحمد

صفة لما قبلها في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه كما الا هو جاء ما قبله لانه في الافتتاح

وتغير الحالة في زيادة تنبيه وايقاظ للسامع لاصغاء وذلك انما يكون لغة الاهتمام به وشدة الاهتمام بمدح او ذم

او زعم يعتني به زيادة اعتناء كما اذا اراد انسان ان يعلم بان الصفات مالكه او الزعم
او الزعم ولو ذكر المبتدأ لم يتجاوز في صدق الوصف ثم تبيان انه في الاصل وصف
ثم نزل في قولك المستهل الصغير او قبيل لاستهلال مابين خرفية وما يكون كلاهما
مستقيم الهلال مابين ما ثبت في صحة القول لانه مقصد المستهل تبيان شيء الا
تبيان الهلال بالاشارة ليلا يتوهم تعب الهلال برائيه او رائيه و ذلك لان الاصل في
الخبر ان الوقف خرجت فاذا السبع للعطف جملة على المعنى اي خرجت ففاجأت
كذا او قيل جواب الشرط والصحيح انها لازم مابعدها قبلها اي ففاجأت السبع لازمة لخروجي
وقيل زائدة و خبر لا يكون حذفها على مذهب الصحيح انما جاز ذلك لانه فيه خلاف قيل انه
اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي فبين لا يلزم في مثل فاذا السبع بالباب جملة بدلا لاتمعن وقيل
ظرف زمان خبر بما بعده بتقدير مضاف اي في وقت حضور السبع وانما قدر المضاف لان
الزمان لا يخبر به عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي ففاجأت وقت
وجود السبع وقيل انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت الا ان يقال انه ماجاء
بمنزلة اللام ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجه الاخر والعامل فاجأت
لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج
فما التزم بقال الفرقة الشيء فالزمته قبل ملازمته اي في تركيبه الاظهر كسبب اللفظ انه يقال
ان انه خبر والاولى حذف الجملة عن العائد كسبب الطبع لان خبر في موضعه غيره راجعا الى الخبر وانما قلت كسبب الطبع
لان الذهن ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيبقى بعد الخبر وفي ذلك من الاوجه
ابواب

قوله كلمة غير ملغية واما اذا كان الاسم بعد لولا مركبة في كلمتين اعني لفظ لو ولفظ لا فيلزم الاسم بعد لولا فاعل لفعل مقدر ولا يكون مبتدأ واما اذا كان الاسم بعد كلمة واحدة فيكون الاسم مبتدأ ولا يكون فاعلا

ابوه لا يقال هنا تم الخبر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا نحو زيد في الدار فانه متعلق بحو
وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر كسبب الطبع بالحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا
لرعاية امر لفظي فلا يصح ذلك بحذف الخبر والتزام غيره مقامه فلا يجب حذفه لعدم
ولا يلزم لولا علية ولو دل عليه بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب ولولا هو
الشرط الا انه خبر المبتدأ نحو هذا على مذهب البصريين فانهم لا يعدونهم كلمة
غير ملغية من الكلمتين كما ترى والشيخ مذهب الكسائي لا لولا كانت مركبة من لو ولا النافية
ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بعد كما هو شأن الافعال الواقعة
بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظه لا اذا دخلت على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم
الا مكررا في الاغلب وقال الفراء لولا هي الرافعة لاختصاصها بالاسماء كالعوامل
والكسائي فقدره الى العامل او المعمول قال الشيخ الرضي بدل منه مضافا الى
العامل او المعمول او الى العامل والمعمول كلو تضاربا وبعده حال مفردة كانت
او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو وهي الافصح وكونه تارة حالا
لست قال قدس سره في الشرح كان الشوق بقالكم ايضا واخطب ما يكون الامير قائما
اي اخطب اكوان الامير ما بالاخطب او ما به كونه والحال ان ليس تقدير الزمان مع ما المصدرية
لما قال لو لم اه ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم ولو رفع قائم على الخبرية
جاز هذا التقدير ايضا كما ذهب الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال الساد
مسد الخبر من افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لان المصدرية الحركة فلا تقول

قائم وذلك لان نسبة الافعال الى كونها في زمان اولى من الطعام والمجاز يوجب بالمجاز

ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان مع ما لشيوع اسناد الى الظرف

كما يكون نهاره صائم ويومه اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة فذهب البصريون الى تقديره

قريب زيد حاصلا اذا كان قائما لان الافعال من خبره زيد يكون بمعنيه ايجيه لا الى الاحد

حصول الفرح ووجود الخبر وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير اذا كان لان حاصلا

يكون حالا من معمول المصدر وان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين وكذا

بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا

الاتحاد وان قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان ما بعد حال من ضمير الراجع الى زيد وقيمة

الخبر وقد يفضي الى لزوم الاتحاد فنبت على هذا او جه اخر ثم حذف الخ مع شرط

سمي مدخولها شرطا وان كانت اذا الظرفية لتركيبها معنى الشرط واذا هذه للاستمرار

كما في قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا وفيه كلام كثيرة قال قدس سره في

الحاشية وقد يرد هذه اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن

المعدول عن معنى كان الناقصة الى قيام الحال مقام الظرف انتهى اما عدم لزومه لان

مثل هذا المنصوب لم يسمع كثرته الاكثرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه مرة ولان الواو

في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو لان

دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم

وتقييد المبتدأ المقصود بعمومه تعالى وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم يقم قرينة

كمصـ

فهو تخصيص لبعض ما يقع عليه فهو الظاهر الاستغراق وفي الفرع يجيء بلام وذهب الاخفش

عليه انه حذف المضاف مع بعض الموصول وذلك ممتنع عندهم لانه قوة ان الموصول مع الفصل ولا يجوز حذف

الموصول مع بعض الصلة   ان ضرب زيدا ضربا ما فيه اباه الا هو الاخفش الحقيقة

لا انه بعد المبتدأ لا خبر له كما في القسم مع ان المبتدأ الكون بمعنى الفعل يوجب امتناع التأكيد بكل

وامتناع وامتناع توصيفه   اذ المعنى ما ضرب زيدا الا انا بالكفي ان استفادة الحكم ههنا

التقدير غير ظاهرة   وثالثها كل مبتدأ قال الشيخ الرضي الظاهر انه حذف الخبر قال بالا

واجب فان الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا وفيه ان العطف

لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال ان مرادهم انه يتقول الواو ولا انه مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا

في محل الرفع بل يكون منصوبا   كل رجل وضيعته قال وضيعته جمع الكاتبة الضيعة في

اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن معاشر الصنعة

ان الضيعة كان ... لا يكون راجع الى المعنى ضيعته الا كل

المعنى ولا الى الرجل لانه ليس مقصود وفيه فانه بمعنى ان كل رجل مع ضيعته وكل رجل قبل

في توجيه التقدير كل رجل مقرون وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر في زيد حمار الخبر

وفيه انه يلزم ... حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيد وعدم

الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ او نحوه ان كانت الاولى

فبان حذف المؤكد جائز واما ما ... فبان المعطوف مع لا بد له من فعل ... عليه الواو واما

الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصدق   ان كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو

واعلم على كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فمحل بعد المعطوف ولئن يمنع المعطوف

لفظ فيه الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف ساد مسد الخبر لانه من تتمة المبتدأ قبل انه الخ

حينئذ من حيث كونه ظرفا من رجل ومن حيث كونه جزءا من ضيعته فهو من حيث انه جزء من رجل جاز ان يحلى

وضيعته لذلك مع حكى في النيابة حينئذ واحدة وان يجعل كل مبتدأ يكون مقيما بمقتضيا

للقسم تعيينه بدل على تعيين الخبر فنحو امانة الله لافعلن كذا الخبر حينئذ خبره نحو لعمرك لافعلن

كذا الذي يستعمل في اكثر الاستعمال في مواضع السؤال نحو لعمرك لافعلن ان من المرفوعات ان ورب ان نحو خبر ان

واخواتها مبتدأ محذوف الخبر تعريفه ما اسند ... نحو صحو المسند اليه ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند

خبرا وقوله صحو صيغة الفعل واتمام يحلى ومنها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم ينفصل بما هو شرط كونه

بابا واحدة ان اشباههم باسم الاخوات لاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل

كما بين الاخوات لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف العوامل عن عملين لانها

لمشابهة ولا اقتضائها الجزئين على السواء فلا وان يعمل فيهما بدون دخول احدى هذه الحروف

زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف اذ لو لم يعرف لكان مجموع اخبار تلك

الحروف فلا يصدق على خبر منها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان بكلام خبر ان

واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها فلا على المعرف حقيقة خبر

هذا الباب وذلك لما تقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها مجازا من هذا المعنى

واتمام يحلى كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب

لتوزيع اخبار ان اخواتها بصيغة الجمع لا يراد فيهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما

معنى

فهي فلا يستحق معانيها فانها تأكيد الحكم بخلاف ما نسب الى الحكم وعليه يحمل كلام تقدير لا يستحق

التعريف ... بعد يوم الجمعة المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغاة

انه يجوز ان يقال وان يقال زيدا اضربه لا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه ولا يجوز ان يقال ان ليت زيدا

لان الاستفهام ينافي التحقيق الا في تقديم صحة العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء

على التشبيه وجه التشبيه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول يرجع الى المتكلم

بعيد والاصل ان تقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير

الا في تقديم في كل حال من احوال الخبر الا في حال كونه ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والاصل

ان اخبار هذه الحروف في الخبر المبتدأ من جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا

لتوسعهم في ذلك لان كل محدث لابد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم

لك نحو ان في الدار زيدا حيث يفصل بين الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف

في التقدير جار ومجرور خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها مشابهة

ان في افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير

وقيل لانها نقيضها فيكون من باب حمل النقيض على النقيض انما عدل عن قال المصنف تمثيل

النحاة بلا رجل ظريف فيها الا ان ظريف في الكلام صفة اسم لا لا انه خبر لا كذا ذكره بعض المشايخ

ان يكون ظاهرا هو ما يحتمل ان وقع في مثاله لا يحتمل طريق الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا

بمنصوب واعترض عليه بانه حكى عن جماعة منهم والما الاخوين فقد جوز والرفع حملا على المحل كما

توابع المنفي على ما هو الظاهر وما قال عندكم ظريف ان ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة لانه الكلام فيه لا تقييد بالظرف

ونحوه اي ال بوذ السماجة لئلا يلزم الكذب واما لم يلزم الكذب لان الجنس في فرد اخر حقيقة
كذلك لان با هذا ابيض السود والى اصل ان ينفي عن رجل جاء مع الاطراف وكونه في
لان انه حمل الخبر في هذا القبيل اللازم في الممتنع الاقتصار على احدهما والممتنع
الاقتصار عليهما ثم فيها فلان الممتنع الاقتصار على احد كان في ذلك له لان
عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة في صح حمله على امر شامل اولان النفي رفع
الايجاب ونفي النفي المستلزم رفع الوجود الكلي ... الوجه او غيره الا
يطلق الجنس في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والى انه يجب اثباته ابدا فان
لم تقم قرينة واما اذا اقامت قرينة فهو بنو تميم يحذفونه فعندهم يجب ان يجوز او المراد
الاصح هو الاول فيقولون يعني قولهم ... لام اسماء الافعال وزيد المعنى بان اسم
الفعل لم يكن ما فيه هذا الصيغة ولكن انه نقيب الاسم بعدها بدل الخ فساد هذا
القول واما بنو تميم ... لم يوجد لهما في القبيلتين الاسم والفعل ...
ما ولا المشبهتان بليس لا شباههما بليس في كونهما عاملين عملها ... اجرا
حكما عليهما ... النواسخ الخ ... بليس قليل او على خلاف القياس
على السماع فلا ... الشعر ... قال ... الثانية ... البراح
الزوال والنحو ... البراح
في لقائل ان يقول ... لا لبيت لنفي الجنس لكنه لم يجوز ... لا يلزم تقديم
تخصيص المبتداء النكرة ولا حاجة الى التخصيص فانه كاسم ليس لا ... التخصيص بتقديم الخبر

فان قلت ان يقدر الخبر ... بالعموم ... ولكن انه المعنى على العموم قال الشيخ
الرضي النكرة في سياق النفي غير الموجب للعموم ... مع لا او ما ... الا
او ... ويحتمل ان يعرف على الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا ...
اسم ما فاذا انتفت او انتفى ... العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان ولا يجوز ...
لنفي الجنس قال الشيخ الرضي ... لا الا ... ولا يوجد في كلامهم
خبر منصوب بالخبر واما ... لا في خبر لنفي الجنس ... بعدها الرفع ...
التكرار ... والتكرار ... الفصل بينها وبين ... المعرفة والمراد بعلم المفعول
... الاسم مفعول لاجله ... التعريف ...
كلمات او حكما ... بالمفعول فان المشبه ... لعلة اطلاق
صيغة المفعول عليه ... اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما ... لفظ الصيغة وقد ...
جمهور النحاة ... ان المفعول المطلق ... مفعول للعامل الفعل المذكور ...
بيان ذلك الفعل او غيره ... الاول ان الفعل ... المفعول ...
بيان احد ... ان المصدر ... الفعل ... مفعول لا مفعول حقيقة
وان ... الفعل ... مفعول الفعل ... الفعل المذكور
قد يكون ... ذكر الفعل ...
مفعول لاجله ... مفعول ... الفعل ... لم يسند اليه
ذكر الفعل وتعلق ... القيد الذي ...

لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال ان المختار الشق الاول
ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد
الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على ما يسمى
المفعول المطلق بضرب من المجاز وعدم التميز بين الاثر وبين الفعل والمصدر
وهيئة المفعول ماخوذة من اللغوي الذي هو المصدر بتأثير الكاف او بتأثير او لا في
بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول والمراد
بفعل الفاعل اه بخلاف المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ
الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء
في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى وهو المفعول بشرط
اخراجه وكان الحامل ثم التخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل
اولا وبالذات والحال والمستثنى كذلك لان تعلقها بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله
وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يتعلق هو به بسبيل الالحاق وغيرها اعني
ان تعلق الفاعل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بواسطة يظهر توجيه حصر النحاة المفاعيل
اصالة وغيرها تبعا فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا ما يصح اطلاق المفعول اللغوي
عليها فلا ينافي اطلاق المفعول اللغوي على الحال انه [illegible] صدقه على المطلق صدقه على المقيد
فكيف يصح القول بصدقه على المقيد وامتناع صدقه على المطلق فكما يطلق هذه المقيد معنى يستلزم
به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام اسم ما فعله فاعل حقيقة او حكما في ضربت
ضربا

بحث المفعول المطلق

ضربا فانما هو صيغة المجهول بحيث يصح اسناده اليه على تقدير ان كان مثبتا او سواء كان بطريق
النفي والاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا لانه يكون متعلقا فيه كما هو الى
بعض الكلمات عليهم قول الاتية والاظهر ان لفظ الاسم قيد وانما زيد ليخرج ضربت
في ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه خارج عن الاحوال
الاسم فلو قال ما فعله لكان غير دخل اسم فعله او بانه ان اريد بفعله ضربت قول المتكلم الجملة
على ان الفعل لا يتناول القول بل يقال في ظاهر اصطلاحهم ما لم يكن داخلا فيما فعلهم كيخرج
الاخراج بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد بفعله
الذي هو الخبر كما هو الظاهر عليه ففعل مفعوله لا يحكى انه يثبت اليه لان حكاية المجموع يدل
تعرف وعدم لا يجري على صيغة المدلولات التضمنية بل وهو المفهوم [illegible] صيغة المدلولات المطابقية لما
على ان [illegible] الى يقال انه خارج بانه ضرب ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال ان المختار الشق الاول وعلى
تقدير الفعل يتناول القول قطعا والاخراج بمثل قلت قولا ولفظ ضرب باعتبار انه قول الجملة
لان الالفاظ ليس [illegible] لا انفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتاج الى الاخراج بقيد
الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى وللقائل ان يقول لو لم يرد لصح بعينه لان الحكم في صفات
المدلولات المطابقية على مدلولها كما في سائر حدود المفاعيل ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها
مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي مصدرا لان اخذ
ربما وجه [illegible] رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او بمجازه رجوعه الى الفعل على مذهب
الكوفية وقد تطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قيد في الغالب لانه قد يكون مصدرا او [illegible] علم الحدث

نحو الويل له ولا بد له عليكم بصيد ما عليه نحو ضربته انواعا من ادراجه العا وهو اسم يعني ان الفعل
الاصطلاحي المذكور ام وهذا التعميم اما باعتبار كونه مذكورا معه او مبسوطا او باعتبار
كونه فعلا كما افاده بقوله او اسما بعطف على قوله مقدرا ان الفعل المذكور شكلا يشمل المقدر
والاسم الذي فيه معنى الفعل بل المراد بمعنى الفعل ما يشتمل عليه لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على
مفهوم الاسم والكلام بمثل جلست جلسة وضربته ضربا اه يمكن لم يعلم الفرد بل اراد ان
تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو الحدث يتحقق مدلول الكلام وانه ذكر من حيث انه بيان
للجزء ومعنى فيه والمعنى ضد في المعالم اه وهذه كراهة كراهتي لان الكراهة التي هي
مدلول الفعل مغاير للكراهة التي هي متعلقها في التحقيق لتقدم وتأخر بينهما وكذا الجزء
ضربته تأديبا لان الضرب وان كان هو التأديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه
هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال قيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة
في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة النوع وتوابعه فلا ينفي
لاشتباه بدون اعتبار الصلة للتأكيد اي لتأكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه
تأكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتأكيد الاسناد والزمان ايضا فلا يقال انه لتأكيد الفعل كما
[illegible] وفائدته دفع توهم السهو ودفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
اي الكلام بذاته لا بترجمان بان امره بالكلام لموسى [illegible] اي لم يكن في مفهومه زيادة على ما في مفهوم الفعل
المصدر المعرف بالام الجنسي اه كان للتأكيد وجب تحقيقه بالزيادة بما يفيد التنوع والتعدد واذا كان
للتنوع وجب ان يقال بل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد انه دال على بعض انواعه وكلها

سوا كان النوع منه ما يختص او بصيغة نحو [illegible] منه ما من الصيغة مع ذكر موصوفه نحو
جلس جلسا صالحا او بدونه نحو جلس صالحا او من الام العهدي او من الصيغة نحو ضربته ضربا اول
لمائة الدالة على الحدث نحو القهقري او غير الدالة عليه بمعنى الحدث مثلا نحو ضربته انواعا
او كل ضرب او بعض ونحو ضربت انواع الضرب وقد خص مقدم فانه اسم التفضيل بمعنى ما
يضاف اليه وكذا يقال انهما صار المصدر مقدرا اي قدرا ما خرج ما واحد
اي الضرب اي الذي ينبغي ان يسال عنه بانه اي ضرب هو انه دال على عدده
اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سوا كان العدد منه ما من الصيغة واللفظ دال
على الحدث حقيقة نحو ضربته او مجازا نحو ضربته سوطا او سوطا اي ضربت ضربتان او ضربا
بسط وهو مجاز من الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا ومنه ما من الصيغة
نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلاث ضربات نحو فاجلدوهم ثمانين
مائة جلدة او بدونه نحو رايته الثلاثة العادية ذلك انه يقال انه صفة مصدر محذوف اي
رايته روية الغا لانه دال على ما هو اقبل والظاهر الصابة انه يقال لانه دال على ماهيته
الغير القابلة للتعدد في نفسها لكان فرد [illegible] كما او نوعيا فانه قابل
لذلك ولهذا اجاز التثنية اي وجوه جمعهما لا ارادة فرد منهما والعدد لما يكفي في
قصد تعدد المصدر كثرة الامثال من غير نظر ما يقابله فلو [illegible] زيد ايام ولم يكن في تلك الاوقات
كان ذلك قياما واحدا وقد [illegible] التعليل لانه واحد كما كثيرا في بعض [illegible] بالاضافة
الى ما اذا كان بلفظ او التثنية مجاز الكلام فدرك [illegible] تغلب وجهك بغير لفظ وحده كان ابلغ

وان لم يكن كذلك كان بلفظه اي بغير لفظ فعله الذي هو عامله مصدرا او غير مصدر قد مر امثلة ومنها

الضمير الراجع الى مصدر عامله او غير عامله نحو زيد [illegible] اي ارشدوا اجتنبوا الغزوة الذي [illegible] ومنها

واسم الاشارة المشار به الى مصدر عامله نحو اجتنب ضربه فضربته ذلك مثل قعدت جلوسا

وقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم كوانبت انبتا فانه

مصدر نبت فعل منصوب بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله نابتا وانه نبت

له او لانه بمعنى الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التثبت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس

من الباب لانه غير انبات وسيبويه يقدر له عاملا فيه لاجل عدم التقدير بالكسر في مثل قوله

نعم لا يجوز نه شيء اماما اقبيلا لقوله السابق قدم غير مقدم وجه [illegible] خيرا او [illegible]

اذا وقيل المنع يجيء الى [illegible] ولكم ما اضيف لماذا [illegible] انه مفعول ما اضيف

اليه اي سماعا وقياسا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف

حذف القياس فان العلم يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابطة ويكون قياسا

استدلال الباقي سماعا ما مصدر فعل محذوف اي يجب حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي

بالقياس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابطة الذي هي العلة الموجبة للحذف

مثل سقيا [illegible] بلام التعريف [illegible] فانه قد يجوز جرا

وجدعا [illegible] بالذال [illegible] تقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحد من الانف [illegible]

فلو كان بدل الواو لفظا او كان [illegible] لكان اكثر وبعضهم بان وجوب الحذف ان حال الشيء [illegible]

الزمان ان صفة المصادر وامثالها اذا بيان فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر

ولم تقيد بها

ولم تقيد بها ببيان النوع وجب حذفه [illegible] قياسا واذا لم يبين لم يجب حذفه نحو

سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا [illegible] وسحقا لك [illegible] وحمدا لك [illegible]

مثل قولك الحمد حمدا [illegible] المصدر [illegible] مفعول به [illegible] جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز

ان يكون الاضافة في حمدي لبيان النوع [illegible] وقد [illegible]

[illegible] منها ما يجعل [illegible] وكذا الا ان [illegible] فيما [illegible] المصدر الذي يقع

التعبير نحو اقعودا وانت قائم [illegible] الصفة [illegible] نحو اقعدا وانت قائم

ما وقع مثبتا بعد نفي [illegible] كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا لا ان المنفي

معنى الحكم او التكرير صفة الشيء [illegible] معنى الفعل [illegible] وصح الفعل [illegible] التجدد

فيما فيه [illegible] المضارع قد يستعمل للدوام وان [illegible] زيادة

المبالغة جعل المصدر نفس الخبر نحو ما زيد الا سيرا او زيد سير [illegible] الكلام بمعنى

الحدوث [illegible] صريح الفعل [illegible] المفعول الدال عليه بهذا المعنى [illegible] زيادة المبالغة

اقول بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك فانه لو اريد به

وخذ المفعول الحكم الذي [illegible] وكذا الى [illegible] مثبتا [illegible] بعد نفي

واصل قيل صفة لنفي [illegible] يقال صفة [illegible] نفي ونفي [illegible] سيرا او

[illegible] بالعامل قال الشيخ الرضي [illegible] النفي [illegible] الكلام [illegible] لو كان نحو ما

كان زيد الا سيرا او ما [illegible] المصدر [illegible] مفعول مطلق [illegible]

منصوب بالبكاء [illegible] لانه [illegible] المصدر ضربا منه [illegible]

أو مبالغة لأنه لو كان خبراً عنه لأن ظلت صحو ليس منقولا لأنه من نوع فعل المفعول قد يكون

مرفوعا نحو قلت فنفخت نفخة واحدة تدرس علم الإعراب فمثاله انتصابه على مواضع الرفع والنصب

لا تعول ولا يخفى أنه لو اعتبر أن المصدر كما اعتبره بعضهم لسلم من المشبه به

ما ذكره قد سبق أنه بالمرام أما في موضع الجر ولا يخفى أن العبارة لا تفيد هذا القيد إلا بتكلف

ثم حركة الكلمة لشيء وإنما جيء بالضابط لكي يخفى أنهما قد يجتمعان نحو ما زيد إلا سير

السير أو جد يعني أن يقال إن الحذف أو جب الكبير البريد البريد ومنها ما وقع تفصيلا

أما وجه حذف الفعل فيها لأن الجملة المتقدمة في المصدر الذي يتعلق الذهن منه إلى

غاية التي هي مضمونه ... لا ترى جملة إنشائية أو خبرية

كقولك ... فقراءة بعد أو بيعا أو يشتري طعاما فأما بيعا وأما ... وأما قال فهو جملة

... كون السير ... أو تعلم أن قال ... كون السير قريبا أو سيرا بعيدا

لأن السير القريب والبعيد ... آثار السير ... تقدم بيان الواقع وأما

إذا جوز تقديم التفصيل كو أما تمنوا منا وتفدوا فشدوا ... المفعول

منها وما بعده ... والمسمى ... الشيخ ... يجعل بعده كالأثر الذي يعد

المؤثر ... لأنه يشبه ... الواقع بعد الجملة بحسب الطلب لا المفعول

المطلق لأجل ... الضابط إذا ذكر المفعول المطلق ... لا تقول ... قدم ...

حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا الغرض ... وقع للتشبيه في موضع المصدر وقع لأنه مشبه

أم كلم المنافقة ... ثم كونه ... مع الكبيرة ... رفع على أنه بدل أو وصف

لكونه

كونه مع وصفه اسم كما جعلوا التي للحال الموطئة حالا لانها موضحة معنى كالحال وكذلك جعلوا الاسم تاكيدا

لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول وقال الشيخ الرضي لا منع عندي انه يسمى تاكيدا او اذا ترك

المقصود وانى بالوصفية كقوله صنم حصى فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف

مما جاءت بحكمه في النسخ ولم يكن في النسخة التي الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من ظهر الفعل

ونحو قولهم اللهم ما رضانه لازم لسدك على المعنى الفعل المقدر اعني الحدث فنحو جحر نحو زيدا بد انه صفة

زيد العطلى ولا يخفى انه لا يخرج حركة في معقولات حركة في المحسوس كلمات اشتراك كونه

مما جاء فانه ايضا نحو صرحه مشتملة على الكلم انما اشترط ذلك لسدك على الفعل المقدر وان الجملة

باشتمالها على الكلام يدل على نفس الفعل او باشتمالها على صاحب يدل على حال لا بد للفعل من العامل

قال سيبويه هذه الدلالة يغني عن التقدير وقال الشيخ الرضي فعلم لم يجعل الاسم

المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر لا يعمل الا اذا صح تقديره بان والفعل وفيه

وكذلك مررت به فاذا له صوت لا قطع بوقوع الصوت انه بصوت لست قطعا بوقوعه

واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى منه الاتباع بان يجعل

وصفا او بدلا او وصف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست كالفعل لخلوها عما لا بد للفعل منه وقد

اجازوا النصب على الحال او المصدر لكن لا على حذف العامل واذا له صوت صوت حمار جاز النصب

على الحالية اي على احد تاويل الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز سيبويه رفعه

على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف المضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل او

بحذف التعريف بانه يقال صوت حمار لانه مثل لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا امر الطويل

ان مثل الطيب والتعلي انه جاد وما ول بالمشتق او منكر فاذا عرف كان بدلا او عطف بيان

لانه من صفات يعني انه جامد مصدر بمعني التعجب يعني بانك كريم فلا حاجة الى القول

بانه اسم بمعنى الاداة وانه استعمال استعمال المصدر كالعطية بمعنى الاعطاء وان ما طلب هنا من التعجب

وهو لخ بانك كريم قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر ما وقع مفعولا جملة حال او خبر

لو قيع ما انه بمعنى كان وهذا الظاهر يعني لا محتمل له لا احتمال الجملة من المصادر غير فعلي

مصدر ميمي وغيره مفعول له كى لحيظ الذي هو اسم لخبر وما متعلق به او على العلم كل وجه

كعطي او بعضو ومن هذا القبيل قول المجيب الرجوه الحق اي حقا مالي الحق لانه حد ما

مثلا الصلوة ومنه ايضا زيد العالم قسما لا اقسم لا ثمن التاكيد وهو الكاسى الكلام الى

بسبب ال والام اي امتزت امتزا فاقال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا التقسيم وما يكون طلط

عادة لناكيد مافي الفعل وسيجي هذه التسمية من المتاخرين لان انما يؤكد نفسه وذاته كما

يؤكد ضربا في ضربت ضربا بغير الا انه المؤكد هنا مضمون الخبر ان الفعل وفي مسئلتنا يؤكد مضمون

الجملة الاسمية وما وقع مضمونه جملة لا تحتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمونه منه تحتمل غيره

كو التهم لا في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون منفرد

من حيث الحاجة يجوز ايضا ان يكون حق الباري يعني تحقيقه كما في تعليل فالمقصود اثبات كونه

على تعليل ودفع كونه بالباطل فانه من محتملات الجملة كالامر الباطل والكذب من محتملها وجوز ان يكون

صفة مصدر محذوف اي قولا حقا كما قال الشيخ الرضي ان جميع الامثلة المذكورة لتاكيد لغيرها من حرف

الفعل او ما في القول ما الذي فيه ذلك عيسى بن مريم قول الحق وكو لا افعله البتة

نوع

اي قطعت

انقطعت بالفعل وجزمت قطعة واحدة ليس فيها تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ان اجزم
مرة اخرى فكيف قطعيا او اكثر بل هي قطعة واحدة لا يثنى فيها وهو النظر وكذا قولهم
قطعته بتاتا اي قطعة البتة اي ضربت بانا الفعل وقطعته قطعة فالبتة بمعنى قول القطع وكان اللام
فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي تردد فيها فيقول تقديرا لاصلي مثل هذا
العهد اي كجعل الجملة المتقدمة مفعولا لاجلها العلة وبنو العهد مفعولا مطلقا لعلة بيانه
النوع فالقول الثاني يقول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهو يقول ويسمى
هذه ايضا المتأخرين وكيمل الي صحة المجهود ونعت بقوله هذا التقابل لان الكلام
في تاكيد نفي للعلة لا الاجل اللازم لانه يقابل بحرف من الظا وجعله للاجل كما قال قدس سره
ومثل هذا افنيتي اه اصله الي الآن التبكيت لانها موضوعة من لبيك فحذف
الفعل اذا كان ذلك لبيان المجيب بالسمة من التلبية فيستدعي لاستماع الكلام ما هو به حتى يمثله
ويجوز ان يقال اصله لبا وهو مصدر اضيف الى الضمير فقلبت الياء الفا كلدى ولدى وليس مثلهما
لبيك ياء مضافا الى المظهر المفعول له قال المصنف هو ما فعل لاجله فعل اي وقع الفعل به او تعلق به
وكان يقول لاجله لان اثر الفعل به او التصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لاجل
وجود الفعل ولم يذكر حاء الاثم لانا نقول اللام الجارة المفهوم لانهم يكون صفة المعلولات
المطابقية والباء كما ذكر فيه مناقشة لانه اسما الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا له وليس وقعه
الفعل عليها من صفاته لولا انها المطابقية بل من صفاته لولا انها التفقه والمراد
بوقوع فعل الفاعل الذي تعلق به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به لا تعلقه بالحال والتمييز والمستثنى

بعلو

قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به لكنى انه خرج اللغة محال الاجال

فينتقض التعريف بمحو من ضرب زيد وعمرو لانه شرك اليهما مستاد والاسناد

لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسمى فاعلا

لفظا واما قوله كما ضارب زيد عمرا فلا يصح انما قصده فاعلية بل قصد مفعولية

اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع ولا يقول انا مررت بزيد انه لا يصح لا يعلم الخارج

لانه مفعول بانا نقول لا نسلم انه مفعول مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول بواسطة الحرف

وكلام في المطلق وقد خرج بذلك الرضى فان المفعول المطلق ما هو فعل الفاعل فيه تامل

فخرج به ما عمل به ضرب زيد لا يخفى قد خرج بذلك القيد لكنه في حاجة اخراج تامل

فلا يصح لعل المراد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر

المعامل سوى المفعول معه لما ان اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها الخ

الكلام اما وجوبا فيما تقدم وكذا في ما اراد الكاف فمعمولا لما يلي الخ انه وجوبا وجاز ولم يكن له

نصب ليوكد لما قلنا فاما اليتيم فلا تقهر لكونه متاخرا لكونه مع الفعل هو كذا بالنون

لانه تقدم دليل في الامر علة النفعل بغير الا ان توكيد الفعل موضح بكونه مع ما في شئ فلا

في الطلب تخصيصها بالذكر ذكر الجمهور انه ذكر البعد لا يقتضي الحصر لوجوب الحذف فيها

الاغراء ان رقد سمع في كاشية الى تعريف الامور الاربعة باعتبارها حيثية قال اخاك

اخاك ان الرمد ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين

او ان الواو اما العطف وتقاه المحشي في النوادر نقل واما بعض فيه وضمادها

فحو ربه

قريبه وان يعنه او قصد واضربه الكم ان ما يتم فيه الخ مما يقدر الفعل الذي اظهر به ثم

ثم جئ بالا بنون عنه بل هو مما بوجوب الذي اهتدى الذي اقصد واوانيث واما بعد

هذا المعنى اللبث هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل

في جميع الاستعمال كحسبك خيرا اي انه حسبك ما فعلته هذا الامر وائت خيرا لك ودري لك الا

لكانه يجئ واقصد وامكانه اوسع لكن هذه التقبيل عند الزمخشري فانه امرا قاصدا واي

وسطا واما عند سيبويه فلا ولعل جمع فعلا اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة

غير ظاهرة وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره من ان المحقق انها قراءة الكلام

واحد باعتبار الى المخاطب معا هو معنى بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكثرة مثل هذا الحذف

لا يبعد بعد وجه حذف امرت وسهلا عطف مثال على مثال او اهلا لا اجابة كما جاز انه يكون

وكان جاز انه يكون المراد اهلا الشئ في مقابلة اجانب جمع الاجنبي وكان لك ذلك اثبت اهلك في

اقاربك وطئت الوطئ كونه قراه حال قدس سره في الى شبه السهل تعبيه كجبل والحزن ما غلط

والارض بوجهه تعلقه فيه يكون بالقبيل بذا الاية من مجاز التشبيه لعله اصله النداء او لكني

ان القول بانه من جنس صالح للنداء حيث ان القول بالتشبيه مناسب الى لا اجال مما كان المراد ولكونه

مطلوب الاقبال كونه سؤال الاجابة كمثل بالسمع وباجابة اي انه تقول انه نداء هو كله

تزايد التخييل تشبيهه بالمنزلة صلاحية النداء الصالحية النداء لنسبة اقبال الاحوال الغذ

لبيد كانما ايعضاهم اه هو الجدول وبوتيه من الام فالمرتضى لا تشعد ابدا لا تريك كانهم اقلهم بالمنية تحقر وه

جنسا هو امورته فقالوا لا تشعد ابدا لا بعدت ولا بعضها فالاولى انه خال معه انما جمع تبعث كذا به اهدا

فصلكث

وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه للتخفيف وليدل على الانشاء اذ ذكر الفعل يوهم الاخبار بناء على اصله

الانشائي لان المعنى الذي باعتباره انشائية فالكلام تقديره ادعو او ناديت لان الاغلب في الافعال

الانشائية مجيئها بلفظ الماضي واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقل نحو اطلب اقبال زيد كما قال

بعضهم لان ذلك في الاخبار فلا يكون نداء زيد طلبه اقباله مجرد طلب اقباله ولما كان بابه

حالا في حق اقباله وناصبه الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه اتفاقا نحو يا زيد صاحبا والى نحو

عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا اردت به حال القيام وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل فيه

ان القول بان نائب الفعل يستدعى الجنب الطالب ... نسبة الفعل الى المجاز ... السيبويه كون هذا

المجاز وقال ابو علي ... بان الهمزة من ادوات النداء اسم الفعل لانه ... الحرف ... بان

المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم الفعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول

بان ادوات النداء لكثرة استعمالها يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه

قد استتر ... وعن الثالث بانه قد يتم ... بالاستقلال كلاما كالجملة القسمية والشرطية

ويبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالكتابة العلم لا يقال فيستغنى الحكم بالعلم ...

مضافا العلم ... ذكره في ... بمنزلة الاستثناء لعلمها باعتبار الحمل ...

مفرد معرفة ... بخلاف محل النصب ... والاستعمال ...

نسبة ولطلب الاختصار ... بالقياس الى ... هذا النصب ...

على الضم لفظا او تقديرا ... والمنقوص ... المبني قبل النداء مثل يا هذا او يا هؤلاء ابانا

وجوز ابن ... يا زيد ... واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة

كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام التي يرفع بها المنادى ...

المنادى

مجرد المنادى ... بغير صورة النداء يعني ان ... قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الولد ... او الفعل مسند

بحسب المعنى لو كان قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور وارجاع الضمير الى الاسم

نحو يا لام في الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه ... الكشف الذي ... ارجع الضمير الى

الا ان يكون مضافا او شبه مضاف او يكون المفرد ... المضاف ...

في حق شبه المضاف اما اذا اطلب المنادى المجرور باللام او المعوض عنه بالالف ... التعجب

وهو كل اسم لا يتم معناه ... الا بانضمام امر آخر

تمامه ... نحو يا طالعا جبلا او يا حسنا وجهه ...

على ذلك الاسم ... المعطوف ... عليه ... يا زيد وعمرا ...

شخصا ... المجموع ...

الا انه لم يتركب ... المعطوف ... المضاف ... معرفة

لا يتغير ... نحو يا رجل وامرأة ...

... النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل ...

كان النعت منونا ... جعل النعت ... نحو يا رجلا ...

جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة ... او الظرف ...

... الرحمن الرحيم

المنادى ... وهذه صيغة النداء ... بالجملة او الظرف ...

التي ... المضاف ...

متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث بالله اى الم الفراق لانه علة محاكية او لانه قيل انه مخصوص

الجار مجرى المنادى المفرد فلا يوجب حرف تكلفا يوجب الاعراب المبني اجيب بانه علة محاكية ضعيفة بانه يجوز

ان اللام صار كجزء المنادى كما صار حرف النداء كجزء منه وهو الاخر مع الافراد وفيه البناء تكلف وان

الافراد هنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد بانه يجاب بانه حرف النداء واللام

اذا اجتمعا كانت العلة في اللام اقرب بما في تنازع العاملين واجيب بانه اولى بانه قوله مثل

يا لعبد الله اى انتم الفاعلية وقد كان في لام التهديد انه مع بانه عليل قال ولا لام قال الخليل لان اللام

بدل من الزيادة في اخر المستغاث فلا يجتمعان ويتكلم بزيادة كزيادة المندوب واللام والعاد ونحو قال كما

طالعا جبلا فيه انه لم يعتبر اتباعه حينئذ لانه موصوف بمقدر لم يجىء مجرور وانه لم يكن المنادى مفعولا

لمفعول لانه موصوف لم يرد اللهم الا انه يفرق بان المنتقى المذكور والمقدر لم يثبت شيء وهو قوله طالعا جبلا

جاز انه يقول موقع وهذا الوصف بالمعرفة فكيف يعمل الا انه يقول موصوف بنكرة اللهم الا انه يقال

ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع فحينئذ وهذا التوفيق حسن طالما ان يقال رجلا بالنصب

قال نحو رجلا لغير معين اى حال كون رجلا لغير معين مثل يا رجل وجه ظريف قال قدس سره والمثنية

واما قوله بقوله ظريف لعبو نحو ظريفة كونه نكرة لم تقصد بمعين فانه لو قصد معين لقال يا

وجه الظريف اللهم الا انه شبه المضاف اذا قصد معين يوجب تعريف وصفه الا ان كان فتوجيه بالجملة

او ظرفه فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل العقد بمحالة يقال قد وليكا وخذ كا لا نكرة

وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان نحو قبل التقدير النداء اى قال وحكم توابع المنادى

المبني لم يتعين تكون غير المبهم الذى جيء بالتوسط اعني حرف يا مكتب كره لا توابع المنادى المعرب بالبدل

ولا يجوز ان يجعل فالا اذا المسمى ما تفيد النداء معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع تعريفين وهو ممتنع

لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة

لانا نقول صورة الاضافة ليست من آلات التعريف مع ان محل الدخول مختلفة لو قوله ووقع لكان

المنادى اعلم ان المنادى المظهر محل الاخطاب فيلزم ان يجيء كلها غيبا لانه مما يرجع اليه الخطاب بواسطة

حرف النداء اجرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه واما عدم لزوم الاصل ان الاتيان

بنيت على الفهم كل واحد من المضمرات انه صوت مخاطب بالمد وكونه منها افرادا وتعريفا

للمثنى والجمع في التعريف الجهة للاحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة

واما ما هو كما ان ما هو ... لا يلزم ان يكون ... بها الذي الشيء لجواز الاضافة

فوجات ... به وجها بمعنى المنادى ومعناه المضاف ... الشيء قطعا

ولو بالواسطة ولو قيل ان ... فيقول القيم ... التشبيه ... الاحاد وتعليله

بالاختيار وجعل كانه ... الاسمية واذا ثبت انه كان الاسمية حكما وجع مبنية لزم بناؤه ...

يا زيدان ويا زيدون ... قبل العلم ... او جمع ... فيه اللام بدلا من تعريفه الزائل بالتنكير ...

هذا المثال ان اجيب لفظه ... مقام اللام ويخفضه بلام الاستغاثة فتح لفظا

بالاستغاثة وهو لام التخصيص ... المقدر لضعفه بالاضمار والدلالة على انه مخصوص هذه

الدلالة لا بد ان يكون ... ذلك اللام المعنى يجوز ان يكون استغاثة او تعجبا او تهديدا الى

غير ذلك لم يعط ... الدلالة حالة النداء الا مع احد المعنيين لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام

في المستغاث متعلق بما تعلق به المستغاث وقد يستعمل المستغاث له كيا لله ... للفقراء وهو

متعلق

والمعطوف الذي حكمه ما هو المنادى لفظا كان منصوبا او مجرورا اي يا زيد وعمرو ولم يكن ... النحو

كما في نحو يا زيد وعمرو ... بالمبني ما يرفع به بعد التقييد يستفاد من الحكم فان الرفع لا يحصر

في تابع المستغاث بالالف ... الا بعد الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان صفة جاء ذلك

انا نقول ان اللام في المبني للعهد ... في قوله بما يرفع به فلا حاجة الى التقييد او نقول

بالمضاف الذي لا حاجة ... او ادخل في المفرد ... التعميم لانه مفرد حقيقة لانه يعني

ثم في اخراجه ... كما اشار اليه فانهما لما ... حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه

بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف اذا كان منادى ويا زيد

الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا اي ... في شرح

المفصل ... التأكيد اللفظي ... وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى

فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول كيا زيد زيد نحو في التأكيد

جعل ... بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانه يفيد

ما لا يفيده الاول واذا وصفت يا تيم ... الثاني على انه توكيد لفظي صوف

او بدل ... الوصفية كما في قوله تعالى ...

ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به والصفة قال الاصمعي صف

المعادل ... بالمعزو ... انتصابه في نحو يا زيد

العالم على الاختصار ... لا يلزم ... في جميع الاحكام

وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل في حكم البدل عنده

والمعطوف

81

والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ... والمعطوف المعرف باللام مع انه اقرب ... الى ما يمنع الاستقلال

وهو ما ... دخول يا عليه ... الرفع فيه ترفع لا تباع الصفة

كما كان ... لان الشيء ... الرفع ... الاشتهار بالرفع

... الظاهر المقدر

مثل يا زيد ويا هو ... مقدرة ... كما ذهب اليه الشيخ الرضي ...

فانه ... موقع ... كان انتصابا ... موقعه

نصبا في المعطوف الممتنع دخول يا عليه ... اللام ... والمجرور ... بقوله

مع تجويز النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية لان المعطوف ... ابو عمرو ...

ونظر الخليل الى جانب ... استقلاله ... تنبيها ... الاستقلال ... الرفع

اذ ... هذا ... الاستقلال ... الاتباع

اللفظي ... كالحسن قال الشيخ الرضي ...

... مذهب الخليل لان ... واللام

... التعريف ... الوصفية ... وان كانت اللام

في ... مذهب ابو عمرو لان اللام ...

... ان ...

... الشيخ ... اللام ...

... اللام ... العلم ... اللام ...

الاصل صفة كالحسن او مصدر كالفضل وذكر كل لمح الوصفية وقصد المدح او الذم بها كما
... اي بالغ في ... محمد ... العلي وكذا اذا كان اسما ... جنس ... بكر وحجر
كالحجر والحطب والاضافة جواز نزع اللام منه كما في العلم والاسم ... مع اللام لم
يجز نزع اللام منه لانها كبعض حروف الكلمة وهي اقسام منها ما يكون في الاصل جنسا ثم
كثر استعماله بواحد لغلبة مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة
الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثبت بمعرفة ثبوته المعنى
العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء كواكب مخصوصة ومنها ما يتصور
له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام ... النكرات ... في انها لم يثبت ... الثابت
والبقي ... ومنها ما يتصور ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته المعنى العلمي كالمشتري للكوكب
فان ... في المشتري فهذه الاقسام الثلاث اعلام ... كما ... التنعيم
لا كما هو الغالب في الاعلام اللازمة ... اجناس ... صارت اعلاما بالغلبة
مثل ... ثم ... الشيخ الرضي ... نظرا الى ... العارض
ثم ما ذكر صفة او بدل ان حال كون كل واحد منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا للمفرد او مضاف
ان العلم المنادى المبني على الضم ... زيدا او زيد ... اذا جعلتهما علما فتقول
بالنصب وكذا ... ابن وابنة وصف العلم التابع ... في غير النداء كذلك
تنوينه والالف في ابن خطا ... حركة الاصلية ... حركة الاتباع المستحقة
في الاصل واذا نودي المعرف باللام او ... العلم ... المعرف باللام ... اللام لا بد ... مثاله

نحو يا غلام الزيدان والزيدون ... زيد ... وقد كتب ... الاول ... الرابع ...
لا التعريف فيه ... باللام اذا اريد ندائه ... الافعال الاختيارية
ويرادف ... قيل ... اللام ... بالاطلاق
... يا ايها الرجل ... يا ايها الرجل
واقوى الكلام ... ان وحد ... امراة ...
ما ... موصوفة ... وجه
التخفيف للمنادى ... موصولة ونكرة ... موصوفة
وانما لم ينصب ... بالمضاف لانها اذا حذف ... يبنى على
الضم مع هاء التنبيه المتداخل لحرف النداء ... لان النداء ايضا تنبيه
فانه يوجب هاء التنبيه ... بعد حرف النداء بتوسط هذا ايضا في
الوصلة فانه قد يقصد نداؤه بخلاف اي فانه ... والنداء قد يقتصر على هذا او
يؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا او لا
يجوز عطف على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف ... هذا
الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يأتي بتابعه بل يؤتى بتابع تابعه
فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف ايها الا بذي اللام بتوسط الا ...
... في توسط تلك الامور ان لا يقع النداء على ما قصد ندائه وبيان ذلك
النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يوصل يا الى شيء الا اذا قصد التحقير فاذا كان ...

انه بالواسطة مقتضيا والاولى فانه هي مستثنى لان اي وذلك المبهم طالبا بما يرفع ابهامه

كسب الوضع لشدة حاجته الى التعيين ثم الاشارة فذلك المبهم بمعناه طالبا بالمعرف باللام

في النداء لما فيه فلذلك واما تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ما يرفع ابهامه بالمعرف

باللام اذا اريد تعيينها حيث لا يشير اليه وتارة بان اذا قطعت عن الاضافة او ابدلت مما اضيف

اليه صار الحسنى للمعرفة فانها مبهمة بمطلبها معا اذا لم يقطع او ابدلت مما اضيف اليه التنوين

فانها معينة بما اضيف اليه وهي حينئذ ترفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذي

يرفع ابهامه بالمعرف باللام واي وصفا او لا باسم الاشارة لما فيه التدرج في التعيين وتكرار المبهم

الذي يوجب زيادة المبهم لانه هو المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه حكم [illegible]

تابع في المتبوع لانها توابع اسماء مبهمة ان رفع يتقدم لمساوى ما يعادل كما انه تابع المعرب

قد يكون فيه الوجهان نحو يا زيد القائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يتبع رفع … بان التنوين …

فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرو في المثال المذكور ليس تابعا لعمرو واحد فان زيدا باعتبار

اعرابه معرب لا عرب واحد في المعرف باللام اي جاء اعرابه اما الرفع فقط واما النصب فلانه منادى

حيث يكون منصوب المحل بالدلالة اقتضى هذا اللفظ باشياء كما اقتضى سيماه سيبويه بابا

منها قطع همزة في النداء وتعويضها ومنها حذف حرف النداء وتعويض الميم في آخره …

وانما ثانية ثانيا كما لكم اللهم قد جاء في آخره … اللهم بما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف

الاسماء المختصة بالنداء اسماء مما كقولك يا فل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان وكقولك اللهم

فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف وحذفت اللام منها ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا

كقوله

كقوله حين عاذ الا اني اذا ما حدث الم اقول يا اللهما … فلا يقال الا في سعة الكلام الا وقد يقال في غير حالة الضرورة

… يا سهم الكبار بضم الكاف اي الكبير حاجة ارفع صوتها في اجلك يا التي …

تحملها الوصل مني نحو قولهم يا الغلامان اي الغلامان اذ قيل يا تيم تيم عدي وفي رواية ابن تيم

لا ابن لكم … ولكن لا يصلح له هذا الخطاب … ما قصد تكرار المنادى مضاف

ثم كرر مضافا اليه صورة اي ان الاول مفرد صورة وان الثاني مفرد فلانه تكرار الاول

بعينه واما عدي فانه مجهول يجب بسبب الثاني اما الضم في الاول فقيل نصب الثاني وحده …

تأكيد لانه في حكم العلمية بالاضافة سواء القصد الى المضاف مغاير القصد الى المفرد

وان المضاف وصف في المفرد فلا يكون على الاول فاذا كان الاول … اما الثاني بدلا او

كأنه مراد كان الثاني عطف بيان وتيم الثاني اقحم بتأكيد المضاف بينه وبين

المضاف اليه لئلا يستثقل بمجيء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء

على الضم وجاز الفصل بينهما … لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار

الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع

الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف

الجر لا يفصل الا في الكلام وذلك مذهب سيبويه والخليل او مضاف الى عدي المحذوف

لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب

اليه سيبويه وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته اعرابية

كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه

لا يضاف هو يا بني مضاف بالوصف كما هو مذهب الجمهور والسيرافي يا ابن ام يا ابن عم لا

لئيم قال الجوهري في لا ابا لكم هو مدح ومعناه انك ما جد شجاع لا كناية عن انه ليس له اب يعرف به ويقوم

بامرك وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقها قال ابن السكيت يا ابن رشيد فتح الياء وهو الاصل كما هو

المشهور وسكون الياء وهو الاكثر القياس وقد يتم ذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة

الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة قال رب احكم بالحق بضم الباء وقد نبهها العارف ما للخفة وهي قراءة

العشرة ورد لما سبب البناء قبل هذا انه لهي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا

في يا غلامي وفي بنا وفتا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة وقد جاءت خاة قال الشيخ

الرضي اما في يا بني والاصح يا بنيا فتدخل في كلامه فيه با بالتحام لاجتماع الياءات ويجوز

لمنادى يوم ان يا ابن ام بالهاء للسكت والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا

وقد وقع اما حالا او ظرفا وكل ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا

وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف اذا وقفت

على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها

كما تقف على ما حذف يا ؤه وصلا ومن كان مذهبه وقف على الياء في بالسكون الفصاء واذا

وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز اسكانها للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع بقاء

الفتح يا ابت التاء بالياء لانها متناسبتان في انهما تزادان في آخر الاسم ولمكان التاء

بدلا من الياء لم تمحضه للتانيث طولت التاء ولكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائدة

كبنت لا ان يعرف ان هاء الوصل من اصل الكلمة كيف جاز الحاق تاء التانيث المذكر اجيب

باب التاء

باب التاء في يا ابت ويا امت للتعظيم كما في علامة فانها مظنتان للتفخيم وباب التاء

في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو علامة ونسابة وحمزة

لمناسبة الياء في ان الكسرة حركة مناسبة للمحذوف منه فيكون في التقدير تاء التانيث والمبدل منه

وقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم لاجرائه مجرى المعرفة لانه اسم في آخره

تاء التانيث نحو ثبة وبالالف عطف على محذوف اي بعوض الالف وبالالف فانه غير جائز

قد جمع الفرزدق بينهما في قوله يا ابتا علك او عساكا اي ان الجمع بين الالف والتاء

في سعة الكلام هذا التقييد مما يؤدي اليه الذهن ويؤيد مقابلة الجواز للضرورة ولكن ان التقييد

ويحمل الجواز شاملا للضرورة ولما وقع ترخيم المنادى في السعة لكونه حقيقا في النداء اي المنادى

لا يقع في سعة الكلام منه الا ما هو حقيقة منادى مع ندرة الالتباس فلا الاسماء في حال ندائه كثر استعمالها

لكونه غير حالة النداء اي لضرورة شعرية اشار اليه الا انه يعقد ذكر بعد الترخيم المعهود

في الكلام لا في الجواز لان صيغة الترخيم في الضرورة والاضطرار صيغة المرخم قلم يتجه ما ظنها

وحذف اللام شرط يأتي في الكلام والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف

مذهب الجمهور وكلام ترخيم ضرورة على الكثرة اي الترخيم في غير النداء ضرورة كقوله يا حارية اذهي

تسا بقنا الا اصيل اوهيه وهو حذف الاخر اي بعد تعريف الترخيم على حكمه كما قدم لانه

المقصود ترخيم المنادى اي الترخيم بالمعجمة كالرخمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام

رخيم اي رقيق والترخيم التسهيل والحذف اي اخر المنادى فخرج حذف ياء غلامي لانه ليس

آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله او حذف فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الكلمة

عليها الجر والتخفيف في نحو قاض لانه حذف للاعلال وكذا نحو يد لانه حذف اخره للزوم احد المحذورين

اما تعذر الاعراب او التكلف في الاخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة او اخراجه [illegible] تثقيل وقيل

في ما اراد الترخيم حذف في التركيب والحذف فيه برعاية الافراد لا للعلة او من قال انه حذف في

الاخر بلا علة او بحمل الاشتباه [illegible] ارادة بهذا المعنى والاشتباه في اللاحق حين كان [illegible] بلا

علة باجماع النحو المرخم لان الترخيم مطلق لان ذكر المقيد يستلزم ذكر المطلق والنحو المجرور بالكلم

كان الترخيم لا يوجد في غير الكلم او [illegible] الترخيم اخر الكلمة واقعا في المنادى ولكن انما ترجع النحو القوم

ترخيم المنادى انا لم يكن مضافا لو قال انه يكون مفردا [illegible] او الا ان اظهر في شبه المضاف اذ سبق

من جعل النحو في مقابلة المضاف وشبهه او حكما قبيل الكنفي بذكر المضاف من المشبه به او جعلا

نحوا حكما لانه ليس اخر المنادى بالنظر الى المعنى [illegible] المركب الاضافي حكما في الجزء

الاول بمنزلة زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون

المضاف اليه ولام [illegible] خلاف الكوفيين نحو قول [illegible] يا آل عكرم [illegible] لانه

ليس الجزء [illegible] المركب الاضافي [illegible] المركب الاضافي [illegible]

حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين بالاعراب فامتنع الترخيم فيهما لبعد رعاية اللفظ

والمعنى وان لا يكون جملة [illegible] ترخيم الجملة [illegible] نحو يا تابط وزيادة على

اللفظ [illegible] حكم المعرب [illegible] لجواز التنوين [illegible] حكم المعرب نحو [illegible]

[illegible] الحذف فيه شاذ [illegible] بلا علة موجبة [illegible] بالعلة الموجبة

كسعا واما بناء الثانية فقد كثر الترخيم فيه [illegible] معاملة

المرخم

٨٥

المرخم [illegible] واو [illegible] المرخم [illegible] بالطي [illegible]

[illegible] الكسرة باخر [illegible] حركة اعرابية ولا شبيهة بها [illegible] الكسرة

[illegible] الاطلاق [illegible] زيادتان قبل لام

[illegible] بحكم الواحد [illegible] زيادتان [illegible] السعادة

في انهما زيدتا معا [illegible] كل واحد [illegible] الاخر [illegible]

[illegible] الزيدتان [illegible] زيادتا التثنية [illegible] زيادتا جمع المذكر السالم

نحو مسلمون [illegible] وزيادتا جمع المؤنث نحو [illegible] وزيادتا نحو مروان [illegible]

وبالنسبة وشبهها نحو [illegible] والتاء [illegible] والهمزة [illegible]

قبلها او كان في اخره حرفا [illegible] الرفعة [illegible] زيادة [illegible]

[illegible] في القسم الاول [illegible]

[illegible] الترخيم [illegible]

[illegible] في حكم [illegible] في الاصالة او في [illegible]

[illegible] بالاسم [illegible] اجراء الاعراب [illegible] او واو

[illegible]

[illegible] حركة ما قبلها

[illegible] فانه [illegible]

فانه [illegible] زيادتا [illegible] جمع السالم

كسرته اما في الاولى او ما كان بمنزلة المحذوف في القسم الاول بعد ازالة العلة المحذوف في الثاني كما ترى فصل هذا
التفصيل ولم يعلل بحذف فاحرهان فيما قيل اخره مرة وبلبيت في النقد قال قدس سره في
كاثية النقد صغار الغنم انتهى قال في العراقي نقد بفتحتين نوعي از گوسفند كوتاه دست
وپاى وزشت روى نعقه يكي يعال گنگ ونحو قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثني عشر
حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المحشي فيه نظر من جهة ان الكل
اسم برأسه يا ثمه وفي الوقف بقلب التاء هاء كما التي لسميت رجلا بسلمان ورخمت
ووقفت قلت ياسلم بالهاء وفي واحد الى المحذوف حرفا واحدا في بعضها بالجملة
الكلمة بنية القاء لكون هذا الحذف كثير الاستمرار فقلت الاستمرار كذا وهو مستفاد
من المضارع لان الاسمية فلم هذا اذا نظر الى افراد الحذف واما اذا نظر الى النفس الطبيعية
فثبوته والثاني فجدد وتحته ونظر الى الافراد كما هو المتبادر الى مناسبة المضارع لاحفظ الواقع
جزاء في الشرط السابق فقدر المضارع والعادة الجزئية يدخل على المضارع المثبت وهو
في حكم الثابت ان قيل انما يجعل المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس
الحذف هنا لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف نسيا واجيب بان المحذوف
هنا لعلة قياسية مطردة فجعلوا كالمحذوف لعلة موجبة فبقي الحرف الاخير مع اتفاقهم اهم
ازالة الترخيم ما يوجب حذف حرف في اعلاه وما مضى من انهم بعد
المحذوف منه حرف اصلي السكون في حكم المحذوف وقبله الف كاسم الهمزة
او بقلبها فسيبويه يفتح الاخر وغيره يكسر الكسرة والثاني اصل السكون يرد الى اصله
حركة

حركة ان لزم سكونها نحو يا راد وان لم يلزم سكونها فالتاء يبقى ان كان على السكون بالحركة والتوا
برد الى اصله حركة وهو الكسر فيقال يا قمطر اذا كان علما وعطف الفعلية على
الاسمية المأولة بالفعلية كأنه قيل يحرك المحذوف بحسب اعرابه والمحذوف ثابتا فيقال يا حار بضم
بالكسر ومثل بثلاثة امثلة لان التغيير في الاستعمال اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما
ونحو كروان قال قدس سره في الكشف كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال
في الصراح وهو طائر يقال له الحبارى گروه كروان جماعة كروان
بالكسر اليه جماعة على غير القياس فلا جرم قلت في كلام العرب اسم يحكم اخره
واو ما قبلها ضمة الا انقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التعازي والادلي
لوضوح بابه وقد يستعمل صيغة النداء في المندوب لان صيغة النداء تعني الدعاء والاختصاص
فيستعمل في المندوب لما فيه معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما
لاشتراكهما في امر ما ونبه اعرابه على عليه هنا المتفجع عليه يا
واما المتفجع عليه بوا فاما حكمه ليس منادى حقيقة ولا مستغاثا ولا منصوبا بالفعل
المتفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب بانعى واضع لزم ثبوت
موضعه في مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا يعني يا ما كانت بانه صيغ النداء فكانه
انحراف مطلقا صيغة النداء اليها وهذا التغيير اشعار بان اللفظ يا اصل في هذا الباب
المتفجع عليه المتفجع واللام المتفجع على الاجل المحذوف
عليه ويتضمن معنى البكاء وفيه انه لا يستعمل المتفجع عليه وجودا يا او الباء للاغاثة صفة للمتفجع وليست

او الاستغاثة ممتازا بان تشاربه اراه الى متعلق بالاختصاص لئلا يلتبس بغير الاختيار وذو وضع لتعلقها بيا
الياء في المتعجب اشرف من دخوله على المتعجب منه جاز كما جاز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا وقال
الاندلسي يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى وقال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية
على الندبة كنت مخيرا مع يا ان شئت والا وجب الحاق معها اي اخر المندوب وقد يلحق في اخر غير
المندوب ثم ان فتحة الالف قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركة الاعرابية لا يلحقه الالف في تقدير
الاعراب نحو وا انقطاع ظهراه الرجل المنجمة الرجل وكذا المتحركة بالحركة البنائية الا عند اللبس والمحو تبعها
من غير جنسها ولا يغير حركة البنائية ومنها قال سيبويه يقول في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما
قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم وا غلاميه
لما تم حكم المندوب طبعا في الحقيقة بل تبعا عليه كان ندبة المضاف الى المخاطب لا يجوز في الندبة
المحو يا غلامك لا تتبع اذ فعلا المضاف والمضاف اليه للاشارة الى هذا لم يمثل بنحو ~~[illegible]~~
وا غلامهوه وا غلامكموه قال الشيخ الرضي في المندوب ان كان ساكنا فذلك الساكن اما التنوين
او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين وتزاحم الالف واما المدة فان كانت الفا
حذفتها لالف الندبة نحو وا غلاماكما فانه يقول استغنى بها عن الالف الندبة وان كانت واوا
او ياء الحركة مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه وا ذا ندبة يا غلامي باسكان الياء فسيبويه يقول يا غلاما
لان اصلها الفتح والمبرد يقول يا غلامية لان حكم الواو والياء اصلها في الحركة وان كانت مدتان فلكل
تكتفي بالاشباع منه المدة نحو وا غلامهموه وا غلامكماه وواحزناه ووا انقطاع ظهراه ان لم يكن
مدتان حذفت بالالف الندبة بعدها ان شئت واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الا الندبة لئلا يلتبس الجمع
بالمثنى

87

بالمثنى نحو وا غلامكماه وا غلامهموه والواو والياء بعدهما اما الالف ثم حذفها لالتقاء الجمع لاستثقال
وروده في الندبة والاما الالف المد قلبت واوا او ياء لالتباس دائم الساكن نحو هذه الالفات فيفتح وتلحقه
الهاء ساكنة في الخبر ليبانها ولا سيما الالف لخفائها واذا جيء بعدها بهاء السكت ثم
تثبت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف في الوصل وربما تثبت في الشعر حاملة لها او مضموم
اجراء للوصل مجرى الوقف الا المعروف وجاز بكون المندوب معرفة سواء كانت قبل الندبة
او بعدها ووجب ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان او غير علم نحو وا من قلع باب خيبراه
واما حكاية الكوفيين من قولهم وا رجلا مسماه لانه لا اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه وبهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه
وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة
لانه نداء لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك تدبر قال
ولا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول
ولا يكون هذا الا في المعرفة ولان المعرفة المستغرقة كحرف النداء اذ هو اي حرف تعريف وحرف
التعريف لا يحذف بما يعرف بها حتى لا يظهر على اصل التنكير لانه كاسم الجنس ولانه
موضوع في الاصل لان [illegible] المخاطب [illegible] مخاطبا ولو قيل اخرجت لكنا
على ان الاسم الاصل احتج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا ونحو حرف سواء كان يعني ان
جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قال الشيخ الرضي ان المص لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف
منه الحرف وهو منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم في اخره وليس منه حاذفه قال يوسف [illegible] واعترض عليه بانه لو كان

بالحرف او لمن فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معه ولا مانع يوسف بكسر السين ولفظ ان
اضلو وصف بدون اللام فانهما وان كانت اسم جنس يتعرف بالندا الا ان المقصود بالندا لما كان وصفه
كما تقدم وهو معرفة قبل الندا جاز حذفه والمضاف الى المعرفة عطف على قوله نكرة اى
اى صر صبحا او ادخل في الصباح قالته امرأة امرئ القيس فلما اصبحت افتدت من الطلاق وهو
مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم قال الشيخ رضي مثل للحرص او على التخليص النفس
من الورطة الشديدة وفي اطرق كرا ان الكروان حذف منه شيئان وشيء ترخيم اطرق وسم فرخ
ضد رفعه اي اسمها يتصيد بالارض فيلتقي عليه ثوب فيصطاد صاد فلما لم يكن وقد تواضع الرجل او كع
من تحديثه في نفسه والمعنى ان التقدم اي قبل معناه انه يذكر للجبار يتكبر طلبا للعنو فيراد
اخفض عنك فان الذي اطول منك انما قاله والنعام قد اصطيدت بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتخفيف اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا
والمعنى فهم لا يهتدون الا ان يسجدوا ويجوز ان يكون ان بدلا من السبيل اي فصدهم عن السجود ولا زائدة
على التقدير بيا ويجوز ان يكون ان بدلا من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا والتعليل اي
زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا اي مفعول له او مطلق وعلى تقدير
الاول يكون تخصيصا كما في قوله كل اسم بالمنصوب والاسم لكن التعريف فانه العهد فيحل يوم الجمعة في يوم الجمعة
تخصيصه وعلى التخ لا تخصيص ولا يابى عن التعميم معه المعرفة وهذه اربعة مواضع الرابعة لانه يجيب بعض
افراده منها ما اضمر عامله على شريطة التفسير يعني انه على نية ونية انه تفعل يعني انه على حسنه للتوضيح
ما اضمر عامله اضمارا او قياسا على شريطة مثل وقوع البنا على المبني واما وجب حذفه لانه لا يجمع التفسير بعد ركن
اني رايت

اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس في هذا الكلام
لان الجملة الثانية لم يأت لمجرد التفسير بل انما بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار
ما تعلقت به من كونهم ساجدين لقوله تعالى علمت زيدا اعلمية كاتبا كل اسم قحم لفظ
كل ابي الاتية بعده فعل هو مبتدأ او على الظرف وزيدا انت ضاربه
او بشبه الفعل ما يعتمد عليه اما قيل الاسم الجحود نحو زيدا هل ضاربه او زيدا ما ضاربه
الوان او وصله كالمثال المذكور ونحو زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ
وضاربه خبر له مشتغل اي صفة لاحد الامرين والمفهوم في لفظه او او
لكل من الامرين على سبيل التنازع عنه متعلق بالاشتغال على تقدير مضاف النزاع
او لان الاشتغال بمعنى الاعراض او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالتزام
الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير في تتمة بوجه ما ويتصور ذلك الا بوجوه
منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان فيه ذلك المتعلق معمولا بالا
الاضافة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او التبعية نحو زيدا ضربت
عمرا وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا فالعامل الضمير او
معطوف عليه صلة او عامل الخبر او موصوفا نحو زيدا ضربت الذي يضربه ورجلا يضربه لو سلط
التسليط بان كانت ثمة جزء اومثاله ليس في اكثر النسخ بل ليس في نسخة في كتب وانما لحقه غير
ليدخل فيه الامثلة لا اخر فيه وبحكم انه يقتضي التسليط بعينه او ملازمه فلا حاجة في هذه الحال الى
وتقييد النوع اي المثل بالعوض وجه ووجه اخر ان يجيء الاسم بعده فعل او شبهه فعل لا يعمل عليه فيما قبلها وذلك بان يكون الاسم فعل

او مصدر او صفة مشبهة او مصدر اي الجار مصدر الكلام كما ذا هو اتهما ولم الابتداء او ما داه من حروف
النفي نحو ان لم او لا او بانية صلة او صفة او مضاف اليه واقعا بعد فاء السببية ونحو واقعة
موقعها اما الجزائية ان زايدة او غير واقعة في موقعها يلي زيد تقديم ما بعد ما نحو قولك واما بجملة
ربحك فحدث في تمام التقدير ما يكلم من الشيء فحدث له يتم ربحك فجعل ما في حيز الخبر اسما او جعل جزء الجزء
جزء او صفتها انه قد علم تمام الخبر ابعد تمام الشرط سهوا الكلام استغيد كلام الشيخ الرضي وهنا
بحث وهو ان زيدا انه زيد ضربت غلامه كيف جعله من اخوات [illegible] اي اشتغال التعلق الغير ما نحا
عن العمل فيه بلا فساد المعنى ما في ابتداء اخوات [illegible] لم يقع على زيد لا يقال [illegible] المعنى غير مانع عن العمل صورة
لان نعمل فيه [illegible] مثل كل شيء فعلوه في الزبر [illegible] لانه يتغير [illegible] المعنى في التسليط [illegible]
فبدل التسليط ضرورة ربما لم [illegible] ما اول بهذا التقييد [illegible] وسابقة واحد كما قال الرضي بان التراد في
نيسابقه لانه التراد حرف انما [illegible] في المعروف باللزوم ولو بواسطة كما ان قولنا السماع
منصوبات بمقدر نحو زيدا اخاه غلامه ضربت [illegible] زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه
ولا تتجه هو الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل
مع تقدير متعلقه فنقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه [illegible] الفعل
اي الظاهر تفسير الفعل المقدر والمعمول الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجازاة مع المتعلق نحو زيدا
مررت بغلامه وجوز ايضا في [illegible] القسم الاول تقدير فعل الملابسة [illegible] بفعل [illegible] لا بالنفس
كما ذهب اليه بعضهم كما لا يخفى انما [illegible] الصورة الاولى يجوز ان يعتبر الاسم المحذوف [illegible] يتكلف بان
يقال انها مساوية [illegible] افعال [illegible] لانه [illegible] واهنت ولابست واما الصورة الاولى
فغنيها

١٩

ففيها اشكال اذ الكوفيون [illegible] فعل ظاهر المفعول واحد [illegible] بالاضمار متعلقة بواحد على طريق التبعية
بان يقع احدهما بدلا [illegible] فكان الكشي [illegible] الاولى لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه
مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول [illegible] لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم
الفصل بالجملة [illegible] الاضمار قال [illegible] الى الشبهة انه في مواقع [illegible] في ما دون النظائر
[illegible] قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن من هذا الواقع ويختار الرفع ابتداء
[illegible] تقدم عامل [illegible] بالابتداء [illegible] [illegible] رافعه فعل كما اذا [illegible] فعل [illegible]
اختيار الرفع القرينة [illegible] فلان الرفع اراد [illegible] تقوية جانب [illegible] كانت [illegible]
او اختياره على الرفع المساوية له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة الصالحة [illegible]
في مثل [illegible] ولان انتفاء القرينة المطلقة [illegible] عن وجوه الرفع لا اختياره ثم لو جعلت
[illegible] عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه نظر [illegible]
عن الحذف [illegible] الذكر كان الاصل [illegible] على تقدير الرفع [illegible] خلاف الاصل [illegible]
الخبر جملة فلما [illegible] انه [illegible] الخبر [illegible] الجملة [illegible] [illegible] الحذف المسند
المسند اليه وفيه انه يلزم [illegible] في مثل زيد ضربته من هذا الضابطة وانه [illegible] الضابطة
[illegible] كما قال الرفع قرينة الرفع التي لا تقع قرينة النصب [illegible] منها [illegible] فقط على
ما ذكر [illegible] اما وافاد اللمحات مع عمر [illegible] مع الخبر [illegible] لا انتفاء ما [illegible] اختيار
النصب الاول انه [illegible] بعد [illegible] الجملة التي [illegible] فعلية او مع [illegible] الجملة استفهامية فعلية
نحو اما زيد فقد اكرمته [illegible] اكرمته لان القرينة التي تقوي جانب النصب هي التناسب في التطابقة كما مر والنهي والدعاء

نحو الطلب بل لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسلط
على الكلم فان الرفع يقتضي او ان الجملة الطلبية واما يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى
ان اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السماع من الحذف
لكثرته ووقوعه في كلامهم فان اراد بلزوم الاسمية او لزوم الاسمية في غير هذا المواضع يرد وجوب
النصب فيها بعطف جملة ولو بكلمة وبل على جملة فعلية حقيقة او حكمية كرأيت زيدا وعمرا رجلا
فعارضه او هذا اقتضيها فان الاسم العامل الشبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه الجملة الفعلية الجملة
التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا بنون فعل التعجب بمجرده وبكرده من العروض لاعتبارها بالاسماء والظهر
ان الجملة الثانية من المثال المذكور مع اعتراضية لا عاطفة والازم عطف الخبرية على الانشائية
ولا يعتد بمعمولها ما عدم تقدم معمول المااثبت بحث لانه يختار الرفع في اسم استفهام اذا كان
بعد الكلام المحدود واما اذا كان اسم مجرد بعده كقوله زيدا ضربته كان حكمه حكم من كان من
الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او معنى الاستفهام لم
لم يصح لما ذكره فيه ما كان يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به وسهل ان فرق بينهما
وكذا ان الفصل كالبطال للفعل فان لم يجد فعلا سيبويه كما في اما زيد فاخرج واذا وجدته فعلا تو كرت
العامل التقديرية فلا يرجى الا ان يعاقبه ولهذا قبح هل زيد خرج واذا الشرطية كما ذهب
اليه في الافضل صاحب الكشاف فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها فلا
لما جرى فانه ذهب الى ان حكمها حكم اذ الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية الدالة على المجازات
لكنها قاصرة عنها فانها لا تستعمل معمولها على فاعلها مع حرف قطع كعطف وجيه وحدها فيها فان حكمها حكم في ان اذ هي
مواقع

مواقع الفعل وانه لا يثبت المدعي لجواز تقدير فعل رافع نحو قال في اذا زيد يقيد اذا قيل زيد يقيد ويحكم
ان يحال الاول بطابقة المعلوم وفيه ما ذكر وعنده حذف فانه يعطف عطاء في الامر المتعاطف
الحروف للفرق بينهما تحقيقا للبس وتوجيه فان الاول انما يحكم عنده تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والاكثر
عنده جيان البعد ورفعه مختار كما كان فيه خلل لان اللفظ اخذ راى ان يكون خبرا ووصفه كان
الاول من يحل على الخبر لا فيه الفائدة الزائدة وهو خلاف المقصود وقال الشيخ الرضي ما حاصله
يرجع الى ان للفرق بينهما كونه خبرا او صفة لان المراد بالشيء المخلوق لاطلاق الشيء لانه يتناول
للممكنات الموجودة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق فبالقدر
وفيه نظر لان الاكثر يتناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن
سلم تناوله للمعدوم جاز قول انه يختصه بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقدير الثاني لان تخصيصه بالموجود
عام في الواجب وجبرانه ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى
كل مخلوق بالقدر والشبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق له لكنه على العموم او بحسبه الواقع عند المعتزلة
فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود ويشتق الرد ان الاختيار قبل ما مع معارضته بالتوجيه
المعطوف عليه ايضا لانه في حذف الواصل معارضته بالتوجيه لا يقال عدم حذف العائد صحيح لان فلا
نقول ليس في المثال زيادة حذف العائد بل زيادة الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمه بان الخبر
لا بد منه مما يدل اذا كان جملة في ذمته هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك السكاكي في الجملة الاسمية
الصدر فعلية العجز معطوفا عليها او على خبرها قلت هذا باعتبار المنتهى اذا جعل الجملة خبرا لما اذا
جعل الفعل وحده خبرا او اعتبر بشاهد الاستتار الذي هو الضمير بعد حذف الشرط ومن حكمه الاسم الذي

ثم الشرطية والاستفهامية جوز الخليل فيهما التخفيف لوجوب دخولهما على الفعل
قال الشيخ الرضي لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني مما
يليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بالافعال الا ان
بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كما ليت
ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا
للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان الجمهور فصل
انما ان حصل يجوز بعده الخفض ان يكون مبتدأ فانه ان حصل ما عليه قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان الفعل الواقع بعده مشتغل عنه بضميره لا ان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال
عنه بالضمير الاشتغال من نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار اشتغاله
فذهب الى المصدر المدلول عليه بالفعل يعني وكذا يكون المصدر النائب مناب الفاعل
مخصوصا فيكون تقديره زيدا الياب الذهاب الاظهر ان يقال يلاب الذهاب به وفي هذا
احتمال ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبتدأ الصفة لموصوفها
مع المحمول ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم كذا قدر عامله بشرط التفسير كما يقتضي
من عامل موقع الاسم المشتغل به عن المفعول الاول ان احد واقع من اسنادك المقدر مقام
الفعل من اسناد المفسر وزيدا فما ان زيدا ضربته واقع عن ضربت المقدر موقع الضمير في ضربته
المفسر وان التقدير في ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي
بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا اياه وان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان
نسبة

نسبة زيد الى يلاب شيء هو الذهاب لنسبته به الى الذهاب لا ان سند اليه وزيدا انطلق
واجب بالابتداء لكن اذا ذكر الفعل ففيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر
المتعدي لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل كما اخبر
او مبتدأ او ذلك لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر بين كحيث
لا يقدر انه لا يترك شيئا كبيرة ولا صغيرة فالظاهر انه لا يمنع الفاء كسب الخط
حوار في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك فكبر
ثم بعضهم ذهب الى انه بمعنى يكون الزانية والزاني الواو اما للعطف كما كل
شيء فعلوه فيكون التقدير كذا الزانية وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط
تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي مما نقص الآية جملتان تعليل
اخر ومعطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله
الفاء بمعنى الشرط المشبه الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية اي بتقدير العائد وقوله
جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة ليس لها محل من الاعراب عند
المبرد قبل ظرف العامل الظرف المقدر والظاهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر
كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر ويوافقه قوله تعالى
ان الدين عند الله الاسلام ومثل هذا الفاء انما قال
مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها للغرض
كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها

اذ الزانية آه توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه
لعدم احتياجه الى الاضمار ولهذا قدره المحققون فيه انه يلزم
ان يكون الانشاء خبرا مبتدأ محذوف المضاف او خبر
كذلك والتقدير حكم الزانية والزاني كما يقال
في الفصل والباب ان يثبت نقاعه ان ماوه كذلك
باربعة شهود او بالاقرار وقيل به زيادة وما بعدها
ابتداء الكلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال
السببية بعيد او للتفسير لان اجلدوا ايجاب والايجاب
متضمن للوجوب الذي هو الحكم وجزء الجملة اه يجوز
ان يقال ما بعد تمام التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة
موقعها لا يعمل فيما قبلها واختيار النصب اه يعني ان
الشرطية اشارة الى قياس استثنائي يستثنى فيه نقيض
التالي لتثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد
وسيبويه وانما حمل على ذلك اذ لو حمل عليه لكان
معناه اختيار النصب واقع على بعض النحاة بر لكنه
غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ
به لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير

لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيقا وقت وهو اضيق في القسم
الثاني منه ولهذا لا يذكر المحذر منه ووقع في اصطلاح النحاة نقل الى
ما يفعل التحذير بكونه محذورا منه او محذرا منه تعريف اسم عمل فيه
النصب اشارة الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل
نعم بتقدير اتق الا انه بالقياس اذ يقال بانه بدون التقدير ليس
تحذيرا انما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اماه او منه والظاهر الحكي لا
مضافا الى المحذر طرف المحذر الحكي في الاغلب الا مخاطبا وقد يجي متكلما نحو اياي
وان ... وسيبويه بتقدير نحو لا تحذف زيد غيره بتقدير نحو حذر خطاب والاولى
كذا ذكره الشيخ الرضي او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او
مضمرا اسما كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غايبا او
على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي فقط او ذكر المحذر منه نظرا الى
ذكر مصدر نفي عطف على قوله معمول بعدم حيث المعنى الا انه يقدر
في الاول مضاف اي بعد ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من
انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة
المجهول وليس بوجه لان اوهما انفصالية اي ليست اضرابية
فينبغي ان يلهما مثل المذكور قبله والمذكور قبل المجرور وما يليه جملة
والاجازة المى لفت اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو

المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله معمول حذف لزم ما ذكرنا من
المحذور بل جعله معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير كشف الحين او يجعله ... لانه
للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل
التحذير لان التقدير بعدم الوضع فيه ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل
التحذير او يجعله معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة
لا بتأويل العطف بادرة الحدود انما يصح لو كان مصدرا لمحذوف ولا للعطف
يفيد اشارة الى تعميم المحدود وليس المصدر ههنا مشتقا ولا لبهما الاتام
نقول لما كان التعليق باسم المعطوف باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه
في الحقيقة فيبقى قوله لا مشتقا ولا القسمين فان قلنا نعم او قلنا بتقدير
العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضمير فيه ذكر وجعل المحذر منه
بدلا منه في مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي فان المعنى الاصل
اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس
مفعولا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس
لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله
مقدر فصار منفصلا ثم قال ولا ارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى
عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد بعاد العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل
والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا ... ولا يخفى ان قوله غير صحيح بمكان اذ يحتمل في اتق

يعني

يعني تبعيد ويكون التقدير اتق مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه معنى
التبعيد تكلفا لا يحتاج اليه في تقدير بعد ... لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء
هو الحذر عن زيد لا الحذر عن زيد من الاسد فالصواب ان يقال ... ان يقال ان المراد
تقدير اتق وكذا ... فان المعنى بعد نفسك مما يوذيك فيه تأمل لان نفسك محذر منه لا
محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يوذيك واللهم الا ان يقال
ان المراد ان الشخص من نفسه والمحذر منها الشخص الا ان يقال المراد ان الشخص
في فرد المحذر منه في الحقيقة هو الشخص وهو نفس محذرة بالكاف فان الكاف
صح هذا المعنى فان قلت هذا الجواب لان الحرف موضوعة بجملتها كونها
مع الجملة التي بعدها في تأويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف فيباب لحذف حرف الجر ولا تقدر اياك الاسد اما قوله
ان ... اياك اياك المراء فانه فلضرورة الشعر او لان اياك اياك في باب الاسد
الاسد والمراء منصوب بفعل اخر اي احذر او لان ... تأويل الا ان ...
فلم يثبت ... ابو علي في قوله ... ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
... وقلت ... المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه ... كذا
وهو نصب الاسم ... على الاولى ... ما فعل فيه اي في شبهه
... اي نفسه او الاسم ما فعل فيه ... اي حدث وهو الفعل اللغوي
... مذكورا ... تضمنه الدخول او مطابقة ... بالمطابقة ... على المفعول بالاصالة وبالتضمن

قوله وماله المعنى ... يدل بالتضمن على المعرفة اي بالتبعية فدخل المعنى الالتزامي لانه داخل في معنى التبعية والمعنى الاول لا يكون مطابقة وتضمنا والتزاما بل يفهم الفعل
اشارة ... مستقلا عرفا في معنى فعلت ...

قوله ما فعل فيه فيندرج فيه المذكور المستعمل في معنى الالتزامي وماله المعنى
اذا كان العامل مصدرا او معناه ... فلا يعتبر في التعريف قيد الحيثية فيه كما لو
اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب الفعل اليه بكلمة في فلم يحتج الى اعتبار الحيثية ولو اريد
معناه الحقيقي لا بد من الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة
الفعل اليه بكلمة في ثم يصير قيدا باعتبارها ... لا يقصد بقيد القيد الاحتراز
عن شيء ولم يقصد الاحتراز بل جاء به ... قوله من زمان او مكان قد يجعل المصدر
حينا بحذف المضاف او بجعل المصدر مجازا من الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل
ودلالة الظرفية والظرفية وقد يجعل اسم مكان كما في اطلعت في الشمس ... مكانها
اذا اريد بالشمس ... او في مكان اشرقها اذا اريد بها الجرم ... الى قسمي المفعول فيه
اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بيانا على ان ... على الظرفية الحقيقية
فلتب كلمة ... مجرورة معمولا فيه ... مكانا او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من
الزمان ما لم يعتبر له حدود ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل
والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان مبهما جعل المبهم راجعا الى المكان والاولى
ان يجعل اذا كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم تحتج الكلمة الواقعة خبرا الى
عائد لان عائد المبتدأ عائد الخبر ... وفسر المبهم بالجهات هذا تفسير المتقدمين و
اما تفسير غيرهم فهو ما ذكره ان المبهم من المكان هو نكرة والمحدود منه هو المعرفة
وفيه ... بانه نكرة ... كما قال الفاضل
الهندي

٩٤

الهندي في الارشاد ... الجهات الست لا يتعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثلها
ومنهم من فسرها بمثل ما فسر المبهم والمحدود من الزمان ويدخل في المبهم الجهات
الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز
النصب الا ان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكنف وذرى لا يقال
فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل و
باب ... كل منها مجرور عندهم فان المقادير ... كالفرسخ والميل منصوبة
قوله وحمل عليه ينبغي ان يذكر امر المقادير المسموحة ... فانها منصوبة اتفاقا
قال الشيخ الرضي ينبغي ان تحمل على الجهات الست لشبهها بها في الانتقال
قال تعالى ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا ولا موضع بل يكون على ابتداءه
وانتهاءه كتتبع الخلف قداما واليمين شمالا ... ولفظ المكان ...
الا يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكانا كذا قال الشيخ
الرضي اسم المكان الذي ... ليس زائد الى حال مشتقا من حدث بمعنى
الاستقرار والكون لا ينتصب بالدال على كون ... ومما ينتصب المكان المختص
وهو دخلت وسكنت ونزلت والا لم يكن كذلك فلا ينتصب
الا ما ينتصب المكان المختص ... وما بعد دخلت كذا سكنت ونزلت
قوله ولا شك الا بمعنى الدخول لا يتم ... في صحة ... لكان عن كلمة ... هو
الذي هو الخروج ... الشيخ الرضي على ان الدخول لازم يلزم كلمة في في غير المكان وجواز

وكذا ظرفية المكان وبين الدخول فعلا والفعل من المصادر اللازمة على الباد وبيوم حصيد
لمحو وجه وهو لازم للحجي انه اذا كان يدل على نفي التقدير والبطلان في التفصيل فانه
ما يجار رافعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يجار نصبه نحو ايوم الجمعة واه ايوم الجمعة سرت فيه
ومثال الحسن بالصفة كلا يوم صمت فيه في الصيف فان وما يستوي فيه الامران
نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه نحو
ما لا عمل فعلا اسما هو عامل على الفعل معه كمتقدم اما بسبب التقييد او بسبب التقييد
وقال الا انه يراد بذكره صدره لا يحال بخرج المفعول له المجرور نحو حيث للسمن لان العامل المفعول
في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل فانه معه
مما والجار بمنزلة الهمزة التضعيف قال فان التأديب انما يحصل بالضرب ان طلت
كيف يحصل التأديب بالضرب وترتب عليه منه كما هو الحق كسب الكلابات فلما اراد ضرب
ما يتضمن التأديب اعني التأديب قال الشيخ الرضي العلة الحقيقية لم يجب
عنه صحاة ذلك وقعدت المحة جبنا فيقيل لو قال وحاربته بحي انفسا اريد المقام
المعارضات للزجاج واظهار المجلاة فرمه يحمل انه يقال فيه تم بعض عليه وتنبيه
على عدم ثبتها والاكتفاء بكلا قدر الامر بحوقر القائل انه او القول بكون المفعول له مفعولا
مستقلا كما هو المفهوم من الكلام كالف هلا كقول الزجاج قوله فلا ما لكن جاء
وظلاما للحجي فانه بمعنى حال فيلزم التنكير فتوكلنا فانه بمعنى مصدر لما ذكر من مفعولا
عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما ان ضربته تأديبا فان معناه ادبت بالضرب تأديبا فقوله وجنت في القعود
عن الحج

٩٥

عن الحج به حيث فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بسبب التقبيح فكيف
يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة
بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالنسبة الاثر المترتب على الكيفية
النفسانية وهو الاقدام والحق ان فيه وكن مخالفة من وجه آخر وهو فيما من فرع
تأديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور والمذكور
المصدر دليله لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه
على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورده
المحقق ايضا بان يعني ضربته تأديبا ضربته للتأديب انما هو وهو لكن للتأديب ليس بمفعول
مطلق وكذا ان ادبت الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل قبل ابا وفيه المجهول
موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك الشيء
اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله الى اتحاد
فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط هذا وهو الذي يقوى
في ظني وامكان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على الرضي في
نهج البلاغة فاعطاه النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية و...
ابليس والمعطى النظرة هو الله والاستحقاق للكون ... الا الاستتمام عطف حال الفاعل
وبين الاستتمام على حال المفعول ونحو ... ومعارضة ... على عدم المعارضة
في زمان القعود وهو الزمان ... هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب ...

قوله ما هو محل التاكيد الا لانه اذا جعل معه قائما مقام الفاعل واسند اليه الفعل يحتمل ان فيه فائدة وعدم التاكيد واذا
اسند الى المصدر الموكد لا يكون فيه فائدة وعدم التاكيد لان الفعل يدل على المصدر

قوله بغير تخصيص ولا تاكيد فيه لانه يعني
المصدر بلا تخصيص يفهم من الفعل من غير
حاجة الى اسناد الفعل اليه

لانه قد يجيء معرفة نحو الغالب فيه التنكير كما ان الغالب في المجرور التعريف قوله او
زمانا وجود احدهما بان يكون احدهما اول الحدث او بالعكس او دونهما وكلاهما قوله لانه ينهض انه انها
قال بعض انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة لا يظهر فيه فصده ولهذا على الكلام
الحذاقة قوله منع وفي بعض الحواشي ان هذا الجملة ما هي محط الفائدة
قائما مقام الفاعل لخلوه عن معنى اعتبار الضمير راجعا الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر
نائب مناب الفاعل من غير تخصيص قوله وقد قيل بان العبد والتزوان حال قد سماه في الكناية
العبد كالوحشي والاصلي والتزوان الوثوب ومنه قد سماه في الثعلب التعيوب برجستان
قوله كما ان المعمول شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى انه عمر اذ فو كي ضربت زيدا وعمرا
انما قال لا يفعل معه مشتقة ما قاله نحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول
بلغتك قوله المنسوب للمادة الخشبية في العلوان وصل اليها لي
قوله ارتفع من المادة الخشبية بقدر ارتفاع المادة زيادة قوله
الاخفش
المراد بالمصاحبة لمعمول الفعل الى اخره فلا يجوز ان يقال زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش
لا يكون فيه المستقل لا يتعلق بهم ما قولت سرت والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال
المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان قوله او مكانا واحدا المشهورة
الاكتفاء بموافقة الزمان قوله لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قال قدس
سره في الحاشية قوله اعلم انه مذهب

الجمهور

الجمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو
في كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصب في كل رجل وضيعته وقال الاخفش
منصوب نصب الظرف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت حرفا اعطي النصب ما بعدها
قوله واصلها واو العطف ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله في مصاحبته
انما قال ولا على مصاحبه فلان لا يعرف قال الشيخ الرضي لان اصل الواو العطف مقام تقديم
المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على المعطوف عليه على عامله اذا
تاخر عن المعطوف عليه قوله فصاحب المعية لانه في المعية زيادة اجتماع قوله وجد فعل
كان تامة فقوله لفظا خبر او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تامل قوله فعلى
لو جوز العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل
عنه نصبا حيث ارادوا المصاحبة وفي المثال المعروض لا يمكن النصب بالنصب على المصاحبة
لان النصب في العطف الذي هو الاصل قلت فاذن وفي المثال ليس فيه
ولكن ها هنا فلا حاجة الى تركيب لم يجب فلما كان الحكم في الاختصاص والا فعل
تقدير العطف قوله فان العطف فيه ممتنع وذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة
قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة
قال الشيخ الرضي لمجادة ثابتة ويجب النصب على المصاحبة ولهذا اجوز النصب
اختيار العطف وقال الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا قوله
ان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون لا الضرورة واما في السعة فيجوزونه

بتكلف وذلك باضمار حرف الجر ومع انه لا يخلو عن ضعف قال المحشي سلمنا انه يقال التعجب
نظرا الى لزوم التكلف في العطف قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف انهم يقصد
النص على المصاحبة وهو الاولى لما قال المحشي لورود مثله في القران كقوله تساءلون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة واما حكمها بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى الفعلي في
المثالين الاولين يعني كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل معنى وفي الاخير ايضا شان
كلمة الاستفهام ذات من الذي بمعنى المقصد يحكي الفعل والصيغة فالاشعار على المعنى الفعلي
في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا لك وابيك ونحو ما انت وزيد فان
الاشعار فيها ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة
الاستفهام بالاخر في المثال الثاني والمحشي لم يفرق بين هذه الامثلة في الحكم وان الشيخ
الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخرين وبين الاخرين لان المعنى ما تصنع وما جاءك
بمفهوم الجميع السابق كان رأيه قدس سره بقولها انا ما ملكها ادركك لانه قوله
فما لزيد وعمرو وفي محذوف تقديره وكان فعلا بالزيد وعمرو وان العامل المعنوي مع جواز العطف
مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه حالها المثالين الاخرين وكل قضية متضمنة لحكم
القضية متضمنة لاحكام مجهلها حكمها بمعنوية العامل في تلك الامثلة الحال من حال
الشيء يحول اذا انقلب وانما سمي هذا القسم حالا لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا ما يبين هيئة
الفاعل الهيئة في الاصل الحالة المحاذاة للمنتهى لشيء كذا في المغرب وههنا المراد
ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحقيقها وهي الحالة المحققة او بحسب تقديرها وهي كالحال المقدرة نحو قوله

لكن ماله فلو ههنا فالذين اعتقد ربي الحق وذكر فيطا منه الشيء فيما وقع قوله لكن
ومثاله بالمعنى ان مقدرة نبوته والتقييد في اعم من ان يكون باعتبار حال نفس
الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض جاء زيد وابوه قائم كما يرد
النقض بنحو كلمة انيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في وقعه انه قال في بعض
حواشيه ان زيد قائم بين هيئة لازم الفاعل او المفعول اعني زمان الاتيان وقد استخرج
كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة
لزمان زيد الاتيان بل وان زمان الاتيان لما كان مباينا معا رقائم فاعل الاتيان ومفعوله
لم يلائم حصول الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه لانه ظاهره قال الشيخ الرضي
الحق ان الحال على ضربين منتقلة وموكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة
جزء كلام يقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي هو في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول
او بما يجري مجراهما وبقوله لا جزء كلام يخرج جملة الثانية في ركب زيد وركب معه ركوبه
غلامه اذ لم يجعلها حالا وحد الموكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة وقوله غير حدث
احتراز عن نحو رجع رجوعا قوله من حيث هو فاعل او مفعول قال اي على انه حد
هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول كونه قائل نعم انها تدل على هيئة
الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما فقوله لا يجليه اذا تواضعت حالا للفاعل
والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفا
فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان كقولك هند احد
ومثل راكبا من غير المتكلم ومصعدا من زيد اي وكل واحد منهما يلي صاحبه والمصعد النازل من الاعلى الى الاسفل والصعود

وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا

ويجوز على ضعف حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل لسبق احدهما الى جنب صاحبه

هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حقها اي الحال المفرقة ان يرتب على حذو ترتيب

صاحبها قوله لفظا او معنى تمييز عن العامل او المفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار

اليه الشارح قوله لفظيا بان يلفظ [illegible] الى هذا التفصيل العامل قوله فكانه

العامل او المفعول [illegible] فتنتهي [illegible] علاقة اتحادهما واما قوله فكان

اي في المضاف اليه لان الداخل في الذات [illegible] في حكم الذات قوله وهو قريب [illegible] وافق

لما قال بعضهم جواز الحال عن المفعول [illegible] المصدر بلا تأويل والجمهور جوزوا الحال عنهما

لتأويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو صح ذلك لزم جواز الحال عن المفعول [illegible]

قوله وزيد في الدار قائما مثال للمعنوي الملفوظ [illegible] توجيه [illegible] المص جعله

ظرفا مستقرا لا للعامل المعنوي وبنى عليه ان العامل الظرفي فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام

اللهم الا ان يقال ان المص اعتبر عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الحي لا يجوز

ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ [illegible] فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف

لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذلك لا يجوز عند الاكثر بناء على انه لا يجوز [illegible]

قوله في التنبيه المذكور قوله بلا اعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا [illegible] اليه

لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة [illegible] سواء [illegible] زيد [illegible] تقارب الاسم والفعل قوله

[illegible] العامل [illegible] التي تقتضي لفظية العامل والمفعول ومعنويتهما [illegible] توطئة لامتناع

تقدم

تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تفصيل الامتناع [illegible]

اراد ان لا يفصل بين مباحث التقدم والالحاق المناسب [illegible] بذكر ما هو توطئة [illegible] عقيب

ذلك التفصيل قوله وهو [illegible] كاسم الاشارة [illegible] والاستفهام والنفي والا

والا ان والحروف المشبهة [illegible] ورود الاستعمال [illegible] والتمني والترجي قال الشيخ

الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا [illegible] فهو العامل فيه

بحث لان [illegible] ليت [illegible] وجعلت [illegible] كان المعنى ليت [illegible]

راجع [illegible] او ليس المعنى [illegible] فتغير راجعا

قوله وكانه [illegible] وزيد كريم [illegible] اداة التشبيه قوله

لان النكرة قبل ولان الى الجواب كيف والسؤال [illegible] المعلومية [illegible]

جاب [illegible] ان يكون معلوما [illegible] باعتبار [illegible] مجهولا

باعتبار [illegible] نكرة موصوفة [illegible] مخصصة [illegible] موصوفة [illegible]

بالاضافة [illegible] الاستغراق [illegible]

النهي او النفي او ما بمعناه [illegible] جعلت [illegible]

الاستفهام [illegible] الاضافة [illegible] العامل [illegible]

[illegible] لو جعلت حالا [illegible]

في المقصود [illegible] بالاضافة او بالوصف

او واقعة في حيز الاستفهام لانها [illegible] النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب قوله او بعد

الا نقضا للنفي لم يغير قدس سره في تعليل صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون

صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة كاستغراقها

او في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى

قال او في قوله بعد الا نقض لا لحكم اي لا من الا بانه يكون بيانا لقوله بعد الا ويأتي قوله

مقدما عليه تبيانا لما في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف هو ضمير الحال او تنبيها على المذهب الغير المكرر

ولا يخفى انه لا بد من اعتبار ما يصحح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا

اي الحال عنها ثم قال او قبلها الا كان اما لي في النقص لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبلها

الا الداخلة على الحال ليبطل الكلام فلعله قال ذلك للاختصار واما قال نقضا للنفي

لان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا

قال المصنف انما في التنكير صححها لان الا لا تقع ما بعدها على قبلها فلا يصح ان يكون

الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا او مقدما عليها

اي الحال انما في التنكير لان التقديم يوجب التباسها بالصفة وبكل قوله وصاحبها

وهي ما العامل فالنسبة بين المبتدأ والخبر او معنى فعل استفاد من قوله معرفة اي

تعرف مما العامل ولم يرد هنا قال قدس سره في الحاشية الذود ولم يتفق على نقص

الا فقال قال قدس سره في الحاشية الاشتغال الخوف والنقص والصاد المهملة والعين

المعجمة من نقص الرجال نقصا لم تتم مراده انتهى في الرواية نقص

... تمام ما رسيد ... الا ... فما ... في هذا العطف

قال قدس سره في الحاشية العطف ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ

بعد ان شرب ... حوابا بانبده ... مررت به وحده قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر

وحد يحد في الحال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ

وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة

قيل يجوز ان يكون الحال اسما بيانيا حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في ام

الصلة ... جهدك ... قال قدس سره في الحاشية ... بضم

الجيم وفتحها الاجتهاد وقال الغزالي بفتح الجيم المشقة وضمها الطاقة ...

كل واحد منهما ... وتأويلها على وجهين قال الشيخ الرضي قدس سره

الحال المعرفة هذا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها

على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا ... وتأويلها ... معنى

النكرة كمررت بهم الجم الغفير اي كثيرا سائرا ... الارض ... الاول

فالاول اي اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلاثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم ... الكلمة

الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة

اي مجتمعين في المجيء تأكيدا لما قبلها ... اذ هي ... لافعال او صفات

ارتوكة ومنفردا اي ... في الاول ... الشيخ الرضي

... معارف موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة قوله

لان ... صاحبها والحال مفردا ولو كانت جملة وجب الواو لا التقديم ...

وزيد راكبا منكر فيتخصص فيه ما الفاعل او عن المفعول به وكل منهما متخصص
بالحكم المتقدم فلا حاجة الى التخصيص اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا بد من التخصيص كالحمل
بالقياس الى حكم آخر ولكيلا يلتبس بالصفة فانه يبعد الالتباس لو كان منكرا في بعض الصور
التقدم وان كانت النكرة مخصصة بحيث لا يتحقق الالتباس لم يتقدم على العامل المعنوي
دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصدرها بالواو لمراعاة اصلها وهو
العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف الصدر او لام
الموصوف دون سائر الموصولات نحو جاء الذي راكبا جاء او قائما مثل زيد قائما كعمرو
اعلم ان الدال على هيئتين فصاعدا قد يدل على هيئتين معينين نحو ضارب زيد عمرا او
تضارب زيد وعمرو او زيد افضل من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه
يدل على هيئة مشتركة بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية هيئة ومحلها
التقدير بان يجوز انفلاق الى ثلثة بوجه كالمكان او الزمان او المتعلق كالحال او غيره
واذا اختلف باسم آخر وهما لم تتميز بالعبارة حتى يلحق كل منهما ما يتعلق به التزموا
ان يلي كل المتعلق صاحبه كما لا يحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف
وذلك لاجل دفع الالتباس والحمل على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم
الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا وغير ذلك سوى انه الكلام وقد يجيء قوله
كلام الظرف فالاعتراض قوله على العامل المعنوي كانه حال عن جمع لا يتقدم على الاحتمال
الثاني ويحتمل ان يقول اعتراضية بتقدير المبتدأ او ان واما اذا جعلت حالا فلا فانه يلزم حينئذ كما ترى الاشارة

الاول مما لا يلزم سوى الاحتمال الثاني وسوا ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي ان
في الجملة لا مطلقا لا نقول ان كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يجز ذلك
لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم
الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل اذا كان ظرفا او شبهه وحكى الفقيل البر
الكر بستان ار الكر منه بستان نجف حال والعامل بستان فتقول ولا على المجرور المشهور
منع جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما هو مذهب البصريين واما الكوفيون
فلا يجوزون تقديمها عليها الا في صورة واحدة وهي ما اذا كان صاحبها مرفوعا
والحال مؤخر عن العامل نحو سواء كان مجرورا بالاضافة استثني منه ما اذا كان
المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم
لكن على قلة نحو يعجبني حالا شابا يد زيد او نتبع قنيعا ملة ابراهيم حنيفا لان
الحال تابع او قيل لا يرد على قولهم راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه
محله قبل الفعل وانما امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقديمها
على صاحبها المجرور انه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع الفصيح تقديمها فلو
جاز لوقع بجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس
عما يضرهم ان قلت انه لم يكن ارسل مانعا انما صار ارسل آمرا فكيف يصح الحصر
قلنا اضافي لا حقيقي كما اذا جعلت حالا عن الناس لانه لم يبعث على الثقلين
ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير

لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مر من الاشارة اليه والتأنيث للمبالغة كما في الكافية وان
وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مختصة بفعّال وفعول ومفعال الا الرسالة كافة اي
عامة شاملة وبعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة
والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضاف كما صرح به الشيخ
الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مشتقا او جامدا قال
الشيخ الرضي الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف
بصفة هي في الحقيقة الحال كالاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى
انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا
اي مثل او شبيها ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط
فتجعل لكل جزء من اجزاء الجمع قسطا وتنصب الجزء الاول على الحال وتأتي بعده بالجزء الثاني مع
واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم وهو ما يقع منه تفصيل
الا انه يقال ما يقع منه نوع مفصلا قال في العرف بعته هذا التمر اوله [illegible]
طلعا ثم خلالا بالفتح ثم بلحا بالتحريك ثم بسرا ثم رطبا ثم تمرا وهو ما فيه حلاوة ولا
ولا حاجة الى تأويل الاسم بالمسمى اذ الكلام ههنا اشارة الى المعنى لا الى المسمى
كما يدل عليه اشتقاقه اماله الكلام اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتأويله بالنفع [illegible]
وغير النضيج او المدرك وغير المدرك لانه اذا تعلق بشيء واحد قد يتصف بشيء
ذكره في شرح الكافية وتقع جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها
اعراب
الحالية

اي الحال ويلتزم تنكيره لوقوعه مقام الحال ومنه الحال في بعت الشاة [illegible]
بدلا من النقد بالنقد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم
بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
مقرونا فحذف [illegible] قال الشيخ الرضي الجمع [illegible] الاصل نحو
الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال قيد لتعلق الفعل
بالفاعل او المفعول لوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه
وربطها بالضمير والواو لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى رابطة وهذا لا
يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او صفة لان الاصل فيهما عدم الانفصال و
ذلك لوقوعها بعد الاخر وما سمي الادوات بكيل وما جاء الا وهو ضمير فالاسمية
على حكمها بالجملة المصدرة بليس لان ليس للنفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف النفي داخل
على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو
قليل لانها تدل على الارتباط في اول الامر لانها في الاصل للجملة المستقلة فهي محتاجة الى
الربط الى الحال والمضارع المثبت بالضمير وحده الواقع حالا الا اذا كان معه حرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما لمشابهته المضارع المنفي والمجاز بلم ولما كالاندلسي
فانه قال لا بد فيه من الواو واما مع الضمير قال الشيخ الرضي انتفى المضارع بلفظ
ما لم يدخله الواو وان انتفى المضارع بلا يلزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو
لئلا ان يذهب التحقيق على ذكره السيد الشريف وبعضهم بها كلام بعيد عن التحقيق فجرحهما لانه ذكره قول

قوله وقد يحذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد ثمن او غيره
مقرونة بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا صاعدا
او ثم ذهب الثمن زائدا هذا في الازدياد وتقول في غير الثمن قرات كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا صاعدا
او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والصعود وبين شكال المؤكدة
اه اما التقرير مضمون الخبر وتاكيده واما الاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان
الحال مطلقا قيد للعامل تم هي على الاكثر يراد انها قيد بحسب العبارة والتصيد
اراهعه [illegible] التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى للتراخي [illegible]
الحقيقة [illegible] ثم تعالى [illegible] الا في حال كونه
عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو معلوم [illegible] ثم قال والاولى عندي ان [illegible] ابدا
ما كان سواء العامل معنى الجملة كما انه قال العطف مليكا ابوك عطوفا وذلك المعنى [illegible]
نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة
ولا على احدهما او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحقا منتصبا
بعيدا في التحقيق والاثبات ولاحقا بمجرد المعنى سوى التحقيق وكلاهما بمعنى اللغوي
بها اراد انه بيان ان متعلق التحقيق في الصدر ثابتا ومتعلق الاثبات في الصدد الاخيرة
سوى الاب من حيث انه اب لاداته اذ لا معنى لتعيينه واثباته فقال ان تحقيقه ابوته لكزاه
قوله اي شرط وجوب حذف عاملها او شرط في وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحال المؤكدة
قد يكون

قوله مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا [illegible]
المؤكدة بالجملة الاسمية باولى امثالها بالمصادر فيجعل قوله مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما
يجي صيغة الصفة مقام المصدر التمييز ويقال له التبيين والتفسير ايضا كما قيل وقد
ويقال المتميز لان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام ما يرفع الابهام الاظهر تفسيره
انه يقال له جنس [illegible] التمييز مبهم صالح للاجناس مختلفة متعارض تمييز بواحد منها
بالذكر والاصل فيه التنكير لان القصد بيان الجنس [illegible] واجاز الكوفيون تعريفه باللام او
الاضافة نحو غبن رأيه والم بطنه وسفه نفسه الحق نحو ذلك وعند البصريين ان غبن رأيه بمعنى
غبن في رأيه وان الم بطنه معنى ذو شكاية وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد
لان الاصل سفهت نفسه [illegible] الفعل الى الضمير [illegible] فصار بمعنى
سفه بالتشديد في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له العل الوضع شامل الموضوع
النوع على المجاز لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها معانيها الحقيقية وهي المعدود
والمكيل والموزون لا يستغنى عن تمييز وانما يستغنى عنها اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون
كما سيجي وهي فيها مجاز لكن المطلق فعرف ان الالة [illegible] كما ذكره الشيخ الرضي في ان
لفظ المستعمل لا يدل على الاثبات المطلق ويلزم انه يرجع ايضا بان الشيخ قد يقال في مقابلة
المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطارئ والمراد هيهنا هو المراد الثاني لكنه غير مستقر
بحسب الوضع بهذا ليس حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف العين بيان ان اطلاقه على خصوص
صفة منه مجاز وكذا يعيب به الاحتراز عن اوصاف المبهمات فقيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها

فيما بعد لا يقال في لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول
يجوز ان يقال اخذ المستقر لاخراج القرائن الاخر المعينة للمراد من المشترك ولا ابهام
في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا
الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز لا حال عنه وكذا الى في نحو جاءه
في صبر ارحلا قلنا لعل هذا منهم بسبب عدم ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم
رجلا ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه ساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور سو
المعنى ولا ابهام فيه الا الابهام فيما يوزن بها كما اشار اليه ويشير اليه قدس سره والا
من حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الموزون كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون
فانه في قوة قولنا ما فيها شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذوات المقدرة اما مضاف
اليها ما انتصب عنه او صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا او علما واما غير مضاف اليه
اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فنقول في كفى زيد رجلا او شهيدا كفى زيد على ان يجوز زيد بدلا
من شيء او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذوات المقدرة في هذين المثالين ليست
ايضا مضافا لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا اهو رجولية
او شهادة واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجولية او شهادة يرفع عنه
موجود من جهة الرفع كما ينساق الى الفهم وقال الشيخ الرضي انه من قبيل ما يفيد ان ما بعدها
مصدر ونسبة ما قبلها كما يقال ما فعلت عن امري اي بسبب امرك فالتمييز هاهنا عن الموزون
لا ابهام بسببه اوهم نسبة في جهة ان النسبة سببية كانك تنسب شيئا الى الشيء في الظاهر والمنسوب
اليه

اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة ان لم يكن التمييز لانه سبب لا باعتبارها
يستدعي التمييز وكذا المعنى في قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي يصدر
انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا الا ترى لولا النفس اسندت طاب اليه لم يكن يصح
نفسا بل كان يرفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا المعنى
قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له
بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ما يجيء ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما
في قوله تعالى طبقا عن طبق اي حالا بعد حال اولى وهو ما يقدر به الشيء وذلك كالمقياس
مشهور موضوع له لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله
تعالى ملء الارض ذهبا والماء قدر راحة ملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا واما نحو
ان اخا او سواك رجلا فمحمول على مثل لكن بالقضية ونحو بطوله رجلا وبعرضه ارضا
ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد وهو التنوين لفظا
او تقديرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع كعشرين
لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز فيه ليس عن ذات مقدرة لان المضاف لا يضاف ثانية
لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عطف وانما اضيفت مع حذف المضاف اليه لزم
المزدوج فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي فقد تم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويا لها
قصة وويله رجلا فان الضمير فيهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والنادر في التمييز

في العدد تبيانه هو نفس المميز واسم الاشارة مثل الراقود خلا فلا بد راقود نوعي از السمنة
وضم قار اندود كرده قال في الاساس الراقود كبان ممدود لا اهل قعرها ... تأخذ
اربعة وعشرين ماهاما فيفرد الى قوله ويجمع في غيره الفعلان راجع الى التمييز بغير العدد بقرينة
الاحالة وفي ذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد فمثال تمييز عشر نيا منون سواء كان جنسا
اولا وقصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن العدد
نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب جمعه في غيره وسوف يأتي اجزاءه او
ان ثبت تركيب اجزائه في اسم الكل او اذا كان له جزء واحد قلنا في ذلك لان الانبوبة جنس
مع انه ليس لها اجزاء ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قد يسمى مبني على التنزل والا
فالظاهر الجنس بفتح اللام وكسرها المخفي بالجنس الذي يحكم فيه بان الجنس يشهد بها سواء
المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس فلا يصلح التثنية والجمع قوله
نحو عشرين ثوبا اي عدد لعلك بارهه تعدادا او لجمع ان وجد التمييز نبه الا ...
مثال سبب السابق بنوع الجمع اراد شبه نوع الجمع لانه لا يعلم مثل عقد اضافة ...
للجمعي ان رضعان لو كان تمييز الكل نكرة ولو لم يكن تمييز الجمع ان يكون علما بل الكاف علم
فالقياس اسم اليمنى على تقدير ان لا يكون علما ومن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له
فيه بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم
حديدا وهو تنصب عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب
ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب والقصد غير القدر عن طلب التمييز واذا قصر عن طلبه لم يحتج
الى النصب

سواء كان

اي نص التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه اي ما يسبب ما هو طالب للتمييز
كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف
النسبة لكن لما كان في تلك الابهام مستتر ما الغوي ابهام في النسبة بحسب اشتمال الطرف ورفع
ابهامها التبعي مستتر ما رفع ابهام الطرف يصح قوله في نسبة والاضافة فيه تنبيه على ان مقابلة
هذا القسم للقسم السابق باعتبار انه هنا نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات سابقا و
ذكر بيانه الى بيع الارب ان نحو رطلا عندي جزء في التقسيم الاول مع ان التمييز فيه مذكور بهذا فافهم ما ذكرناه
في جملة او المصدر حمله الشيخ الرضي على ما افعل ومثله شبه الجملة وبهذا ما قال لا حاجة الى قوله او في اضافة
لكن المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على
نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك نحو حسبك زيدا اي يكفيك
زيد فكانه قال طاب زيد او ما كان مشتق بفعل وشبه فعل مثل زيد طاب نفسا وابا وكذا ما عطف
اعني ابوه او والدار في الاصل للتعجب قال الشيخ الرضي في الدار هي الاصل ما يدر اي ينزل
من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب
فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله ثم ان كان اسما يصلح اي قوله اللاتي هو
لتعلقه في هذه العبارة تشبه مشهورة ويرد لنقاض التشبيه الاولى بطاب زيد نفسا
فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصلح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد عدم صلاحيته بان
يكون التمييز بعد ما لم يكن نصا في ما انتصب عنه كما وكذا قيد بعدم التشبيه الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا

وأجاب الفاضل الهندي بأن نفس كي صلح أن يكون لما انتصب عنه بأن يكون معناه طالبيه
من حيث أنه نفس من النفوس صلح أن يكون للمتعلقة بأن يكون خطابه زيد من حيث أنه
نفس تعلقت به وهذا هو حاصل الجواب بتمامه انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان
للنفس جهة بمعان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنفس ليس الا بمعنى الاول
ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت
الشرطية صح يكون زيد حاصلا لم يكن هذا الجواب فيه [illegible] الا ان يقال انه خارج من هذا الحكم
لانه في حكم الصفة اذ يغني به عنها الكامل من الوصلية [illegible] ان يدفع الشبهة بان مادة
النقض لو كانت هذه المثال لكان الجواب كذلك ولو كانت المثال لا اول قطعا لو اريد بالنفس
القوة المدركة او القوة الحيوانية لكان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصلح ان يكون
تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها لطيفة قلت المراد جملة الشخص بجميع صفاتها
فلعلها [illegible] في حكم [illegible] المثال المذكور لو لم يصلح التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه
صحة الحمل عليه القول بانه هو هذا ولا يخفى صحة [illegible] كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه للمتعلق
صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعضهم [illegible] اخر وهو تقدير معطوف
في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم انه كان مما يصلح جعله لما انتصب عنه وللمتعلقة جاز ان يكون للمتعلقة
واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله
تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية
الثانية يعني مقدم الشرطية الاولى هو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد جزئيه او بانتفاء
كليهما

كليهما فيلزم ان يكون التمييز لما كان لما انتصب عنه فقط كالمتعلقة واذا لم يكن لشيء منهما كان للمتعلق
ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في [illegible] الشرطية والتقدير
والا فهو للمتعلقة اوله وللمتعلق كما هو مختار هذا الجواب والمراد بجعله [illegible] عليه [illegible]
صفات الشيء كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه بان يكون [illegible] تمييز يرفع الابهام
عنه فيه مسامحة وهو الذات المقدرة اي الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات واما [illegible]
لانه الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه . الواو بمعنى مع [illegible]
مشاركة ما بعده [illegible] من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي هو ان المنصوب
في عبارات [illegible] فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي
كائن لفظه [illegible] معناه فاعلا [illegible] كثير في كلامهم لان [illegible] التمييز في قسمه
الاول مطلقا وفي قسمه [illegible] لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا قال الشيخ الرضي وقال في
[illegible] والاجمال عند [illegible] الاول كما يحتمل
التمييز يحتمل الحال [illegible] للتمييز لكونه من حيث المعنى فاعلا [illegible] التمييز
وهو البيان بعد الاجمال [illegible] البيان [illegible] البيانية لا يمنع من التقديم لقوله [illegible]
[illegible] اذا جعلته لازما [illegible] التمييز باعتبار
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] لان المتكلم
لا تقصد [illegible] وذلك [illegible] قولك [illegible] تجارة زيد كقولك [illegible]

بجارتهم خلافًا للمازني في اسناد المجرد ونفيطه الا ضنث نظرًا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب

استقرائي ان من قول ان من وصفه بجيد الشعراء استهر انه قبيل الرواية العاليه وما كان نعت

فلا نحكم بالنزاع في بعض الروايات بالنزاع وما قيل قبيل كجعل ايهاما بعد تطبيق المبدل نحو رفضه

التطبيق المبعد رقبيل نفي من تراه في التمسك اخرجنا التمسك بهم الذي تغلبه الطبع السليم فقول

المستثنى الاستثناء الشيء وهو العرف والمراد هذا القسم المنقطع بذلك لان المتكلم يطلب نفي

حرف في الحكم ان منعة الدخول فيه لكنه عبر عنه بالعرف لتأكيد معنى المنع ونظيره التعبير منع وتوهم

الموضع في الكون بالاخراج في الاية الكريمة الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور كافية

في تعميم في الحكم عليه نحو والزمخشري في انها في كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه بغيرهم تعريف قسميه

كما يشير اليه قدس سره بقوله الحاكم كذا قال المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل

والمنقطع لان ماهيتهما مختلفتان لان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية

في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيات المختلفات قابل لتعريف واحد

كالحيوان والماشي المشترك بين الانسان والفرس فكذا هنا تقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا

واخواتها من الكلام قبلها تبعا واثباتا مع انه يشكل عليه المطلق في المنقطعة وتعريف قسميه جمع

المنفي في قول الاتي وهو منصوب اليه يحتاج في حرفه الى تكلف عموم مجاز او اجراء حال المدلول على الدال

والاستخدام لجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز

فبعضهم حملوا هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى فيه مجاز لا يمكن

اجراؤه عليه لخصوص الا بعد معرفته بخصوصه فالمتصل الذي للنفي يعني المخرج سوا

عن

كذا قيل مما يعم اداة كثر منه او مساو باله بينهما اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاءني القوم الا زيدا اما

داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان الاخراج فرع الدخول ويلزم ايضا

مخالفة الاجماع والنقل العربي فانه لو قطعت له على ان الاخراج كان الداخل داخل في

الدنيا وعلى الاول يلزم التناقض العربي فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام الفصحاء واجيب

عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا العربي وحاصله ان

التناقض انما يلزم اذا اعتقدت صحة نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان

النسبة فالمنسوب اليه في جاءني القوم هو مجموع كل من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة

عن المنسوب اليه قطعا لكانها متأخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاءني القوم الا زيدا القوم المخرج

منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يمشي في بعض ادوات الاستثناء

كافعل وما عدا لانهما فعلان وقيل ان الانسب ان يقال ان ما قرب منها لحكم الاتي بعضها من الاستثناء

متأخرة عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيانه ان كل اذا قلت جاءني القوم فقد نسبت

او لا المجيء الى القوم على احتمال انه يبنى على طريق الايجاب بالنسبة الى الكل او الايجاب بالقياس

الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تعرير الايجاب والسلب بعد تمام الكلام فان

قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم فقط تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى الباقي

والى معنى المخرج الا محال في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع شيء يكمل معنى الا

افرادا متعددة اي خروجه وكثرة بالاغير الصفة بيان الواقع ليكاثر جهل واخواتها اراد

اي تحقيقا او تقديرا

بها كلمة وبخصوصها لا ماهية بعبارة مطلقة حتى يلزم انه يصدق على القوم المخرج منهم زيدا والمستثنى منهم انه مستثنى وكذلك

امر اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح فيه نظر لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم
الاستقلال لم يلزم ذلك وانه يندفع ذلك بما يشبه ما قال الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء
واحترز بقوله نحو جاءني القوم الا زيدا عن قولك لا يستقيم ان اخرجا او يقال يستقيم حصول التفصيل فيها الا زيدا
كما في قولك جاءني الا زيد وما جاءني الا زيد اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعدها
وغير وبيد وان ليس بتفصيل الا الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت
اصطلاحا ما يقابله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير الموجب انما وجب نصبه ايضا كان الا في كلام
الموجب لانه لو لم تنصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى
منه واما غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي للعارض ولان المبدل منه
في حكم التنحية فيلزم في حكم التفريغ وثبوت الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول
فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا
جاز جاءني زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا
ليس بمطروح
بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفي الشيء وما في حكمه وسواء يقع الكلام الموجب تاما كالكلام
التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما ذكر المستثنى منه او الكلام الناقص اصطلاحا في
هذا الباب ما يقابله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المعترض اراد بذلك انه في قبيل
المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الآتي والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف
في شرح المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون فعل ولا معناه
نحو القوم اخوتك الا زيدا او البصرة الا يعقل ان في الا فائدة معنى فعليا وسوال انتصاب بالا فقوله تم

قال لو لم يكن

قال لو لم يكن في الحجة يعني العامل الجائز ان نتصب المستثنى او مقدما معطوفا على قول بعد الا سوالها
لهما في اللفظ لكن يجب ان انتصابه مشكل لكونه بعد الا او في محل غير معمول من العبارة وكذا الحال
في قولك او منقطعا ويمكن ان يجعل معطوفا على قوله في كلام الموجب حتى لا يتجه ذلك ووجه ظاهر
كما ان او حال الا المستثنى منصوب ايضا وذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب كما قيل الا في
الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا منصوب سواء كان متصلا او منقطعا وان الا في المنقطع
وان لم يكن حرف عطف كلكن اما عاطفة في وقوع المفرد بعدها والمعاطفون لما اراد بها معنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها بالنصب لكن الاسمية وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا
اي لكن الحمار لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله ... الا قوم يونس لما امنوا كشفنا
قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وقال ... ليس لكن لاستدراك والا بمعناها
تقييد الاستدراك لانه رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها في الكثير
متعلق بمنصوب الحكم على ظرف الاستثناء او خبر محذوف واما بنو تميم ان في بعض
نسخ وبعض المفصل ان بنو تميم يبدلون المنقطع بالمتصل بناء على جعله من جنس ما قبله على
سبيل التغليب قال ابن السراج في المنقطع ما يبدل المتصل لانه اذا قلت ما فيها احد الا حمار
فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار او انما لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق
كما يجيء حيث يقدر ... اكان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرو ... الا تكون لهم
اليوم من امر الله الا من رحم ... ان الاستثناء متصل ... قال ان عاصم بمعنى المعصوم
كذا في معنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذي عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال

بتقدير مضاف على التقدير الا مار حمه من رحمة او مكان من رحم المعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان
من رحمهم الله وهم المؤمنون وهو السفينة وذلك انه لما قال الجبل عاصم من الماء قال له لا يعصمك
اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة
الى هنا تم الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان
اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والتخلص والنفي ونحو ذلك استعملت في الاستثناء بغرض من المناسبة
او الى الاسم العامل فيه لدلالة الفعل على صاحبه او الى بعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه وحرف
لان الكل يشتمل على الابعاض فذكرت في ضمن الكل واما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل
مفرد وانما قال مطلقا ليحتمل الابعاض لان مجاز البعض المعين من زيد لا يستلزم المطابقة لا يدل
العبارة عليه بل قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه سواه في المعنى والتقدير في جاءني
القوم عدا زيدا اذا قيل جاءني القوم عدا زيدا كان معناه انتفى منه كذا فاذا قلت جاءني القوم
عدا بعضهم زيدا كان معناه انتفى المجيء منه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه
انتفى الجائي او البعض من زيد بمعنى انه ليس جائيا او لا بعضا منهم واذا قيل خلا منه
كان معناه انتفى المجيء منه فاذا قيل جاءني القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى
الجائي او البعض من زيد السابق منه وقت خلوهم اي خلو الجائي منهم او البعض منهم
ولا يكون لا يستعمل في موضعه ضميره مثلما كان ولم يكن وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل او
فان الكوفيين جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد فيما بعد الا حال من
من الضمير المجرور وقيل بدل منه ويتوجه [illegible] او لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا
سهلا

كما قيل بدل منه في حكم التخيير ثم قيل في بعض النسخ لفظ فيه [illegible] قوله فيما بعد الا متعلق
بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان بعض النسخ اصح لتقييده الكلام من الفعلين بما بعد الا
فلذلك انه يجعل قوله فيما بعد الا على التقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله ويختار وجه بقية قوله في كلام
غير موجب متعلق بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى
هو الاصل وانما الحاجة الى الاثبات اطلاقا لاختيار الرفع ولم يشترط الى الحكم لا لان اشتراطه لا يكون
المستثنى من اصناف المستثنى منه اذ لو كان من اصنافه كما جاءني احد الا حمار كنت [illegible] الا ان الحمار
لم يكن البدل مختارا او انه لا يكون الكلام بغير الاستثناء كما ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال
اقام القوم الا زيدا فان النصب اولى ليطابق السؤال الجواب. في البداية ان جعل البعض
من الكل واما [illegible] مع انتفاء ضمير المبدل منه فلانه الاستثناء المتصل [illegible]
المستثنى بعض من المستثنى منه لا بالاضافة انه بعض من الكل ويعرب على حسب العوامل اعلم
قدرها على المستثنى منه اعتراض عليه بان المراد اما عامل المستثنى واما عامل المستثنى منه فان اريد
الثاني [illegible] لا ان زيدا جاءني مرة بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا يصح
لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يكون
ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه [illegible]
كانت [illegible] في المستثنى منه وعامل نصبه [illegible] العامل في النصب [illegible]
المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب [illegible] المستثنى
منه لان المنسوب اليه هو [illegible] المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول

والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب النصب بعينه فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى
في حيز الفضلات فأعرب بما هو مقتضى العامل الاول لاشتغال الخبر الاول ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النفي لا
يبقى حالة الصيغة التركيبية على اصل المعنى صحيحا او لم يصح الا ترى جواز جاء كل احد الا زيد فينبغي
ان يكون جاء احد الا زيد ويمكن ان يقال ان المراد باحد المعنى حالة الكلام على المراد فيه متحقق في الجواب
غير متحقق في المعنى الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا
والعام يحتمل قرينة ضعيفة فحمل على العام وليس لها معارض فتعين انه المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان
كانت قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت فلذلك لم يتعين المراد وقوله
اذا استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا انه يستقيم المعنى وهو استثناء من
مفهوم الكلام الا انه يعتبر على حسب العامل على صحيح المعنى وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه
يتعين المراد اذ معنى ما زال ثبت الا زيد ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا انه يقال ان
نفي النفي يفيد دوام الاثبات كما في افادته بحث لان نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه
فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس بعينه
ما جاءني من احد او قتل بالباء المزيدة لتأكيد خبر المنصوب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء
ربما صح لعامله
استثناء للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ محلا او نحو ومحمول نحو ان
يكون بدلا من الضمير المستكن في خبرها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على
لفظ واضعف منه النصب بعد الا انه لان العامل فيه هو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء
او بعده وكذا في لا فتى الا علي قيل اما وصفه او لم يوصف به بعلي بحذف الجواز ان يراد بالتنوين
التعظيم

التعظيم لانه من الاستغراقية اما نفيه هاهنا لانه قد يكون زائدة وهي بعيد لانه مقتض اذا لم يكن
استغراقية لانها لتأكيد النفي اي نفي مجرد وحاصلها باشتراط او ان تكون ما جاءني من رجل ولا امرأة
لا يتقدر ان اي لا يتقدر ضمانه وقوع عاملها تمييزا او حالا او مفعولا له ثان تبعض بمعنى الجعل لانه حملها
للنفي يعني انه كلمة عملها على ليس وان او حرف العلة وعلى التقدير بما بانتفاء تنتفي العلة
فيمتنع دخولها على ان اذا النفي اذا دخلت على المبتدأ او الخبر بطلت عملها كما يبقى تقدير عملها اذا لو كان
العامل حرفا ضعيفا ثم اذا كان العامل لا يغير معنى جاز اعتبار حركة المعطوف بالاخر ولذا يكون ان زيدا
قائم وعمرو لانه وغير المعنى فلا يعتبر حركة المعطوف الا اذا اضطر اليه كما كان فيه لتقوية النفي اي
انتقاضه فيه حسبما يجيء وهو الفعلية وذلك لانه ليس الاصل فيكانه بدليل
لحوق علامات الافعال عليه كليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم
ما كان واما لم يبق فيه معنى الكون وهو قد تقتضي نفيه وبقي عمله نحو ما كان زيد الا قائما
معنى الكون بعد الا مع الاسم او ضمها قال الشيخ الرضي الاسم بعد التعجب فنحو المد
المشترطات لكونها مرجع الى مذهب سيبويه الدليل على حرفيتها قولهم حاش الله حرف
نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخولها عليها وتحمل الاسم
بعدها في تمثيله واجاز بعضهم الدليل حاشية زيد بالعوض حاشية وقيل تحمل ان يكون
بمعنى قلت حاشا لكونها الاسمية قلت لولا ولو ليست اي قلت لولا او عندهم وانه تارة حرف
وتارة فعل واذا اولية الاسم تعين فعلية قال الشيخ الرضي الاولى انه مع الاسم المجرور بعدها
كونها ثالثة في بعض القراءة وانه بمعنى تنزيه فيكون على هذا انه تنزيه حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى

تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لأن حكم عدم التنوين في حاشا عليه كحكم بعض من الاجل الا اضافة كما قال
بعضهم في سبحان من انه ترك تنوينه لا يدل على العلمية لانه لاجل ابقائه على صورة الاضافة ولما
استعمل مضافا ومعناها التنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه
الكلام الذي بعده من سوء ذكر بما اراد والتنزيه شيء من سوء فيقيد بوته بتنزيه الله سبحانه
من السوء ثم نبه بعد من اراد والتنزيه على معنى انها في تنزيه من ان لا يظهر في ذكر الشيء الى شيء تنبيه
فيه الحق والبغي انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف
على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب
المستثنى بالا كان الاصل ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف التشبيه
واما لم يبين غير في انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه بأن رضي وغير صفة وغير مستثنى وما بعدها
خبر لها باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء كان باعتبار الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي
ان استعمال الغير باعتبار المعنى الثاني مجاز وذلك لاشتراك كل واحد منهما او يعني انه استعير غير
بمعنى الا لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة فان غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا
والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة
مذكورا انما اشترط ذلك ليكون الظاهر في كونها صفة نحو ما جاءني رجال الا زيد قال الشيخ الرضي
لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه شيئان اثنان من هذا الجنس وليس اثنان منه
واما قلنا او هذه الزيادة لرفع شبهة وهي انه مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره
من الضابطة لا توجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا
فوجب

قوله الصفة ... والاعتبار بالاصل والبدل الا الفاصل فاصل ... وضع ...

١١١

فوجب ان يحمل الجمع غير معلوم تناول المستثنى ولا عدمه وقد يتخلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم
لتلازم بينهما غالبا قال لان الا اية صفة قال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه
لا يجوز الا في غير الموجب قال الشيخ ولا يعتبر المعنى المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي
الا قليل واقل ومتى فانه وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وابن الحاجب البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
يجب ان لا تتعدد الالهة اي يجب الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة
تستلزم الفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم كما ان اثبات الملزوم يستلزم اثبات
لوازمه كلها ابتناء على ظرفيتها قال الشيخ الرضي فحاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف
مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكانا في افادة
معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى
البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد من
معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكانا فصار بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء
وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى المعنى
الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفها مقتضاه النصب
والكوفيون نظروا الى المعنى المراد وجعلوه في حكم الغير والمراد بعيدية المسند اليه
بالحكم او خبر بها ما تجيء المسند او خبرها الا الظاهر من العبارة ان يقال المراد بعيدية المسند اليه
ان يكون الاسماء واقعا بعد دخولها قال الاسماء الواقعة بعد افعال الخبر لا يقال وكذا الاسماء الواقعة بعد افعال الخبر

والاسم مساو على ان تأويله قبل الجملة الاسمية لانا نقول خبر كان المشابه قد يغير بعض قوله ربما كان

خبر المبتدأ في اخواته قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان

خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيصح ان يكون ماضيا الا في

قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا اي ينبغي

ان يصح ان يقال واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها

ماضيا بلا قد فلا يقدر بها في قوله تعالى وان كان قميصه قد من ابن مالك وهو الحق في

خبر صار واصبح وامسى وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها لما فيها من

ظاهرة في الاستغراق في الزمن الماضي الى حال مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر

الى الحال المستقبل اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار

هو الجامد والصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلانها المقيدة

للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو

مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع

وكذلك اذا انتفى الامر آه اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت

تلك دعواهم ان تلك خبر هو فذلك مبني على ان الخبر في تعالى الدعوى لا في تلك

دعوى وهو كما ترى ان اطلاقه ليس بجيد في مسئلة الشاهد قال الشيخ الرضي

يحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسمها ضميرا علم مما قبله جاز نحو اطلبوا

العلم ولو بالصين وبعد لو وان واخواتها نحو ارأيتك ... ان لو كنت قائما وقوع ان كي

بعد ان اسم

بعد ان الاسم وجاز تقدير جملة او فعل او نحو ذلك مع كان المحذوفة واظالم كيف تعالى النصب كما هي

كان ليتوير الكتاب في كتب ان يرا اصطلا في اطلا اما ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل

اربعة اوجه قال الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فائهما انما صح بجوهر كان المقدر

الى معنى ما بعدها في نحو امرر بمقتول ان لا قيل به ان سيفا فسيفا ان كان قتله بسيف فقتله بسيف

بسيف وبحكم يونس مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح ان لا اكن مررت بصالح ونصبهما يجوز

في الكل بتقدير فعل لا يناكر بحيث يرا ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنى ولفظ

اما الاول فلانه مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان في عمله ومعه خيرا واما الثاني فلانه حذف

كان مع خبره الذي هو في صلة الفعل مع حذف كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا

بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كثير لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر لرفع كان التامة

قلنا الضعف تقدير في العلة استعمالها والحذف للتخفيف الاكثر استعمالا وكون الشرط في دالة

على المحذوف خيرا ان انما يصح حصول الفعل على الماضي لانه مقدر والفعل تقدير لا بد ان الغاء

ما صلها ما انت لا ان كنت قال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض عن الفعل

المحذوف قال الشيخ الرضي لا ادري قولهم بعيد عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى

فلمساعدة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع

ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلق بقوله لم يأكلهم اذ يمتنع تقدم ما بعد الفاء عليها الا في

اما الشرطية فلابد تقدير الفعل هنا عند البصريين نحو قوله تعالى فكبر قال الاولى ان

الشرطية كثيرة الاستعمال في كان الناقصة فان حذفت شرطها جاز لم يتغير صورتها وكذا ان حذف مع جوابها

مثل كان في الدار زيد كان منطلقا وان حذفت شرطها بلا مضمر وجب ضمير صدرتها من الكلام التعجب ولا بد
اخذت من ما ليس كافة لها من مقتضياتها اعني الشرط ثم لكي يكون احاله ما يقتضيه منه ان يحذف فيجها
كان مع اسمها وخبرها او يحذف فيها وحدها فان كان الاول وجب جرائيها العاملة اما زيد منطلقا
اي لان كنت موجودا فزيد منطلق فلا بد اذن من اقامة جزا مقام الشرط وان كان الثاني فالعامل لازم
بل لا يكون حذفها واثباتها   المنصوب بلا التي لنفي الجنس غير تبعية ظاهرا كي لا يلزم
نحو ما حسامان منصوب بلا ولم يكن لا اي لنفي صفة الجنس لا لنفي ما اجري عليه   لما عرفت
في معنى السعدية او الدخول لكن يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف المنصوب بلا الى هذا الا يخرج
بقوله يليها اسم لا حاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وسوى القدر كاف في حد
اسمها وقيل في اخراج المراد الذي يسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذفه ان فعل ما لم يسم فاعله
ويستدرك بعد دخولها   وسوى القدر كاف اذ فيه المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى
اسما لها فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه   او مشابها له قيل ما يتعلق
في قوله لا تثريب عليكم اليوم اي لا تثريب عليكم يعنيكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان الظرف
صلتان للمصدر واسم الفاعل وحق الاتيان بدون صلتهما فيكونان مشبهان بالمضاف
ان [illegible] انهما مبنيان على الفتح احيب الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم
ظرف العامل او بالعكس ومن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجه عاصم اليوم في امر الله يتعلق بما دل
عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا في جنسه كما جعل الجار في الصحيح الاول خبرا لا ظرف الجر الذي
هو صلة المصدر لجاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر منسبكا كان او منفيا ولا يخبر تقدير ما يتعلق به الجار
والمجرور

والمجرور التعجب خبر المصدر واما الحرف الجر الذي هو صلة اسم الفاعل فكثيرا ما يجعل خبر اسم الفاعل فتأمل
فيقول يكون ما يكون الى ان يكون خبر من عار   اي المسند اليه بعد دخولها يلي انه خبر كان راجع الى لا المنصوب
كما تقدم ولا الاسم المنصوب بها مجرور كما قيل لان ذلك اظهر   والكثير في جمع المؤنث السالم خلاف المازني
فانه مبنية على الفتح بلا تنوين لانه وان لم يكن الكسر لكن شابه في منع الدخول على المبني من نحو
من بينه على الكسر مع التنوين فيها سيان لانه ما نظر الى التنوين للمقابلة   والياء من نحو فلا ان
مثل الياء والحرف بلا تاء الجمع والجمع في حكم المعرف والمعطوف عليه للتذكير فيجعلان احدا او قد مر في بحث
النداء انه مضارع المضاف   لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بعده فانه الاستغراقية
لا يغيب النية التنصيص اللازم لان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولهذا جاز بل رجلان او رجال
بخلاف ما جاءني من رجل   لانه لا اضافة اي لا اضافة الى الاسم المعرف بكي يرجح جانب الاسمية
فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا كخمسة عشرك ونحوه   والتعريف
وكذا او اجب التكرير في النكرة المتوسط بلا اذا انتفت عملها لان التعريف على الارفع ويعني الجنس
في الكلام او نيابة ووقت انتفت فلا بد من التكرير للتنبيه عليها   لكن مطلق لا بعينه يعني ان الاول
تكرير النوعي لا تكرير الشخصي   ليطابق مطابقا لما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفه نعم اولا
لا تسر بان والتقدير هم اقتضاكم على   ونحو قوله سيد الشاذلي اعلم ان تمنى الامام وابن
على التاويل سوى كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه كابي عبد الله في عبد الرحمن
اذ العلم الرحمن لا يطلق ان على غيره تعالى قد يقدر تنكيرها لمنزل الاسم في الصورة الاولى
منزلة النطق واصله هو ما في الثانية الاسم واحد وكلها ان الترجيح على التاويل الثاني وافضح كما يدل عليه قوله

لان الظاهر انتصابه حينئذ بالعطف على اللفظ كذلك   وفي مثل لا حول ولا قوة اي لا حول ولا قوة على المعصية

والا قوة في الطاعة فان قلت الشيخ يزيد عليهما لكان اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي

الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في

الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون

الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان الاولى المشبهة والثانية زائدة واذا فتحت الاولى ورفعت

الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا المشبهة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس وفيه نظر على ان اسمه

وان يكون المشبهة ملغاة واذا رفعت الاولى وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون المشبهة

وضم ما يحذف واحد من نوعي لا الاولى والثاني وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لان حكمهما كحكم كلمة

في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان   اي لا حول ولا قوة موجود الا ظهر موجود انه يجوز

تقدير خبر واحد لان لا مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بعاملين

مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر   فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل لا غير زائدة

بل لنفي الجنس لكنه ما يفيد عن العمل لجواز الغاء ما اذا كان اسمها نكرة غير منفصلة بشرط التكرير والنكرة سواء

العطف للاولى او للثانية وكليهما   والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك معنى الخبر كما في ان

وصنف المصنف الشيخ الرضي   لا لكون ما يعمل في الاسم يشبه في كلامهم عمل السبب لم [illegible]

الكلام بعد ما مرفوعا والخبر [illegible] ولا استقرار فظنوا انها عاملة عمل ليس لكن الحق انها المشبهة

لكنها ملغاة للضرورة   واذا الوصف اليه تحقيق [illegible] الى [illegible] اداة فانه يجيء لكن بلا حال

وحيث انها تثنى وربما تجي نظرا الى اللفظ لانها مبنية ولا زائدة نظرا الى المعنى   اما الاستفهام فظاهر

بعبارة

بعبارة الحصر العرفية لكن لا يخفى ضعفه بالجواز ان ما بالتقدير الانكار والتوبيخ في الاول ان

يعرف العبارة من الظاهر [illegible] ان صح العرفية بالذكر لكان الكلام فيه ما قال سيبويه ان يكون بمجرد

الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني بغير ما من الخبر فيه اسمه منصوبا

في معنى الكلام التمني كلام وقال ان التمني [illegible] ثم   واما قوله الا رجل بالنصب كان العرض

الا رجلا بالنصب فرده اي على الحسبه بيت المحصلة التي تحصل [illegible] بيت تفعل كذا

لكان التحضيض او ان [illegible] والانفصال لفظا وتوجه النفي الى الحقيقة لا كما ان

لا رجل ظريف [illegible] لا ظريف   ومع رفعا ونصبا مصدر نوعيا [illegible]

بانه منقول [illegible] الى [illegible] ضعيف [illegible] الاعراب   ويجعل مرفوعا [illegible] المنفي

الخبر [illegible] حكمها حكم توابع المنادى المبني ان ذلك تحقيق وجه البناء في البدل

اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز الجر والتاكيد اللفظي كسبب البناء واما

المعنوي فلا يجيء من المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي   واجرى على ذلك

الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا انه لا يقطع

هذا عند النحو واما عند الشيخ الرضي فالوصل والا فلا   واجرى احكام المضاف

عليه لما اراد ذلك ليبان [illegible] وذلك انه مشبه بالنسبة المضاف اذ لو كان كذلك لانه

لا ابا لك كما بيننا من الاضافة وجهه ولم يكن في النون الا الاعراب   اي مشاركة الاسم له

في كونه مضافا بمعنى ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار

الاضافة بوجه اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام فهذا هو معنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه الا صورة الاضافة

وانه بهذا الاعتبار مشاركة له وهو الاختصاص حصل اختصاصا اصل من الاضافة
لانه غير مفيد التعريف او المعنى الاخر قد يلحق لفظه المعنى فكان المصدر ولانه لو كان مضافا
لرفع والتنكير فيه ان الصورة تغيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التغيير قصد النص بغير
تكرير لكيفية واضافة الاشتراك المعرفة ولكن في الامر وجود الخبر كما في الخبر الامر وجود
الكلام والعلة واحدة ضربا ولا وقد يلحق لا التاء كما في رب وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة
ولا يدخل حرف الاعلى خبر مضاف الى النكرة وهو الغالب او على ان او بها مستعار الزمان كما لات
حين مناص والغالب في حين النصب بانه اسم محذوف والتقدير لات الحين حين مناص وقد
يرفع بانه يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئي
الجملة المشبهة بان في النفي قال الشيخ الرضي انما ولا او اللتين الكلام عند النحاة والى
انما المطلق النفي اي ضربه يعني ان العمل راجع الى الخبرية المستفادة منه من ضرب او لا كما في
الشيخ الرضي لا يستعمل ان احد رفع الاسم لا نصب وخبرها واما بنو تميم فحيث لا يذهب الى ذلك
لانه قياس اصلها لا ان يختص بالقبيل الذي يعمل في الاسم والفعل كيف هو مشتركة بينهما
في مركزها وما اشترك بين الاسم والفعل نافية مؤكدة والا ما ينفي على النفي يفيد الاثبات
وفيه نظر لانه مخالف مما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين الحرفين متفق المعنى الا منفصلا بينهما او تنقض
النفي بالا نحو ما زيد الا قائم يونس لم يكن الاعمال مع الانتقاض بالا واما ثم في قوله وما الدهر الا
منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف في الاول اي دور
انه منجنون وهو مصدر فعل محذوف وانه مفعول مطلق بمصدر كقولك تعالى وفرقناهم كل ممزق
منهما

بهم في من هم كما مثل قولك ما زيد الا قائم ولعدم الخبر او بعدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر ولا يجوز
ما زيد الا قائم او ضاربا لان ما اذا كان خبرا ماكون قولك ما زيد بكم من احد جاء حبيبا اي حبر على النصب
كما انه او مجرورا بالباء الزائدة في حكم العطف في الرفع حملا على المحل قال الشيخ الرضي مبتدأ محذوف ان
بل هو ساقط في ذكر هو قائم وقيل كما سبيل التقدير او كثير اما يقع في جامر فوما عنده انفرادا بما ذكر العلم
بين الخبر بيان لما يقع فلا يتوهم الدور لفظا او تقديرا لم يحصل او كما لا ان الموجود اكثر قسم
المعرفة بل الحيثية كونه مضاف اليه كما مر بيانه اقسام الاعراب والمحال فيحمل بدل قوله على ما يحكم المضاف
اليه على علم الاضافة لانه قصد انه ما قد لا دخل كما اعني قوله المضاف اليه كل اسم او مجرور باسمه منه
المراد بشيئان لكن يشتمل على علامة اعلم منه لجوازه انه يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء
والمضاف اليه بالظاهر موضع الحكم للتخصيص المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه بمعنى المضاف
اليه المجرور او لانه يكون اعم المضاف اليه حقيقة وما شبه حكمي بالة كلاف المضاف اليه المجرور
معناه انه يختص بالمضاف اليه حقيقة اي اللفظ كان ان شاء الله قول لفظا مرض كما لا يتعدد
وجاز تقديره كما انه بيانه في ما كثر وقوعه والافعال في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في نحو كسبت منهم وجار
انه يكون حالا من نحو الاختصاص بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل فيه منظرا
انه المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل كما اتاني ركضا
وبطوائه القول بان اللفظ والتقدير اقسام التوسط لا يكون تمثيلا وهو الخبر بيان للواقع
الاشتراك في هذا المعنى انه قد سمي ما قيل ان التعريف المجرور يحصر بالاذى لكونه مجرور
باعتبار الحرف فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الحرف لزم الدور اي مثل منه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول

بالقطب وانّ المعنى على تجريد الاسم من التنوين تنوينا وههنا قام مقامه حرف بحيث يعطي الى الوصل كذلك
تنوينه والاما قام مقامه للاضافة واجيب بان اصله الحيّ وجه علما انه وجه فحمل الحيّ على الشيء
بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قايم مقام تنوينه فحذف القايم مقام التنوين من الفاعل
الذي بمنزلة حذفه من الحيّ الذي فلم يرد بقوله نون التثنية والجمع الحيّ واما الضارب الرجل فمحمول
على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي فالنسبة التنوين والنون بتقدير انه لو كان فيه تنوينا او نونا لحذفه
لكان الحكم جليا وصواحب بيت ان الضارب الرجل لا يقال فيعطي هذا لم يجز الغلام زيد لصحة
ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز انتفاء شرط وكان شرط اخر
وهو ههنا تجرد الاضافة المعنوية من التعريف حيث ليس فيه قايمان بتقدير حرف جر اذ لا معنى
لاعتبار حرف مخصوص الوجه لانه هو هو ولعل في ضارب الرجل نفي عامل في المضاف اليه
اشكال اذ ليس ههنا حرف الجر حتى يعمل فيه ولا ملكية حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر
لانهما عاملان ولكن بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف
الحقيقي بتجريده من التنوين او النون لاجل الاضافة لانها يفيد معنى ارادتها لم يكن ما قام بالغير
وهو معنى التعريف والتخصيص والمراد بالمعنى المذكور في الحد هو ما يقابل اللفظ علاقة بها لانا قدر
بهذا لا ينفي حمل قوله ان يكون احد طرفي الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة الشيء بواسطة حرف جر
تقدير ايضا الشيء ما يعني ومن البيان اختصاص والعالم يقال فعلى المعنوية انها يكون لا انما الكلام
مسبوق للاضافة المعنوية لا العلاقة بها كاسم الفاعل اه والمشبه واما فلو كان
المراد بالمشابهة المساواة الشاملة للارادة والمساواة او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم
الاحد

الاحد فلا بد من اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم الاحد وكذا الحال في الباقي وفي الحسن كما في الطور
سينا وابجمال الاربعة الاضافة مثل ضرب عبد وولد بكر والعالم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت
اوجب تنافر الالفاظ فيها نوسا ولا يحتاج فيه الى التكلفات اه قيل في تعليل اضافة الكل الى
اجزائه كل الاحاطة وجزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يجب
اظهار اللام لا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثل والا فمن حكم الحمل من الاضافة وما لا يجوز
وفيه بحث لان كلا الاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فعلى
اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجوز في تعليل اضافة الكل الى الجزئي او الفرد فانه معنى في اليوم
او يقال ان هذه الاضافة بمعنى اللام باوفى ملابسة ويكفي الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة
كقوله كوكب الخرقاء السهيل انما كوكب اختصاصها بالمراة الخرقاء للملابسة انها تسمع في الشتاء
لكسب الثياب عند طلوعه لا قبله كما هو شان الشيخ المدبرة المنتبهة للامور في احيانها
واما الاضافة بمعنى من فكثيرة وايضا ما كثرة لزم الارتكاب بمجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى
ملابسة مجاز كما لا يخفى الا ان يقال ان نسبة الفعل الى فاعله مجاز لا يستلزم مجهولية الفعل وتعريف
تلك او حكاه قال الشيخ الرضي ان وضع معنى الاضافة ليفيد ان لواحد ما حاصل عليه الاضافة
خصوصية مع المضاف اليه ليست الى سوقه فاذا قلت غلام زيد ولزيد علم ان غلاما لزيد يشير
الى غلام من بين غلمانه لزيد خصوصية لزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او معهودا بينك
وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان في اللام في الاصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين

وهذا اصل كلامه لكن الحق انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام مشتركة بين
موضوعية الفرد ومعلومية الجنس او موضوعة للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس
وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة افراده او
لبعض غير معين وذلك الكتب التي بايدينا ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق اما كلام الشيخ
قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وانما قال
في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يستثن
منه لعدم الاعتداد بالمتعلق بها ويجوز ان يقال اختيار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتهما لفظية
لانهما بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن بمعنى الماضي
لفظية سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك
وكفيك ونهيك وبابهما لانها بمعنى حسبك ايد كيفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب
يجعل واحد امه وعبيد بطنه نكرتين وليس العلة في نكرتيهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى الام وهو
مضاف الى الضمير واحد فلو تعرف بالضمير لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير مثل لا يعود الى
المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء
عايد الى الرجل فيجيء ان الضمير الراجع الى النكرة غير مخصصة نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم
معرفة تعرف المضاف وكذا اذا كان نكرة مخصصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك جحر ضب
ورئيس قبيلة وشاة وحدة ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم
في امثال هذا التركيب لتوغلها في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تخصه ذاته وكذا
مغايرته

مغايرته فانه ما يشمل كلما في الوجود الا ذاته الا ان يكون للمضاف اليه [illegible] كذا قال ابن السري
وقد صرح ابن السراج في قوله تعالى صالحا غير الذي كنا نعمل فانه لم يعلم غيره كما فسادا او ضده
الصالح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصلح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل الصفة
وليس يعلم ان صفة فهو ابطل ما قالت حال لان ما قالت حال عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه
موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره في الحاشية بقوله اذا قصد [illegible] كذا قال الشيخ الرضي
اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشتهاره بوصف او ارادة ما هو الغالب في التنكير او ان التنكير
العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي عند كلام يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكر في باب النداء ومن ذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وانهم يجيء في الدنيا الا زيد واحد لكنا اطلقنا الكلام في
وهو مستغن [illegible] باب النظر لكن ان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول
اصل التعريف وقد حصل بالمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو حاصل في [illegible]
اصل التعريف وبيان جعلها على ما فيه الاضافة من الاضافة المذكورة مع ان [illegible] العلم هو [illegible]
فلم يكن المعرفة [illegible] فدوال التعريف ما هو [illegible] العلمية [illegible] وضعها ثانيا لا دالة مقتضى
الوضع الاول لخلاف الاضافة فانه ما لم يكن وضعا ثانيا لم تنزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت
المعرفة الى المعرفة لادى الى اجتماع تعريفين من الادوات [illegible] من ترك الاسم فقط قال [illegible] تكلف
الا ان فيه ما نقل قدس سره في الحاشية البيانية وهنا ابحاث ليس يسلم [illegible] الا ان [illegible]
مضافا [illegible] وهنا [illegible] التسليم ويكشف [illegible] الا ان في الدلائل [illegible] المستخرج

الا بعد [illegible] حال كونه [illegible] في جميع الاشياء [illegible] الاحجار [illegible] التي [illegible] القدر

عليها وفي البدائع جمع بلقع بمعنى الخالي صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله

ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيجوز عملها واضافتها اليه لفظية وان اسم الفاعل والمفعول

يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار [illegible]

[illegible] نحو زيد ضارب [illegible] ومضروب [illegible] الا في المرفوع [illegible] مررت برجل قائم

غلامه عمرو ومغرور [illegible] بابه بكر ويعملان في غيرها [illegible] المفعول به وغيرها اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال

او الاستمرار واضافتهما الى المفعول به والى المعمول [illegible] لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتمل [illegible] ومعنوية

وقد يأول بعض النحاة اسم الفاعل والمفعول المستمر فيجعل الاضافة لفظية كما يؤول [illegible] بالمقيد والعبرة

[illegible] او [illegible] بالعايد [illegible] نحو مصابيح البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض

فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه اذا اعتبر بمعنى الدوام

كما في صاحب الجلال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به [illegible] كما اعتبر بعضهم [illegible] الاضافة

بهذا الاعتبار لفظية ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي الا خفة في اللفظ [illegible] بقوله في اللفظ

لكنا نقول ان وجه التسمية او التصريح بالمقابلة او للاحتراز [illegible] خفة في المعنى [illegible]

واضيف القائم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرفع

في الصفة [illegible] في الاضافة اللفظية [illegible] في الاضافة المعنوية

من اقسام اضافة الصفة الى الموصوف لان اللفظية نوع المعنوية والمراد [illegible]

انه مجموع المركب من الشيئين يجوز ان يكون [illegible] بهذا الاعتبار [illegible]

قال [illegible]

(ان المراد في الصفات [illegible] الغلام القائم [illegible])

قال [illegible] واستدلال [illegible] الى [illegible] التخصيص

[illegible] اشارة الى التخفيف [illegible] التعريف او [illegible] كما يقال [illegible] تلك القضية

مع انه ليس الا [illegible] بعضهم وعلى [illegible] اصل [illegible] ان اصل [illegible] تبيانا

(اي مررت برجل حسن الوجه ومررت بزيد حسن الوجه)

فان [illegible] خلاف [illegible] هذا [illegible] خلاف [illegible] واجاب [illegible] بعضهم بان

الاضافة [illegible] مفيدة [illegible] اللام [illegible] النصب

الا [illegible] الاصل [illegible] الاضافة [illegible] مصادرة على المطلوب

لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب اللهم الا ان يقال [illegible]

لان المتبادر [illegible] في التركيب [illegible] الاستدلال [illegible] الرواية المشهورة

[illegible] في الاستدلال [illegible] الجمع [illegible] الواحد [illegible] وفيه بحث لان

[illegible] الرفع [illegible] الصفة [illegible] واما النصب [illegible] بالمفعول

يعني [illegible] حيث [illegible] الكلام [illegible]

سيبويه [illegible] الضارب [illegible] الا النصب [illegible]

الشيخ الرضي [illegible] سيبويه [illegible] القول بالجواز [illegible]

[illegible]

زيد [illegible] على هذا التقدير [illegible] الضارب زيد [illegible]

الضارب [illegible] على ضارب [illegible] التقدير [illegible] التنوين [illegible]

ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير متنافيان [illegible] الضمير [illegible] الباب

(قوله لانه اثبات المطلوب [illegible] يتوقف على اثبات المطلوب [illegible])

النحو الاخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه يعد بنظره كما في ضارب زيد فان التخفيف في بابه
منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من ان التحقيق في الاضافة اللفظية
تفيد التخفيف فلعل العلامة لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين مقدر باتصال الضمير كما في
التنوين في المقام حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواجب بيت الله قلت فعلى هذا ينبغي
ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد بل هو المختار
فرقا وحكي لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوين لمالكا قبل الاضافة والسبب
اندرت بالضارب زيد فيه حرك وحصل التخفيف صدا من جانب المضاف والمضاف اليه
كما مر ويرد على القاعدة الاولى ان ذكره في نحو جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبا
للتخصيص مع افادة التعريف او التخصيص متمسكا بان مسجد الجامع واخواته جرد قطيفة وامثاله
فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسر التنوين من المضاف
اليه لان المسجد هو الجامع بعينه كذلك صلاة الاولى فان اصله والجنان ثم اولو جرد قطيفة لكن
جعلت صفة لغير جرت الظاهر بسبب التغير المذكور وقس عليها اخواته وان اصل جرد قطيفة
قطيفة جرد فقدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه مثال واجاب البصريون
بان تاويل كان المراد بمسجد الجامع اه متاول بمسجد الوقت الجامع فان الوقت
هو يوم الجمعة كما ان هذا اليوم جامع للناس في مسجد المعتق واضافته كاضافة سيف شجاعه
وغاية يمكن وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا في سائر
الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وحصل الوتر وتغليقه الكسرة وجانب
اليمان

اليمان متاول بحصل صلاة الساعة الاولى او الساعة بعد زوال الشمس وتعلقه صفة الجماع الى اسبوع على
الحرب لانها نسبت فيما مر الى الحرب وبالحرب الاقدم ومثله جرد قطيفة قال قدس سره في الحاشية
جرد جرد ريشة از كرمكي وخز لبودكي انتهى قطيفة چادر ريشه دار ثم تماثل المضاف
اليه في العموم والخصوص ادامت ابه في شمول الاطلاق بحذفه كليث اسد فان ما يطلق عليه اسد
يطلق عليه الليث وبالعكس وكلما ما يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس سواء كان
مترادفين اجاز الكوفيون اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي
بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشي ونحو ذلك في زيد انا وخاصة وشخصه اسم السلام عليكم الكلمة السلام
والعطف والمشهور ان الحاكم فان المضاف لم يحل العموم باعتبار المضاف اليه فزاد في الخصوص
ليس بقي هذا الاختصاص ونحو في المضاف دون المضاف اليه لان الكلام سبق لفائدة الاضافة
مع سوء افادته اه يعني ان الاختصاص يستعمل بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثال
واما اذا كان المجنس فيه يا مضاف اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في اللغة عند جماعة والحجة
فان العام بمعنى الذات اعم منه وبمعنى ساوي الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي
عند جماعة ويلخ هذا ان يكون العام اعم منه لشموله كل مفهوم سواء كان ارباب الذهن نصب مفهوم من قطع النظر
عن تحققه في الذهن او خارجا فهذا من حيث انه يتحقق في الذهن فهو جزء من افراد الشيء بكونه اعم كان
بالنسبة وحده العام اعم منه يحتمل احدهما على الاخر لو اقرن بان تحمل احد اللفظين على المدلول
والاخر على الدال فهو وقت ومتصرفات فما اضيف الجار لمقصود بالنسبة تحقق في اصباح او وقت
صباح عند الاكثر فانه صباح الاول صاحب الاسم صباحا فان الصبوح ما يشرب في الصباح ثم هي صبوح

ثم اذا والصبوح اسمان لمسمى واحد وهو ما يشرب في الصباح اه
از ذا بحوذ لا يضاف للمقصود بالنسبة اه

زمان هذا الشيء جاز فيه مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان النسبة الحقيقية الى غير المدلول غير صحيح
لان تخصيصه بالاضافة ولان اللقب يتقيد بتعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اولا
يغني معنى الاسم فهذا لا يفيد سوى اللقب على الاسم بل يؤخر [illegible] فيه على سبيل الاتباع بان يجعل عطف البيان
او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا على البدل او المفعول لا حكم فانه [illegible]
وهو في عرف النحاة ما انتهى اخره صرف علة وذلك لان نظيره في احوال اواخر الكلم او الملحق به
معنى الالحاق بالصحيح كونه اعرابا بالحركات كالصحيح لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا
كان في صدر الكلام او حكما فيما اذا لم يكن في الصدر فان ما كان قبلها في حكم الابتداء بها فانه كان
في اخر صيغة اذا لم يكن الكلم صحيحا او الملحق به فانه كان اخره [illegible] بياء المتكلم واعلم انهم لم يلزموا
ان الكسر يلزم قبل ياء المتكلم للمناسبة في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد في جنس الحركة فجعلوا الالف
قبل الياء كالفتحة قبلها فيه وفي الياء الساكنة كالكسرة قبلها ولا تقلب الف التثنية قبلها لان الواجب
على هذا ان لا تقلب واو الجمع لئلا تلتبس واجيب بان الاصل في الالف عدم القلب قبل الياء فخففها واما جواز
هذا القلب لامر استحساني لا يوجب القلب في الجمع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لا يوجب القلب في الجمع وهو
اجتماع الواو والياء وسكون اولهما والاشتراك بامر المطرد اللازم لا التباس يعرض في بعض المواضع
يوجب بقاء الفتحة لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها فتحة تقلب الواو وقال الشيخ الرضي قلب الفتحة
كسرة قبل الواو والياء واجب اذا لم يؤد الى التباس [illegible] في مسلمي بوزنه فانت مخير في بقائها وقلبها
كسرة لكون قبلها في جميع [illegible] او شبه فعل بفعل وفتحت الياء اسمها المتكلم في اللغة وقد جاء الياء ساكنة
مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي اجالا اجراء الوصل مجرى الوقف اولان الالف اكثر مدا في اخذه
فهو

فهو يقوم مقام الحركة فاجتمع ساكنان الالف والياء فحرك الياء بالفتح هذا الفتح [illegible] ضعيف كذا ذكر الشيخ الرضي
فان قلت فلم لا يحذف الالف على ما كان [illegible] قوله تعالى يوم البعث او الكسر في الياء وادغمت الياء فيما تقدم
الا في على الاصح في التثنية فانه لا يقدح الترقي قال في الحاشية وابدال الواو في حال الاضافة بعضها
الى ياء المتكلم الخ اي وابدل [illegible] عطف قوله واجاز المبرد عطف قوله وتقول مسلمي عطف جملة فعلية
على الفعلية [illegible] توجيه الشارح فيه عطف فعلية على الاسمية [illegible] الواو ويدل على الياء
وافواه واما ذلك بصيغة المعلوم [illegible] في الحاشية او قدرا [illegible] المجاز [illegible]
وكتب على قوله قدر [illegible] وقال [illegible] بصيغة
المجهول [illegible] على جميع [illegible]
وتقول [illegible] في الاخرة قبلها [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] وتقول [illegible] الى ياء المتكلم [illegible]
لان الالحاق [illegible] صيغة [illegible]
الا مترا [illegible] قبلها [illegible] واعلم ان الاسم الاربعة للاولى واو ويدل على [illegible]
وابوان [illegible] والثلثة الاولى مفتوحة العين [illegible] على افعال [illegible]
لانه [illegible] الياء افعال [illegible] واما [illegible]
على [illegible] ومؤنثه [illegible] ومؤنثه لانه [illegible] ساكن [illegible]
لما حذف اللام [illegible] العين لانها قبل تاء التانيث لا بد [illegible] في [illegible]
كسرة [illegible] واو ويدل [illegible] ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون [illegible]

بمنزلة الان نحو اسكن العيان بمقبل بما يجري على الافعال كرضو واصواخف وانما حذفت الميم الواو لان الام كما حذفت

نسيا منسيا وعوضت الميم من الواو ليبقى ان الى بقاء الاسم المتمكن على حرف واحد عند اجراء الاعراب

عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه حتى التقاء في قوله بها وتكلف بعضهم بان الميم بدل

في الرحم ويرى الهم قدرت على الميم باليحكات المختلفة التابعة لليحكات الاعرابية وكان يتجه والى

حال الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد جاء مع الميم في الشعر والرجز مع الاضافة

اللغات والاشكال في ان نقول كرسوا وعصا ويد وحب وفيه لغة ساكنة او في الكل وسوانكون

ونحو واضح انها بينة واو ولامه ياء اما الاولى فلانه مؤنثة ذات واصلها ذوات بدليل

ثنائها ذواتا فحذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال واما الثاني فلانه باب طي اكثر من باب القوة

والحمل على الاغلب اولى ووزنه فعل بفتح العين والمشهور ان وزنه فرس اخو لوكان كذلك

في المؤنث واوه ياء كطية ولا يدل اخواه جمع ذو على انه مفتوح العين لانه لا يتوضع وصلة

اه قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتهيأ لهم ان يقولوا جائني

رجل ذهب فجاؤوا بذو ذات مضافة اليه فقالوا رجل ذو ذهب ولهذا كان جنس المعرفة والاعلام مالا

يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان يعد التوصيل لتصير الوصف بهما من دونه

المضاف اليه اعلم انما الاجناس كالعرب والقصر فانهما وان لم تكن مما يوصف بها الا انها

من جنس ما يقع صفة كالضارب وانه لو حذف المضاف الموصوف به المضاف اليه ضميرا وعلم لم يكن فيها

مقامه كقول الشاعر لما يعرف ونحو اللهم صلي على محمد واله ونحو ما وقع في كلام بعض المتأخرين

واصلي على نبيه والدوخوية فذلك اقتباس من الدر المنثور وكانه ضبط المغرواة يعني ان

المناسب

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

البيان الكل لان التعبير ... [illegible]

الاصل ونحو القول بان بصيغة التنوين على المعطوف المتقدمة على المعطوف عليه نحو عليك ورحمة الله

السلام لانه يراد به السبب او النافر كجنسه الرتبة كسب به الامر ان اجنبيا به وقع

النعمة المقابلة ان تنجح كجنس المقصد فجاز رد النقض بتراخي الكلام فحمله جزء في انما عرابها واحد

كجنس المقصد لظهره في موضعها من جهة ان المقتضي الاعراب شخصية فجاز رد المتعدد كالتام باب

على مثال اه جهة نصبهما مثل نوع لا شخصا ثانيهما جهة واحدة شخصية وان كان النعت

مدخل فيه لكونه سوى كونه بعد الفاعل لان المجي المنسوب الى زيد لا اعداه بباقي ... بان يلزم

ان يكون بمقتضى الاعراب زيد في جاءني زيد سوى ما علية غلام لان المجي المنسوب الى غلام زيد قصد المتكلم

منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت هو المنصوب كسب

الذات ثم ان لفظة كل له وكذا لفظة التوابع لان التعريف الجنس وكذلك ان تكرر بها الصيغة

الجمع لفظة كل متحد ان زيد تا البيان الجمع المنع النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر فائدة

المحل

[illegible]

كما يجيء بل المعنى ان صفة ثابتة في متبوعها كما ثبت باعتبار الذات الموصوفة باعتبار متبوعها في نفسه

نحو جاءني رجل حسن غلامه فانه الاولى بعلقة حاصلة الذات المتبوع يحصل المعنى في متبوعه لا في

لنفسه بل بغير متعلقة بمعنى الذي وصف به متبوعه وحاصل المعنى في متبوعه

للتابع غير مقصود بل هاهنا النسبة فحينئذ تحصل ان لا فرق بين الحال الا باعتبار قيد في هاهنا النسبة

العامل الى صاحبها وفيه بحث لجواز اخذ في التابع القيد كما ذكرنا جعل التابع بمعنى المعنوي

مما لا فرق في الطلب للمجيء مستقيم ومنهم من قال لا يرد المعنى لا ينقض التعريف بالحال لانه داخلة فيما يعمل

بعد العقيد فكانه مستثنى بقوله التوضيح فجعل التابع بمعنى المعنوي حسن كما قال الاسم الى اخراج

التاكيد مثل جاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى في متبوعه وكذا الشمول لكنه تقييد في هاهنا النسبة

والمعنى انه يستثنى اخراج البدل مثل اعجبني زيد وعلمه وزيد عطف البيان صديقك والعطف

مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار القيد الحيثية في التعريف لاخراجها وسوف تبين مذكورا

كلا دلالة على ذلك كما يخرج بذلك الامور تخرج في التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري

وفائدته اما تخصيص وتوضيح الجواز وقد يكون لمجرد الثناء وقد يكون للتعميم نحو كانه في كل يوم

من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون الكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق

والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة معنى والثانية مقررة والفرق

بين الايضاح والتقرير قليل الفرق بينهما ان في المؤكدة توكيد بعض مفهوم الموصوف

كما في الامس الدابر ونفخة واحدة والثانية تكشف تمام الماهية ولم ينحرها الحاق الها بالمؤكدة

وههنا بحث وهو كان الطويل العريض العميق نعت الكاشف والمجموع النعت ان قلت كل من الالفاظ الثلثة صالح

لكونه كاشف

كالكشف لازما وللحيثية تبعا للجمهور ان عرضة ولكن لا اشبه ان يعد من المتكلم المتجه الكشف المجموع لا

المجموع مصروف عليها فهذا الجواب الاجزاء في مثال الانسان الحيوان الناطق فالظاهر الى ان يعالى ما

المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في قراءت الكتب جزء واحد او البيت سقف وجدار

وما كان غالب سواطا لصفة ان ما هيل كلام المصنف ثم قال الشيخ الرضي كما علم الجمهور من النحاة

ان طواح الموصوف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف

برجل اسد حالا وفي الرفع نظر ورده بقول الشيخ ان الغرض من الصفة لانه لكونه نعتا باعتبار

انه في قوة المشتق ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر تقول وغيره بالواو او كانه

لا يضاف الا الى المتعدد واو لاحد الامرين فلعلها جعله او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى

استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى ردوا الى احد المشتقة وفي ذلك الا انه او يقع

بلغ المقابل اذ كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع جعل بحيث يعم الوضع النوعي الشامل

للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع فان اربع اسم العدد في اسم مجاز

ونحو مررت برجل اي رجل ان اي الاستفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في صفة

او ذم انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه المعنى المراد بالمعنى الحالة

الى الطالة والاسم للفاعل والمفعول ان الاسم ليست صلة للوضع فان التميمي

بحيث يكون الموصوف لفظا او تقديرا نحو مررت برجل اي رجلا يضنه وصفا النكرة ومضاف

الى ما هو بمعناها وتقربه بكل وجد وحق تابعة للجنس معرفة كانت او نكرة ويكون مضافة

الى مثل متبوعها لفظا ومعنى فقال انت الرجل كل الرجل جميع الرجال وجد الرجل

ملكوك معذله ومثال الرجال اي كان تركوك باطلا وبهذا الرجل يعني به اسم الاشارة الى ما بعد بالنظر

الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بهذا الرجل قال الشيخ الرضي لكن لا نستعمل الرجل بمعنى الكامل في الرجولية

ليس وصفا لانه لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له بل اسماء

كما يوصف به اسماء الاشارة نعيا لان مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل لتجرد الموصوف

في هذه الثلاثة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات اذ في قولك مررت برجل يفيد

الشخصية ذكر بعيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطول ليس في الرجل فان ذكرت الموصوف في

الانفصال لا مع قرينة دالة عليه كالقراءة والخروج في الارض والسماء واما قولك بهذا الرجل فالموصوف

قائمة مقام الوصف هاهنا ويريد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف

الى المعرفة والعلم والى الاسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة

وفي المواضع الحصر التي لا تنقل اي لا تقصد بدلالة بهذا المعنى لا معرفة الا المعرف باللام كالنسبة

بل حال الواحد بعينه لا تعريفه لفظي الذي هو في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلوم معين لكنها

ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم في قولك حكم النكرة اشارة الى توجيه قوله لانه النعت

يدافع المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تقع نعتا للمعرفة والنكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت

المفرد وتوجيه بان النكرة في تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضي في ان حاصل في جملة ذهب ابوه في تاويل ذاهب

ابوه وابوه زيد في تاويل كائن ابوه زيدا لان الدلالة على معنى قد يسوى الشيخ الرضي بان النعت المفرد

والجملة المشبهة بالمفرد حاصل العلاوجبه الجملة التي لها محل للاعراب انما تقع في تاويل المفرد

لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة كيفية ان يكون معلوما للمخاطب قبل ذكر صفاته بعض فائدتها

وينبغي ان يعرف

المخاطب الموصوف بها بانه معلوم له والانشائية لا تكون معلوما للمخاطب قبل ذكرها

وكذا الحكم في الصلة الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية كحكم بتقدير المحذوف كقوله جاءوا بمذق هل

رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عند رؤيته هذا القول كما يقع في الحال والمفعول الثاني لباب علمت

متى وجدت الاساس اخي تغلب واذا لم يكن في الجملة الضمير الرابطة يقع اجنبية اي لم يكن حالا

للموصوف ولا لمتعلقه في الملازمة فلا فائدة نحو ان يتصل الرابط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ

ويوصف بحال الموصوف اي بوصف حاله او متعلقه ما لم يسم فاعله وبحال متعلقه المتعلق به

بحسب حاله اضافة ونسبة كالابوة والبنوة والغلام وما له رابط الى ما له تلك النسبة نحو قام برجل ضارب

اباه زيد يجب لصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها منزلة حالة باعتبار النفس في صحة

الثانية في نعت امور انما تتبع فيه تلك الاشياء كونه ابا وحده الموصوف عدم استقلاله بنفسه

والتعريف والتنكير جاز الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله

ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والحمد لله رب العالمين او نعت فقطع رفعا او نصبا وجاز

الاخفش وصف النكرة المخصصة الموصوفة بالمعرفة والافراد والتثنية والجمع فلا يوصف

المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء الوصف المطلقة بالامشاج فانه ما ركبت من اشياء

كل واحد منها مشيج او نعيل الآخر محله كاسم التفضيل المستعمل بمن والا تتبعه في الجمع الاول

منها كثيرا بتقدير الامر اذ قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يقع في خبر الموصوف نحو قام رجل

حسن وجهه بالنصب او الجر يطابق الموصوف في العدد فكما يمكن ان يجمع بان يقع قبيل وصف

الخ كحال صفة تميل وفرق لان المطلق المشبه بالمعقول تميل والجر تابع النصب كما قيل بما في العوض فا

تحملا لانه بمنزلة بعض حروفه علامة كالضمير في جاءوا وعلامة اقل من ضمير فعدوا علامة لا انها الف والواو
في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا وحمل على ضمير الغائب
اجازه وصفه بقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم والحميد كلها تنعته على البدل لانه لا يشتبه
الضمير المغني عن الوصفية بحسب الاستعمال وانه دال على تمام معنى المتكلم والمخاطب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع
الى اسم الفاعل او المفعول دال على تمام معنى الوصفية ثم حجة ويمكن ان يدفع بانه دال على المعنى اذا كان في التعبير
لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير
اعرف المعارف فلا يصلح الوصف به فلا يكون الموصوف اخص او مساويا فالاولى اخصر التعليل وبهذا
اقتصر بعض المحققين حيث اكتفى به ورفع الدليل بوقوع [illegible] كما في نسخة الشيخ الرضي ان الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا منها [illegible] الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين [illegible] الاخص والمساوي
بحسب الصدق [illegible] باطل اما اولا فلان الموصوف نكرة كان او معرفة لا يكون اعم [illegible]
وصفه [illegible] والحمل على الخصوص [illegible] بعد التوصيف [illegible] فلا يصح
[illegible] لم يوصف [illegible] الا انه يعتبر [illegible] الاخص والمساوي
بحسب اصطلاح النحويين [illegible] الضمير [illegible] اسم الاشارة في حكم
الضمير [illegible] لانه المقصود [illegible] المقصود [illegible]
الرتبة [illegible] المتكلم [illegible] الغائب
فلا احتياج الى لفظ [illegible] العلم [illegible] اسم الاشارة لانه مدلول
العلم [illegible] بحسب الوضع والاستعمال [illegible] اسم الاشارة فانه مدلول عند الوضع [illegible]
يعينه

واما يعينه باشارة الحسية وكثيرا ما يقع الالتباس [illegible] اسم الاشارة [illegible]
موصوفا [illegible] اسم الاشارة [illegible] اسم الاشارة الى
المعرف باللام لانه [illegible] يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين [illegible] المعرف باللام يعرف بالقلب
دون العين والموصوف [illegible] المضاف الى احد الاربعة فتعريفه [illegible] تعريف المضاف اليه
لانه يكتسب التعريف منه [illegible] المضاف الى المضمر
لا يوصف المضمر [illegible] الموصوف [illegible] في التعريف [illegible]
[illegible] الذي [illegible] فانه [illegible] وكثير [illegible]
[illegible] اسم الاشارة [illegible] المعرف [illegible]
لا ينبغي [illegible] الموصول [illegible] الذي [illegible] الموصولة
لانا نقول [illegible] المعرف [illegible] او بالمضاف الى احد الاربعة
[illegible] المضاف [illegible] المضاف [illegible] المعرف
واجيب [illegible] الموصوف [illegible] المعرف
باللام [illegible] او انقص منه ينبغي ان [illegible]
انه لا ينقص [illegible] المضاف [illegible] اسم الاشارة
بدليل [illegible] اسم الاشارة والصفة [illegible] العطف [illegible] بدليل
الاماثة [illegible] التابع [illegible] العطف [illegible] عطف البيان
لانه [illegible] واحد [illegible] بالشبه [illegible]

الا ان يتوسط بينه لا الظهر شيء فكانه فيه تجريدا واذا عطف اي اذا اريد العطف اكد لايجاد
الرافع كما يعاد الخفض لان التاكيد اخف من الاعادة لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني
عن التاكيد نحو قولك حضر القاضي امراة والى فظا بعد بقرة بالنصب واعلم ان مذهب البصريين
مسالة على انه خالف القسيلين لانه وجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب
الا انه قال بانه ذكر ما ذكره في بحث المعطوف من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت
وزيدا ... قال الشيخ الرضي لا بعاد العامل لانه لا اذا لم يجز انه لا معنى له وانه
جلب لهذا الغرض كيلا فانه لا يتحمل الا بين الاثنين فان التبع نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد
غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود بدليل قولهم بيني وبينك اخويك
لا يجوز الا المتعدد فلا يتحمل عطف المضاف ونحو مررت بك وزيد وان الحكم ان يحتو الباب الثاني
بعني اذا الحكم الاستيناف بمعنى كما رد ليكون ... فانه معنى الحكم كما كان الاصل ... بهما
كان الاول ان يكون حكمه كحكم بالخ كما في الحرف بعني انه ليس بافعل من الحروف الزائدة مستدلا بالخ
بالاشعار ومنقول تساءلون به والارحام بالجر في قراة حمزة واجيب بوجوه احدها تقدير الباء
وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير
وبالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لانه ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به
وقسم السؤال لتنبيه الامر ... ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصلح حرف
القسم ... لان المقصود الامر بالاتقاء ... ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا
ثم ... وفيه انه ... اذا لم يكن في القراة المتواترة ... كما ... من الاحوال ...

وعدم ان اخفاه بالنسبة الواقع في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بكان زيد اخوك
لا نمير او جاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه
زيد لا ان نمير مقصود بل المقصود متبوعها وكذلك لا يختص بالوصف المتبوع بل جرى معنى فيه وتوضيح بعطف
البيان المتبوع بذكر اسمه وتبيان بالتاكيد لان النسبة اليه ... هو النسبة لمست اليه في الحقيقة
لا نمير لاني بقع غلط والامني في النسبة او انه ... بلفظ العموم باد على عمومه ...
لانه بشي فالمقصود هو الجميع والبيان فيه واجيب بان المراد تحقيقه البدل الغلط ...
اقسم احدها اي غلطة بالبدل منه بحسب الواقع ... وثانيها ... توهم انه غلطه
كقوله اللهم بدر شمس وثالثها الحكم بالبدل ... عن البدل منه ... سمع الاسم ... تدارك
واكثرهم ... ان البدل منه في كلا القسمين ليس توطئة فيدخل البدل الغلط في حد العطف ...
قوله يتوسط واخل فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف او المعطوف عليه مقصودين بالنسبة
انه يكون مقصودين باصل النسبة بحيث يكون مع واحد منهما ... اعني الحكم والتردد وغيره
سوى التعيين او لا فاعتبار اصل النسبة دخل فيه المعطوف بلا او لكن لاشتراك المعطوف فيها سابقا في اصل
النسبة وانما اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نحو واحد سوى التردد وبعد اشتراكهما في القصد
دخل فيه المعطوف الذي ببل لان المتبوع مقصود ابتداء ثم بدا له ما يعرض عنه ببل وتخصيصه ... والمتاخر ...
ذكره اي يحتمل معنيين احدهما انه قوله بتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال بقوله اعني قولنا قام زيد
وعمرو ولانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه ... ثانيهما انه داخل في
التعريف كما ... الى الفهم ... تاخير المثال عن ... واصل ... الجمع ... نظيره في تعريف
الاعراب

في نفسه تأمل لان العامل واحد فيه نعم في بابه الاعراب كل قولك لقصد عدم التشبيه
بناء على ان الخفة للعهد الذهني ومحله آه اعلم انهم جعلوا العطف على ... الوجه
وان وجه ابوابا آه واعترض عليه بان الضمير ... نكرة اذ لم يكن لتخصيصه
به وجه ويمكن الجواب عنه بانه كرتب على ما صرح به الشيخ الرضي من ان الضمير الراجع
الى النكرة اذا لم يكن تلك النكرة مختصة بحكم وصفة كانت نكرة اذ لو نصب او خفض او لا يجوز ان
لا يكون ... معطوفا على قائم وعمرو على زيد حتى يلزم من العطف على معمولي عاملين واحد لامتناع عطف
على الخبر المقدم فيتعين الرفع على انه خبر مقدم والمبتدأ آه يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعلا والكلام
بهذا الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية بان يكون معناه السببية لا العطف
كما في ... فاكره او يكون معناه السببية في العطف كالفاء الجامعة للمتعاطفين تكون الجملتين
الجملتين كجملة واحدة وذلك لاتصال بينهما بالسببية قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها
الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ واذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون معنى ...
بمعنى الاولى ... جاز تجرد ... عن الضمير اكتفاء بما في ... وذلك لان
التعلق يجعل الجملتين كجملة واحدة فتقول الذي ... فيغضب ... الشمس ... الذي يطير الذباب فيغضب
... الشمس زيد وكذا ... ثم واما الواو فلعله ... الجميع ... لا اذا ... التربية
على التعلق ... تقول الذي قام وقعد ... زيد واكثر ... على ان العطف على
معمولي عاملين ... المضاف ... المضاف ... الحكم ... عدم الجواز تعدد العامل
لا تعدد المعمول ولهذا جاز العطف على معمولي عامل واحد فهذا العطف وان كان بحسب الظاهر جائزا اه
كانه ...

... ما قبله ... المقام ... على معمولي عاملين مختلفين ...
... المقدم ... اذا وصف ... الحكم بعدم الجواز ...
ان يكون ... العطف على معمولي عاملين مختلفين ... الرفع ان العطف ... التحقيق ...
... الحقيقية ... الخفة ... المعنى ... المقام ...
قال ان ... العطف ... بالحكم ... مقام ... (margin: ...)
ولا ... العطف ... المشكل ... عليه
ان عدم الجواز ... على ... التطبيق ... لكنه لم يجز
عند الجمهور ... في كلام الشيخ الرضي انه ... ومنهم ... ان العطف على معمولي
عاملين جائز الا ... الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرو والحجرة فانه ممتنع
اتفاقا ... الفصل بين العاطف والمجرور ... بين المجرور وان ... سيبويه والفراء
لمنع مطلقا ... اذا تقدم المجرور ... المعطوف عليه ... المنصوب
او المرفوع ... المعطوف على ... الترتيب ... على هذا الوجه ... زيد في الدار
والحجرة عمرو ... على عدم الجواز بعدم ... الكلام ... الحجر
عوض ... الكلام ... العطف ... الاقتصار ... مورد
السماع ... التفصيل ... كلام ... اما ...
... وافق سيبويه ... المفهوم ... كلام الجمهور
لم يجوزوا الا فيما ... المتقدم ... في الاحاديث ... عليها ... انما ...

فاجرى كلا المضاف بعضه لم يجوز ذكر كلا المضاف مطلق النفي حاله في جميع كلا وبعد الجمهور
الا في غير الارادة فانه تبعد عن عدم الجواز بالجواز على الفة بالموقعة خلاف السيبويه فانه لا يستغني
بل يجعلها علما حذف المضاف منه بيتوفيه من باب العطف على معمولي عاملين واحد التاكيد جا بالهمزة والزاي
عطف به العطف لان العاطف ربوتم في العاقد بزيادة في العطف كما تعلق والدتم الى القوة كلا سوى
كما تعلم ثم كلا الموقف تعلو في قوله لا تخفى الزوجا نصوحه بما تواد كيبونه اكيد وان لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة اي حالة وشانه فتوليه ما اتصف في النسبة اوفى الشمول كما في كلانا في العلو
اما في باب العلو اعلم انه يوصف واصرى في النفوذ ان في باب النفوذ قبيل في النسبة تميز من الذات
المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تميز بحسب المعنى من الذات المذكورة او الحكم الا مر بمعنى الشي او من
الذات المقدرة او الحكم بمعنى الشان يعني يجعل حالا حال الى ما يعرفه منه بطريقه من طريق الدلالة
كما ان نفسه في زيد نفسه يفهم من زيد وكما ان الاحاطة المفهومة من جاء القوم كلهم لا تخفى ثم بالقوم
الجماعة المعينة فيكون حقيقة في مجموعهم اما في كونه منتسبا او منسوبا اليه اذا لا حظ النسبة
وذلك الا في فائدة تكرير اللفظ لا تكرير معناه فانه غير نافع لما قصد به من دفع الغفلة او
دفع توهم الغفلة فان كان اذا قلت ضرب زيد نفسه فبما ضاف الى ما ارجت ضرب عمروا وغفلت نفس عما
علم انه لم يكن ليجيء وقد علمه الصورة الاولى بذكر كله واجمع قال الشيخ الرضي فاعلم انهم اذا ارادوا
الوحدة والتثنية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يحتاجوا الا الى الالفاظ الدالة على هذه المعنى
نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعالى بعدم الجماعة تقول نفخة واحدة
لا غير ذلك واما اذا ارادوا هما باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الالفاظ الجميع فانه
الاغلب

الاغلب قطعوها عن الاضافة وسميت الالفاظ باعتبار معناه الحجيء على فروب فبعضها لم يجي الا مضافا
على الحال وهو حصر فقط وبعضها لم يجي الا تابعا على انه تاكيد وهو كل منه اجمع ومتصرفاته و
اخواته ولا يجي الا تابعة مضافة في التقدير على زعم قليل والمانع جمعا وجميع حالا من على قلة
وقد يجاء في جميع اضافة كالموصوفة فيه يؤكد بها كل من باب ازالته نحو جاءني القوم باجمعهم كلهم في عينه وانه
يؤكد بها مع كلها وبدونه واما جميع فهو بمعنى جميع يستعمل على احد الثلثة اوجه اما مقطوعها
عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا او سمع
اقول نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا ونحوهما نحو ثلثة وما فيها تقول
جاءني القوم ثلثتهم اي التاكيد بثلثة والحق انها لا تستعمل الا معرفا لما طلب تسمية العدد وقيل من ذكر التاكيد
والا لم يكن تاكيدا لخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلثة واما البدل والعطف فظاهر وجوهها
لكن في اعراب بدل الكل واقسمها الى بيته سواء المبدل منه في حكم التنحية فلا يكون الا بقية تقدير
معطوفا تساقيا واما موتها فتوضيح فمنبوعها ان وكذا ينبغي ان يكون حال واما مواته الكثير
والتاكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في النفخة انها خارجة تفعل في النسبة او الشمول
لانه لا يقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهو الظاهر قال الشيخ الرضي رحمه الله في حاشيته
على الرضي قال المصنف في اعراب الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة انه تقرير امر المتبوع لا لتحقيق
بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا
وايضا انه واحدة لا تقرر معنى النسبة ولا الشمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي
هي مدلول النفخة واجيب بان الواحدة مستفادة من النفخة نحن لا نقصد التقوى الشيخ الرضي لم يشتكوا بانه مدلول الاسم

فان الجمع في قولك جاء الرجال اجمعون يعم مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لما انه يكون هم مجتمعين في المجيء
بمعنى انه لا شذ منهم احد فيكون اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام الاستغراق الى الرجال بمعنيين
لا مدلول له اصلا الكلمة وقد صرح بان الجمع يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل
في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد قال في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم
دال على الاحاطة واجمعون على السجود في حالة واحدة وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد
النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين
واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة
المقدار كقوله رجعت يوما وشهرا قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد اي تكرير اللفظ الاول او ما به
تكرير اللفظ الاول قيل جاز ان يكون التكرير في قوله وهو لفظي راجعا الى معنى المصدر
للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ضرب المثال زيد
في قولك بان زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق ما هنا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يكون
على انه مقرر كما هو الظاهر ومع يجوز تاكيدا لفظيا ويجوز ان يكون زيد الاول على انه توطئة
للاخر فيتم بدلا ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وجعل زيد الثاني بدلا
وجاز ان يكون الثاني الواحد فقط او غيره وقتا او جعل يذكر المرادف فاعترض عليه بان
الكتع داخل فيه مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا لفظيا مع انه من اسماء المعنوي واجيب بان الاسم
المرادف وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك بطريق الهمزة اجمع والمرادفة
ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد لما اكد به اجمع وليعلم
قوله المص

قوله المص وكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع له استعمالا
بمعنى انها لا تستعمل بدون اجمع لا انها في معنى الجمعية فيها ونحو جاء الرجال كلهم اعلم ان المؤكد اذا استقل
يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد لم يتكرر الا مع عماده
في اللفظ نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره
وحده نحو ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك
انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التاكيد بالمنصوب المنفصل المرفوع المنفصل
نحو ضربته اياه وهو اما المستقل فهو يكرر بلا فصل نحو ان زيدا زيدا ومع الفصل نحو قوله
تعالى وهم بالآخرة هم الكافرون قيل لا معنى لهذا الكلام قال الشيخ الرضي في التاكيد
اللفظي يحاط باحد حكمين انه يعيد اللفظ الاول وثانيهما انه يقويه بجوازه مع اتفاقهما
في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على نكتة اخرى لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو سيغنيح
مريا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا او تقوية معنى وان
لم يكن في حال الافراد معنى نحو حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث
نبيث من نبثت الشيء اي استخرجته وقولهم الجوع التجوع قيل من القسم الثاني لما
معنى له مطرد وقيل من الثالث وهو كثر اشتقاقها مما ذكره الشيخ الرضي وحكي
استنباط مناسبة اه اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الرد فلانه
تمام الشيء وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السلب فلانه يستلزم انسحابه او
شموله والعام منبسط شامل واما الطويل فلان امتداد العام امتداد وجودي

ومن بعض العرب بفاصلة والاول اولى لكراهتهم اجتماع شيئين
حيث تأكيد اتصالهما لفظا ومعنى باختلاف الغرض كلها
كذا في جميعه او الجمع بغير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث
وجمع في جمعه او ما يجري مجراه وهو ما يستوي جمع المذكر
العاقل خلافا للاندلسي فانه جوزا اذا كان مكسرا
ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء
ذو تعدد معنى بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء
والافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة
جاز ان يلاحظ افراد الكلي مجتمعة ولو كان
الحكم على كل واحد من افراده كالدرهم البيض
والدينار الصفر كما جاز ذلك اتفاق
فهو توهم على كل فرد وان المحكوم عليه هو المجموع
كونك زيدا ثنان وكلا ثان اي مجموعه صواب فزيد حيث كذا ذكره المحقق الطوسي قدس سره
انتهى

فلا يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراقه حسا وافتراقه
حكما والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى
لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما
او لا يصح تأكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي نحو
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي
قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اشتريت
العبد فان التأكيد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثاني فان الاول اشهر
فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اشهر رفع الاحتمال
الثاني نحو قلت اشتريت جميع اجزاء العبد نحو بخلاف جاءني زيد كله
القياس عليه يقتضي ان لا يصح لعدم الزيدان كلاهما فلان للمبرد فانه
جوزه وهو خلاف القياس والسماع نحو واكتع واخواته اتباع
لاجمع اذا وردت الجمع بالالفاظ التأكيد وذلك كلها ترتيبه ترتيب المتن
لكن ابن بابشاذ فرنا ظر الجميع عن ترتيب فان الزمخشري وحده ضرب
اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلانه
الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على الكل
العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة لها من الرحمة كان وجه استعارة للذات واما تقديم الكل

على الجميع فتكون جائزا واتباعه المستثنى اولى واما تقديم الجميع على
افواته فتكون اظهر في معنى الجميع واما تقديم البعض في الصحيح على افواته
فتكون اظهر في افادة معنى البعض لانه من قولهم قول كتبه اي تامه ص
بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المتبوع
ص دون ظرف نسب او حال من المستتر فيه اي منسوب الى المتبوع ش
بل يكون النسبة توطئة نحو اعجبني بدل الغلط ص لان متبوعه مقصود
ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء اصلا لانه مقصود انتهاء او لا
فدخل فيه يا زيد زيدا ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء
لما ذكرناه من بحث التأكيد لكن صار مقصودا انتهاء ونظير
ذلك ان هذا التعريف يمكن ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء
ولا انتهاء مع انه لا حاجة الى اخراج المتبوع المعطوف ببل الى قوله
ولا انتهاء ص ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن
اتباعا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم
بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالاعتبار فكيف
يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلت اذا اردت
تطبيق هذا التعريف على مذهب هذه [illegible] فلابد من تخصيص ما ذكره
بالاستثناء

١٧

بالاستثناء المحقق اذ ما يقال الا في قولك ما قام احد الا زيد ما كان في قوة قولك
ما قام الا احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بالقيام ص
لا حاجة الى تعميم النسبة ص وبدل الاشتمال قال ابن الحاجب انما قيل له ذلك
لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه
دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة
الى ذكر ثان وينبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا ص فالاضافة
في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية ولا اضافة في الاولين
بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخرين على الاولين وقد وجب ان يكون
اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ
الاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لما
يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين
من المذكورة والمقدرة الغائب منابه المضاف او قرئ بالجر بتقدير
المضاف ص بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام
سيبويه ص والبيان فرع الجميع ولولا الجميع لما يأتي به ص الا الالفاظ
فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر ص وان قصدت فيه [illegible]
الى الثاني وجعلته مناط الحكم فكانه قلت جاءني زيد مع قطع النظر عن انه [illegible] زيد
اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك [illegible] على [illegible]

وارد حيث ان الالزام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الغائبة ثم
منتفية في عطف البيان قوله حيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن
بدل الاشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبني الوزير
وكذا لو كان الملابس مفهوما معينا قوله بخلاف ضربت زيدا غلامه فلا بد من اعتبار
ذلك القيد لاخراج نحو ما ذكرناه قوله فيه خلل فيه اه اي لم يلزم ثبوت
فهم من قوله نظرت الى القمر فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب
النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير
قوله بعد ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب الترقي او بالنسيان
او سبق اللسان قال الشيخ الرضي الاظهر انه لا يوجد ان في كلام الفصحاء
ثم قال انه وقع بدل النسيان في كلام فصحاء الاعراب ببل قوله بغيره قبل لم يقم
بالمبدل منه والمتبوع لانه ذكر لا يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا
بل بحيثية كونه غلطا قوله واذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع
ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة قوله مع النعت قال الشيخ الرضي ليس
ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك
النعت اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد
المقدس اي مقدس مرتين قوله للبيان المقصود المعنى فعلم انه جعل
هذا

هذا وجه ما لتوجيه بدل الكل وامثاله التوجيه بدل البعض والاشتمال فقد
قال لانهما لا بد فيهما من ضمير راجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان
متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به قوله ومفهومين
نحو الزيدين انفسهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح ان يكون بدلا اذا
تقدم لفظ الزيدين والا فلا لكن ان لا يورد في هذا المقام نحو زيد ضربته
اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت
وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا ههنا انتهى كلامه فحاصل كلامه ان البدل
يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا
ان البدل يفيد ههنا انه ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيد لكن [illegible]
فهو كذلك بان زيد زيد قوله لانه ضمير المتكلم والمخاطب قبل ولانه يلزم ان يكون شيء
غائبا او متكلما او مخاطبا وفيه بحث لانه يلزم منه ان لا يكون ابدال هذين المضمرين
من الكلام الظاهر قوله كون مدلوليهما واحدا لفظا يفيد زيادة على ما يفيده
المبدل منه وفيه ان المقصود بالبدل متغاير للغاية كما في الاضراب انهما متحدان
بحسب الذات قوله الى ما تريد فيهما مفقود فيفيد مثالا لا يفيده المبدل منه
قوله واتيه على ناقة [illegible] نعتا الا ابرشت وبشت والعجا
لا غرو الا نقعات [illegible] قوله الهاء اي كذب يقال [illegible]
قوله انه جعله بمعنى المجرد اي [illegible] فيه الجعل قوله [illegible] ذكره حد [illegible] لفظ [illegible] لا يقال جاز ان يكون [illegible]

بلغ

في التعريف مع علمه بان وجه ما تم الوجه الذي ذكره لا يناسب قول لا اعتبار لهذا الاحتمال
والحاصل انه لا يصح الاعتراض على تعريفه بانه تعريف الشيء بنفسه الظاهر ان الشرح كذلك
لان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجه لا مفهومه كان
مجازا ق والامر بخلاف لما لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اه
كانه مع اللام كان معربا ق والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه
المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد به
علم تفصيل موجبات البناء ق ونقد فصل بعض الاذكياء بقوله ما ناسب
مبني الاصل بمناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن شرطها
لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب كما في اي الموصولة وبهذا التقييد
اندفع جانبي عليه انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا المناسبة
مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا المناسبة قوية لاستلزامه ابهام التعريف
المجهول لان القوة امر اضافي لا يراد بها معنى ثابت مثل الجميع بكل المرتب ق اما تنفيها
الاسم معنى المبني كما هو حققناه لا نوهماه فلا يلزم بناء التثنية لان معناها
الواو العطف وهي لا حقيقة فيكلم او بهما المنع اي لو لا ذلك فلا بيان اه
التنوين في الا قبل في اي شيء يدخل عاق في قولهم عاق صوت الغراب
عليه بانه غير مركب حكما باعتبار قصد انه كلمة للمبني الواقع غير مركب وهو يتكلم
به الصباح الا انه الغراب من صوت لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا

قال

١٣٧

ش والعبارة عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف
اثرها ق اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها والقاب البناء
المفهوم منه المبني من حيث علامة يعني القاب حركات اواخره وسكونها والقاب
علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر والوقف وانما
عني بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين
ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام
المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب
والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للفاعل
باسم الحركة ق ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين
والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر لانكسار الشفة السفلى
فيه والوقف وقفا لانه وقف النفس عن الجري ق وبالعكس يعني يطلق
الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية ق وهم يريدون ان الحركات اه
ره لما قيل ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر
بالمبني وبعد فهم ذلك الاختصاص من قول القائل لان لقب الشيء
مختص به فما ذكره الشارح كان معناه ان تلك المذكور القاب الحركات
المبني لا تخصيصها ق لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية
ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركات ق حيث قال بالضمة رفعا وبيان ... بالحروف بيان

ما هو الغائب وما ليس معه قه والكنايات الاولى ان يقول وبعض

الكنايات لان بعضها معرب ككذا وكيت وفلان وفلانة قه والاصوات قيل انها

ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء

المبنية في البناء فلهذا عد بيانها قه المضمر تقدم عرب المبنيات

اذ ليس منه في شيء اعراب ولا نزاع في بنائه وليس الضمائر

فاه الالتباس وعلة بنائه احتياج الى قصد او تقدم ذكر

عنه قه ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك

قه من حيث انه متكلم فيه ان اياي وايانا مثلا ضمير على القول المختار

مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمتكلم مع

قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغائبة والحق ان مفهوم

تلك الحيثيات من لواحق اللفظ الان بعد ان اياي [illegible]

اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن

الاجابة ايضا بانه مشتركة لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد

لكنه بعيد قه ويخرج بهذا القيد يعني قوله لفظ المتكلم والمخاطب

فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بحيثية بهما حيث انه

متكلم او انه مخاطب وكذا يخرج ما عرف بالتعريف [illegible] لان المراد

بالمتكلم والمخاطب في انهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم

وبقيد

وبقيد الحيثية يخرج نحو زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه على حال التكلم او الخطاب

ومنهم من فسر ما وضع لمتكلم بقوله اي ما دل او بطريق الكناية وقال بهذا يخرج

لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان لمفهوم كلي ويحتاج الى ان يراد بالصفة

الذهنية الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على انه المراد

مع انه قد يكون للمتكلم وقد يكون للتعظيم قه بناء الاسم الظاهر

موضوع للغائب يعني مما انه ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث

انه مخاطب ويرد انه يقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل الصدر يقول المسمى بزيد زيد

ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم نظرا الى دليل الخطاب ويقال زيد

ضرب بدليل المتكلم قه ويخرج بهذا القيد الاسم الظاهر فبل اذا اريد انه وضع

بطريق الكناية خرج الاسم الظاهر فلم يكن قوله تقدم ذكره داخلا في الحد بناء على

ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد من الاخراج

قه اراد بالتقديم اللفظي لانه اعلم ان التقدم اللفظي بما ذكره

يدل على جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لان اقسام

التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلي بيان التقدم جعله

من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بانه تقسيم اللفظي

الى الحقيقي والتقديري خلاف ما به ما ذكره جعل اللفظ قسيم

التقديري كما في باب حكم المعرب او بيان الاعراب يقول فتأمل انه يقول الامعي لانه يجعل الكلم من اقسام التقدير

حقيقة بناء على تفسير الحصر لانه جعل الخبر الذات وعمومه قبل ذكر الخبر
بمنزلة الذكر والاخفاء فيه انه التحمل ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما
التقدم التحقيقي لا حاجة فيه الى التحمل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المؤخر ذكرا
بعده احتيج الى التحمل في التقديم بان يقال مثلا انه متقدم حكما ووضع كغير
واقتضاء مادة يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه
لغرض ش اما مفهوم من لفظ بعينه سواء بطريق التضمن او الالتزام
فمنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر ش كقوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل
على تواري الشمس والشيخ الرضي جعلهما من باب المفهوم من السياق على التقدير
والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد ش او من سياق الكلام السابع
على الضمير او الواقع بعد العهد [illegible] قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله
تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان المنزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل
على ان المنزول هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
ش وكذا اي الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فلتلزم التكرار وفي
الفاعل ش فالمنفصل الخاص للتفسير ش المستقل بنفسه في التلفظ بلا [illegible]
ش لفظيا بمقام الظاهر مع اعرابه لا للاقتصار ش لا مانع فيه لا [illegible] من الموانع
الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه فلا يقع اذا كان المضاف

اليه ضمير آخر او الفصل بينهما مطلقا قبيح ش الاول ضربت وضربت قيل
الاولى ان يقول ضربت وضربت الى ضربنا ويضربن ليكون افراد المرفوع المتصل
ستة ماضيا ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم ماضيا كان
او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد ان قلت فلم ذكر صيغة
المجهول قلت ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف
الضمير ودفع توهم اولى من بيان [illegible] ش الى ضربن قيل الى [illegible] لا يسقط
فيلزم انه لا يدخل ما بعده في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت [illegible]
الى ضربن فيكون الى للاسقاط فيدخل ش واما بدأ بالمتكلم [illegible]
يبدأون بالغائب [illegible] ش انا
نحو قد تبدل الهمزة هاء [illegible] وقد يسكن نونه [illegible]
وهو عند البصريين الهمزة والنون فالالف زيدت للوقف ش والضمير انت
الى انتن هو ان اتفاقا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء
ان انت بكماله اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما الكوفي
اياك واخواته ضمير عند الخليل [illegible] ش كنفسهم وضعه المتكلم
لفظي يدلان على [illegible] ش على الفرق ش واعطوا
للغائب حكم المخاطب [illegible] على تغاير [illegible] الغائب والواحدة الغائبة
فيليا على المرفوع المتصل كهو وهي ش هاهنا قيل [illegible] ضمير مستتر

منصوب بمحذوف اى اخص بالاستتار ضميرا والجملة معترضة قوله الخ

وضعها للاختصار اى المنظور فى هذا الباب اى الاختصار بوجوه اما اولا

فبان حكمها ان المتصلة للاحق فى مدلولها لانها بشكل كما جاء الى اعرابها واما

ثانيا فبقلة الحروف فى المتصلة ظاهرة واما فى المنفصلة فلانك

اذا قلت ضربتك وعن غير ممالك اسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها

واما ثالث فبعدم الاحتياج الى القرينة ترفع الالتباس الذى فى الاسماء الظاهرة

ما انك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج فى

تعيين المراد الى قرينة وان قلت انت او انا او هو بعد سبق المرجع لا يحتاج

الى قرينة تعين اصل الالتباس واذا عرفت ذلك فلا احصر فى هذا الباب المتصل

المستتر لانه اخصر من المتصل البارز من المنفصل قوله استتار الفاعل

ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادرى اى مقولة هو قوله

مطلقا اى زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر انه يصح ان يكون بيان

للمتكلم وكذا الى آخ قوله وفى الصفة مطلقا قوله وفى الصفة مطلقا تذكير

قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر

صدر الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام

اذا كانت عاملة فى الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك

لان الفاعل احد جزئى الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فى المصدر قوله الا لتعذر

المتصل

المتصل الا لامر الاحق او للاجل قوله اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لانه

الضمير المتصل كالجزء اى فيما عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان موخرا ومحذوفا وما

فكيف يكون كالجزء الاخير قوله او بالفصل من باب ما وقع تابعا تأكيدا او بدلا او

عطفا وكذا ما وقع بعد الا المفيد للشك فى اول الامر نحو جاءنى اما انت او زيد

وما وقع ثانى مفعولى باب علمت واعطيت اذ الكائن الاتصال يورث

الالتباس بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى

والانفصال فى باب علمت اولى قوله نحو هو قال الشيخ الرضى اقتر بعض

نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذكره مع الفصل اذ لا غرض فيه لانه قد كان ضربك

زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقدم يفيد لاحصر قال فاجاب بان التقدم

المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول

على الفعل يفيد كونه اهم قوله صفة جرت يعنى بالجرى ان يكون نعتا او حالا

او صلة او خبرا قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهوره فى الحكم لا يكلف

قوله وما جرى الا انا وكذا ايا كما ايا ك قوله لكنه تاكيد لازم الا ما على انه هو

تحقيق الشيخ الرضى وقد فصل بالتفصيل وقال اذ الاختلاف ما جرى عليه

متحمل الضمير المؤكد وما هو له فى الافراد وفرعيه يعنى التثنية والجمع وفى التذكير

وفرعه وهو التأنيث فلا يلتبس او لا متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا

فيما ذكرنا ما لم تتفقا فى الغيبة ايضا فلا يلتبس جعل اسنادها الى المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس

وان اختلف في الغيبة والخطاب والتكلم فلا يتفق في جميع الافعال
الا في غائبة المضارع مع الخطاب وفي غائبة يوم انهما طلبا فان الالتباس حاصل بها
ويرتفع بالتأكيد واما الصفة فالالتباس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور
ويرتفع بالتأكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في صيغة الصفة اطرد الحكم
في الجميع كان لولا لبس او لا ان لم يكن رفع اللبس اولا واما الفعل فقد
اتفق الكل على انه لا يجب تأكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت
فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس ظاهرا لم يكتفوا به قلنا
لما كان هذا الضمير لم يوضع لرفع الالتباس وكان مما يجوز حذفه حذف
الالتباس على تقدير حذفه فاتت فائدة رفع الالتباس فصار ضميرا لا يجوز حذفه

ش واذا اجتمع ضميران ولم يكن احدهما مما يتعذر فيه الاتصال ش احترز
عما اذا اتحدا قال سيبويه اذا كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي
لكن الانفصال اكثر واذا لم يكونا غائبين لم يجز الا الاتصال واجاز المبرد
قياسا على الغائب ش للتعذر عن تقدم احدهما ويأبى خبر ان
يجوز الا بترجيح الاول بانه فاعل في الاصل كما في باب اعطيت فاعل بحسب المعنى كالمفعول
الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى
لا في اللفظ ش وجوب الانفصال باعتبار ... في اللفظ
فيلزم الانفصال لتعذر ... ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف
فبأنّف

فبأنف من كونه متصلا بما هو اشرف ش وحكي سيبويه اي عن الثاني ومثال
اعطاهوني شاذ وهو لم يتكلم به العرب فوضعوا الكاف غير موضعها و
واستشهد المبرد مذهب الثاني ش فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال
والانفصال ش باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان الثاني منفصل
في التعلق بما هو اشرف منه وضرورة من جملة بالانفصال ش وان ثبت
او ورد متصلا قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الا
نفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث
المعنى فكان الثاني انفصل بغير الفاعل في مفعولي باب علمت رأيه المبتدأ والخبر
وفيهما الانفصال ش لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ان قيل ان الانفصال
خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود العامل الشيء فكيف يصح ابقاء
اثره قلنا هو بعد صورة ثابت مع ان العامل عكس ... لان العامل
في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان
الماضي ش لكون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا
بلولا والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال ش لكن غير الاسلوب يوهم ان ضمير
المتكلم غير خارج عن حكم كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولاك انت سواء ضمير مرفوع
منفصل وعنى بقوله الى اخرها او الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكن غير الكلمة
لما ذكره قدس سره ش وعسيت اه انما لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرها لاختلاف الخبرين الاتصال

والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة

قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اى مقام اتصال الضمير خاصة

قال سيبويه يصح ان يكون بعض الكلمات مع بعضها حال كما اذا اريد بها بعد

بالاضافة واذا اريد بها غيرها يصح قال الشيخ الرضي فيه نظر لانه الجار اذا

لم يكن زايدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ولا يمكن ان يجاب بمتعلق جوابه

اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله والاخفش يقول فيما بعد لولا

ويلزمه انه يعبر اثنى عشر ضميرا قوله وسيبويه في نفسه يرجح الا التغيير واحد

لتعارضهما في المعنى لانه معناهما الاطماع والاشفاق فراعى جانب لعل وعسى

فنصب الكلام به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان رعاية

عسى وجاز تركه لرعاية لعل قوله ونون الوقاية ويسمى ايضا نون العماد

لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة من الكسر

قوله اى ياء المتكلم اذا لم يوجد بعده قوله لتقي اه اى ليحفظ عما يوافق الجر

وهو الكسرة في اواخر اجزاء الكلمة بغير عارضة لا التقاء الساكنين ونحوه لانهم لما منعوا

من الفعل الجر وكانت الكسرة احد علامات الجر كرهوا الضم والفتح كرهوا ان

يوجد فيه ما يوافقه بعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يلزم في بعض الاحوال

علامة له في ذلك مبالغة في الانكار والتقية نحو الجر وهو لها في كون علامة

ويعطى اما العائد اليه او لكون الكسرة مقدرا علية وقاية تركها في عسى

لحملها

لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعنى انها اضيفت من باب اضافة

السبب الى المسبب وكذا تقول ايضا في باب رجل سوء قوله عن نون الاعراب لو لم

كان نحو نون الضمير او نون التاكيد او لم يكن مع احدهما او جاز فيما نون الاعراب

مقام نون الوقاية وهي تلك النونات لان نون الاعراب تكون الوقاية في الا

مع لها قوله لوضعها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها لازمة لانها كجزء

الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قوله وانت مخاطب عام وقوله مع نون خلاف

قوله لمخبر يعني ان وكان اه هذا التقسيم مبني على انه حمل التمني على تجويز

الى نبيان سواء كان مع الشدة او لا وحكم لكان قوله واخواتها عام يشتمل

ليت ولعل ولان كان حكمها مع الياء في المشهور كما قال ان اللهم لكن ان يحمل

التمني على الشدة كما يشعر اليه الفهم ويحتمل قوله واخواتها على ليت ولعل

بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقوية لدن ان التمني الجزولي فانه ذهب الى الشدة ويؤيد ابن بنتها الجزولي

انه لم يذكره مع ليت قوله لمن نظر الى كثرة البناء هذا الظاهر في غير التثنية واما في

التثنية فوجه الكسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها الطاهرة

الباب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لدن فيها الفتح والضم الا

قال سيبويه يقال في لدن بالضم لدن في الكاف الا انه السكون ومع بعدها

الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويعرف بها الى الافعال المبنية على السكون والفتح

والضم يعرف بانها الى تلك الاسماء ومن بينها يفهم الا التوزيع اثبت الجر في المضاف مع النون من حيث انه فعل الا من حيث انه

حركة آخره حركة بنائية وكذا النحو زعمها في الحروف المشبهة لشبهها بالفعل
وقد جرح النحو بذلك التعليل ثم زاد ان اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس
في لدني الا اجتماع نونين كما في لعلّ مانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس
الفصل بين الاسماء الا من واحد ويختار في ليت المشهور فيه اثبات النون
لازمة الا لضرورة الشعر ويتوسط بين المبتدأ والخبر الظاهر بقول ويقع
بين المبتدأ والخبر فيفيد تجريد ويحتمل الا يكون بين التأكيد وانما احتيج الى التأكيد
لان حق المبتدأ والخبر الا يقع بينهما فصل قبل العوامل وبعدها اعترض
عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله
يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيها تجوزا
بان الحقيقة والمجاز ذلك جائز عند النحويين فيه مجاز بان يراد بالمبتدأ
مثلا الجزء الاول من الكلمة بالجزء الثاني منهما وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما
لانه من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه
نظر لان الوصف في الخبر لغو وفي الغائب معتبر ولهذا ينعقد اليمين على ذلك
مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالخبر بل من قبيل الوصف بالغائب
فنظيره رأيت شابا في شبابه وصباه لا رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه
وصيغة مرفوع انما اختار للفصل ما هو في صورة الضمير لانه غير صالح
لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لمناسبة الطرفان اعني المبتدأ والخبر

مطابقة للمبتدأ اي لذلك وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل الا انه ذكر الضمير في المرفوعات
هو باعتبار الخبر وتكلما وخطابا وغيبة رجاء وقع بلفظ الغيبة بعد الخطاب
لقيامه مقام مخاطب غائب يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين
لكونه فاصلا لما بعده لا يسقط عن قرينة وشرط التوسط ليفصل
يعني انه قوله ليفصل علة غاية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة
بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية
ولو كان المقصود بيان التسمية يقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما
كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع
نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا ان يكون الخبر معرفة ان قلت
ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدأ والخبر اذا
كانا نكرتين قلت انما يعتبر ذلك لان صيغة الفصل تفيد التأكيد فان
قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفس القائم واذا كان تأكيدا كذلك
يلزم ان لا يقع بين نكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط
ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس
ينبغي ان يقتصر على مورد السماع اجاز المازني وقوعه قبل المضارع
كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل
ان يكون مبتدأ وتأكيدا لما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالمضمر

في نظيره تأكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بأن تأكيد للضمير المستكن بالفعلين لكنه
قدم للضرورة كما في العرف ليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لأنه مبتدأ عند
المحققين فتدبر ولا موضع له عند الخليل فيتعلق بقوله ليس لأنه ظرف مستقر او ظرف
للنفي وفي بعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تأكيد لما قبله ومنه قول
لمن التأكيد عليه فإن لم التأكيد لا يدخل التأكيد نعم يتقدم قبل الجملة تلك الجملة
قرينة المسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز الا باء فعلية
كقوله ليس له وكذا فانها لا تعمل [illegible] فعالا لا يعمه [illegible] وجه بعيد فاما ضمير غائب
لا الا المراد به اثنا والتوحيد او هو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغائبة كذا
صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها كما ذكرها وكس
تأنيثه قال الشيخ الرضي تأنيث الضمير والاعلم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا فيها
لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع منها والظاهر انه قد يسمى ضمير الشأن
والقصة معرفة لا وصف لقوله ضمير غائب ثم قد يغير ويصف له وهو
بان كان مبتدأ او بأن كان عاملا او الضمير المرفوع الى غيره ذلك [illegible]
اجابوا انه فيكون على صورة المفصلات هكذا قالوا وفيه ان المراد كونه على
صورة المفصلات لا يصح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يجوز
القرينة على الحذف لا يصح الحذف وعلى فصدهية المحذوف واما على الحذف
فلو وقع في الحديث ان من قود عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة

المصورون

١٣٩

المصورون واما على فصدهية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة
بالفعل اذا لم يكن ضمير الشأن لم يجز الا في الشعر على ضعف الا قلت فينبغي
انه لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تقتضي الا الجواز لانه يكون
الجملة الواقعة بعده في تأويل مفرد وهي اسم انها وخبرها محذوف
والتقدير ان الشأن القصة مطابقة للواقع لان الخبر كلام مستقل
فلهذا قال الشيخ الرضي وفيه ان الاستقلال لا ينافي ثبوت القرينة كما قال
بعض قوم ان يدخل الكتبة يوما الى [illegible] ذلك الدليل انه نواسخ المبتدأ لا
تدخل على كلمة المجازات الا قليلا يجوز ان يكون ان الشأن من حروف
التصديق قلت ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيها قلناه
في الحديث قال قدس سره في الحاشية ان الكتبة جمع الشطار الجاذر
جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية اي اسمع وضع كل واحد
منها [illegible] لان المذكر الغائب هو الجمع ووضع الجمع وضع اجزائه
الثالثة حسبة هي تكميل الامتداد واصل بين الحبيل وما يقصر
غاية لذلك الامتداد وهي كاينة الا المحسوس [illegible] ولا يرحم
الغائب لا يرد ايضا انه بهذا التعريف لا شيء بما بياديه المعرفة
الى جهالة لان المعرف ليس بينهم من الاسم معرفة وقد اضيف الا الاشارة بل
لذلك المركب الاضافي من اصطلاحهم لما اشار اليه اريد به بالاشارة المعلومة من الفاظ الجنابة ليس تقريبا

[illegible] تكميل الامتداد

لشيء بنفسه كما توهم لان المأخوذ في المعرف جزء بل قيده
وانما يكون كذلك لو كان نفس مأخوذا فيه قوله محمول على التي نزلت
منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا يدل عليه قوله وهي في الاكثر
لما لم يصح حمل اعلم على هو حال الجواهر احتاج الى توجيه فقال بعض
المحققين تارة بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي ثابتة
والجملة التي بعدها مبينة والاولى ان يقال وهي تستعمل وتارة بان
ذا خبر مقدم معطوف اي هي ذا او ذوات وقوله للمذكر خبر مبتدأ
محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المضاف
حذف العطف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر
للمبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذا او منها للمذكر وتارة بان
صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ اي وهي منها
ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه التكلف مع سوء الكلام ليس على تشبثه
ثم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول الذي لمثناه
ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل
اي بعض المحققين قال والاولى وقيل الاقرب ان يقال وما من الا له مقام
معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشيخ قدس سره
احسن والطف قوله والعامل في الحال معنى الفعل اه فيه ان الاقوى في الجزء الا ان يجر
على تحقيقه

في تحقيقه ما ان يقال البيت سقف وجدران وجزء الكل ليس مسند بل المسند المجموع
قوله وقدم اه يعني لا يقال انه قدم لان الذهن يتبادر الى المثنى والمجموع
بعد ذكر المفرد على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان هذان
هو في نحو هذان مبتدأ او سائر الاخبر وقيل ضميره ان الا هذا ما محذوف
اي انه هذان لساحران قوله بقلب الالف ياء كان الياء قد يكون علامة التثنية كوعياريا
قوله ويقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد يكون بدلا عن تاء التانيث في الوقف
يوصل الياء لحقو ليعلم ان التثنية او جمع الضمائر قوله ولا يثنى من لغات اه لم يرد التثنية
المتعارفة لان المعرفة لا يثنى لا اذا الكر ولا يكر اسم الاشارة قوله وقد يلحقها مقصورا
يكتب بالياء كان هذا مثال لحالها الممدود تكتب على سبيل الحق يعني الالف بعد
اعتبار اصل اولا ولا يلزم الا يكون اتصال بالآخر واما اختيار هذه العبارة لدفع
ما قد يتوهم ان الهاء جزء الكلمة الاشارة اعلم انه قد يفصل بين هاء واسم الاشارة
المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا واخوات كثيرا نحو ها انا ذا او ها انتم اولاء اوها هو
ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها في الامر افعل وتفعل ولا تفعل
مما يمتنع وقوع الظاهر موقع الاسم فلا دليل على ... لان مع ما بها غير مستقل بالمفهومية
الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك انت وترجمة ذاك انت قوله وهو اي الحرف
يذكر ويؤنث اعتبر بهما تذكيره بقرينة اسم العدد قوله في اي حرف
الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يعنى باسماء الاشارة قوله وذلك للبعيد وذلك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط

والبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسماء الاشارة للقرب والخطاب لانه
للمخاطب [illegible] ويشعر بالاشارة الحسية [illegible] الى ذا القريب لكن
يحسن لان يقع [illegible] فلما انقلب الكاف [illegible] وكان [illegible] بالوضع
للخطاب [illegible] ان يقع [illegible] الصلاحية [illegible]
اثنان كلام واحد [illegible] مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان للخطاب صار مع الكاف بابا الخطاب والغيبة
[illegible] المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جيئ باللام [illegible] كلام
[illegible] ذكره الشيخ الرضي [illegible] لان الاستعمال كل في مقام
الاخر [illegible] ذكر في علم البلاغة [illegible] انه قال [illegible]
المستعمل [illegible] القريب [illegible] الا الوضع قوله وتلك [illegible] كان [illegible]
[illegible] في البعيد [illegible] قوله ان [illegible] ذلك [illegible] غير [illegible]
[illegible] زيادة [illegible] ذلك [illegible] للقريب وهنالك
للمتوسط وهنالك للبعيد قوله وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه
الكاف ولا يلحقه ثم قوله [illegible] اى [illegible] قوله لا يستعمل
في غيره الا مجازا اى اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله [illegible]
بالسقوط المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان [illegible]
الاشياء [illegible] مواضعها قوله اى [illegible] لا يتم [illegible] جزءا وهو بعيد

الموصول

المعنى المراد قوله او لا يتم جزءا [illegible] ذكر الشيخ الرضي بهذا الاحتمال وقال في ذلك
لان الافعال الناقصة [illegible] قوله والمراد بالجزء التام [illegible] حمل الشيخ
الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينصرف اليه الفهم اولا وقال معناه اى نحو
الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة [illegible] للتنصيص
اذ لو اردت [illegible] تجعله فضلة لم يكن الا بصلة [illegible] قدس سره
الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناه اللغوى [illegible]
ان الفاظ التعريف [illegible] معانيها [illegible]
العرفي قيل لو قال بجملة [illegible] لكان اخصر واوضح لكن [illegible] الاجمال
اولا والتفصيل ثانيا [illegible] بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة
والقصد في المقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل [illegible]
[illegible] واذا كان ذلك القصد [illegible] بما نقل عنه ان المراد معناها اللغوى [illegible]
يجوز ان يقال انه [illegible] الاشارة الى وجه التسمية بالموصول [illegible]
[illegible] القوم في اللفظ لانهم [illegible] الصلة العرفية في تعريف [illegible]
[illegible] لانه لا يقال جاز ان [illegible] الموصول [illegible]
ما يليه من الجملة [illegible] لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف
قبله [illegible] لانه لا يكون جزءا تاما الا [illegible] الجزء التام هو [illegible] بالمصدر
لان الحرف المصدرى [illegible] الجملة [illegible] قوله ولا بد له [illegible] ان

يقال في ذلك والالزم نقض الحد بجمع الشرطية لا يقال فاذا لا يلزم ان يكون تعريف
الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بمالك العلم
وهو لا يجوز لما قيل من ان تعريف العالم بمالك العلم جائز اذا فرض العلم بعد ذلك
لما يقال مثلا العلم صفة يجلي بها المذكور لمن قامت به لان الخفاء في العالم
هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة
بل باعتبار ربعه ان فتعريف العالم بمالك العلم تعريف الشيء بنفسه في الحقيقة
على ان قوله صلة جملة خبرية ليس تعريفا والالزم التعريف بالاعم لانا نقول
المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس الصلة العرفية
حتى يلزم تعريفه بها كتعريف العلم بالعلم ص الصلة جملة اه فيه تامل ص
وصلة اي صلة ما لا يتم جزءا اه اي جعل المفرد جزءا الا ما اعتبر الصلة بالقياس
ليبان انه الموصول ص جملة خبرية انما ذلك لان وضع الموصول على ان يطلق
كال ح
المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول ولذلك
لا يقع الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة التعجبية صلة كقوله وان كان
منكم لمن ليبطئن فان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية ص او ما في
معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله صلة الالف
واللام اسم الفاعل او المفعول بمنزلة الاستثناء ص لا غير الا نادرا
فانه قد يجيء الظاهر موضع المضمر ص لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية
وليست

تقدير الشخص الذي فرض بعد تقرر
وليست في الحقيقة الا ما فرضه كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير
راجع الى الموصول مقدر بعيد ل جملة معنى ولهذا يعمل في ولو كان بمعنى الماضي
وايضا لا يكون الصلة مقدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة [illegible] وهو معها
بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة ل وهي اي الموصولات لا تقع موقع
الجملة باعتبار الخبر لما ان [illegible] الضمير باعتبار ان في صلة فيكون المرجوع [illegible] مرجع ضمير
فهو ما من السبب والخبر واقع فيه ل الذي اصله ذي عن البصريين
زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها
فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفة جاز ان يكون
صفة لما انه والطائية لمات كلام وبمعنى صاحب جاز ان لا يكون بمعنى [illegible]
بخلاف سائر الموات ل التي بقلب الذال تاء ل واللذان واللتان
وقد تشدد والنون في كليهما لامن اللبس في المفرد ل والذين كالذين
لجمع المذكر من العلم واللذون في الرفع هذيلية وقد يحذف من اللذين تخفيفا
ومن اللذين ايضا ل واي فصاعدا في المعرفة ظاهرة كانت او مقدرة
بمعنى الذي وفرعه وكذا في قول بعض التي ل المنسوبة الى بني طي قلبت في النسبة
احدى اليائين الفا واللام مع زائدة [illegible] الجمع بين اليائات ل وذا بعد ما
جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت
اولا ولم يجوز البصريون الا في [illegible] بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين ان لم يكن زائدا كما في قوله [illegible]

الذى يقرض الله قرضا حسنا فاذا ذا اتيته اى بعده موصولة

متن والعايد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه كذلك لا يجوز حذف

لخفاء موصوليتها والضمير اعاده لاجل موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد

العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذى ضربته في داره زيد او يستغنى

عنه لكن المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع

فان كان منصوبا جاز حذفه بشرط ان لا يكون بعد الا ان الموصول لا يدل

على ان العايد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف

بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او بحرف جر معه في الموصول مثل

المتعلقات نحو مررت بالذى مررت او بزيد الذى مررت ثم مذهب الكسائي

في مثل التدريج في الحذف وسواء كان فيه الجار او لا حتى يتصل الضمير بالفعل

ليصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا لاستطالة

والضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا

ظرفا فان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم يكن في صلة

فبشرط استطالة الصلة وهو الذى في السماء اله وفي الارض اله وقوله

في الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اى الذى هو معبود

في السماء ومعبود في الارض انتهى اصل كلامه ان قلت فلا

معنى للتخصيص العايد بالمفعول وتعميم المفعول للتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يكون

الامع

الا مع القرينة وامتناع الحذف في الصورة المجتمع الضمير انما يلزم العايد بعد

الا ليس للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول ولذا في صورة

الاتصال بالحرف فلانه فيما يحذف واما قولك لا وجه لتقييد العايد بالمفعول

فنقول قبل الا العايد المجرور اذا كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال

وان كان قبله فنقول المفعول اعم منه انما يلزم بلا واسطة وان كان مرفوعا

فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح

الحذف هذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام حذف

في العايد من حيث انه عايد وهي بعد ان الحوادث في المجرور ايضا تمرين

المتصل او جر ببية التمرين الكامل والتدريب وتذكيره اياه لما لبتذكرها مع حرفة

ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنظيرهما وبمعرفة انه المجرور يجب وكان

التنبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مخبرا بهما لان الاخبار عنهما اى كسبب

هذا او اما فانهم عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال وان اخبرت

عن زيد بالنحو ابتدأ الكلام بهذا الوصف بالقياس الى زيد وهو الذى مع انه المخبر

من حيث اللفظ بما ان المخبر عنه ان يكون مقدما عنه في الجملة الاولى ان يكون

والمخبر عنه في الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبته الصدر وجعلته

اى لان الظاهر يوصف الموصول بالوصف الذى كان لذلك المخبر

عنه بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان الموصول كان المخبر عنه لتصديره مبتدا فلا بد ان يكون

ما يبين وسوالعمير العائد الى كحالة واقرنة لانه وصف الخبر التي غير في جملة العفلية فانتد

الى فلب انهما الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعها جملة اسمية نحو افضارب الزيدان

وما مؤدب اليخ فلم لم يصلح الاضمار عنها قلنا لانه هذين لا يفي بمعناه

من دون عاصيد اللام في خبران لو قال في خبر الجمهم ليشتمل مثل خبر نعم رجلا كان

اسم قائمة والموصول والصفة وكذا الالفاظ التي للتاكيد في الاشتهار الا لكن الالفاظ

معبرة في الجملة التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا

لما تفيد الجملة وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد فقلنا

فيهما والمصدر والحال وكذا الصفة العامل واما الاضمار عن زيد قائم قائما

يجوز اذا لم يصلح في الضمير المشكل نظرا الى كونه في الاصل اسما مستقرا عن العامل

في الجمع المستحق لنفي هذا اي الذي يستحق غيره و ما الاسمية قال

الشيخ الرضي فالكلمة المبنية فانما يوافق لفظ الموصول لم يجعلها بابا برأسها بل بين

في فصل الموصولات لما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في الاسماء

الافعال [redacted] وبات نظائر المواقعة لبات نزال ولولا [redacted] الاقتصار

ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان الابواب برأسها

لا الذي فيه لانه في الحرام الاسم وانما الذي فيه فسيجي في بحثه

فانها اما الكافية اي بتلاد استفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار

ويحذف الفاء الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف او مضاف

الا اذا جاء

الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو ماذا انت فاعل كما قيل

جاز ان يكون ما كافية قال المصنف الا ان الذي عندنا مختار ذلك لكونها صفة لئلا

يلزم حذف الموصوف وافادة الابهام والتحقير ونقاده يعني الامر وكذلك فليل الشرط

وفيه انه يجوز ان يكون للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم ويجوز ان

يكون بعضهم ايضا تغني نكرة موصوفة جملة بمعنى غير صفة لان اللام في للعهد الذهني

وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة

لافادة الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وتاييدها اما التحقير او

التعظيم او التنويع نحو اعطيته عطية ما اي عطية لا يعرف من حقارتها والامر ما

اي عظيم لا يعرف من عطية واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين فالكلمة

من لا في قامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه يجوز كونه نكرة غير موصوفة وتجي

عند الاخفش حرف زائدة نحو قوله تعالى الا تردوا من عدد اي الاكثر و من عند

البصريين موصوفة اي انسان معدود قال الشيخ الرضي اعلم ان من وجوهها

لذي العلم ولا يوجد لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي

على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل

دابة فغلب الكل في الضمير ثم بني على ذلك التغليب فقال من يمشي على اربع وما للعاقل لما

لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا وقد يستعمل ايضا المستفهمها كانت او غيره

في الجنس ماهية وحقيقة ولهذا يقال حقيقة الشيء ويمتنع نسبته الى ما والماهية مقلوبة الماهية والاصل

او نقول انه منصوب اما بنحو علم تقدير جعل الكلمتين كلمة ودخول فرعون دهارب
العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز
ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان اي وصف دون الماهية
بينها للفرق على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلوم للبشر
والموصوف كيا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها موصوفة
موصوفة الا في الكفاية الغد وجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة لان التزم
فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكلم دا
فانه ينصب بابعد كلم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يلزم النقض
باذ واذا وحيث فانها مضافات الى الجملة فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعل التزام
الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانه بمنزلة التنوين المنافي للبناء
وانما لم يجعل الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة ح
الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع
عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما التزم فيها اي الاضافة لانه وضعها ليفيد
بعضها من كل فان حذف المضاف اليه فانه لم يكن مقدرا لم يعرب لمكان المضاف
وان كان مقدرا ابقي على اعرابه الا اذا حذف صدر صلتها فانه يبنى اي ايها
وان كانت الصلة حذف صدرها المبتدا ابتدأ فان يكون ذلك الصدر ضميرا اعني ح
راجعا الى اي فانه كان مضافا يبنى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال
لغة جيدة

١٤٥

لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب فاجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا
فمن قرء بالنصب دون الفتح فمن قرء الضم على انها موصولة مبنية قال
الكوفيين في سبب الالف نصب الاستفهامية معربة مرفوعة على الابتداء واشد خبرها
والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله
من كل شيعة مفعول لننزعن كما تقول اكلت من كل الطعام فيكون من للتبعيض
وقيل يجوز ان يكون النزاع واقعا على كل من شيعة اي لننزعن بعض كل
شيعة فكانه قائل منهم فقيل ايهم اشد اي الذي هم اشد وقيل ان النزاع معلق
عن العمل وليس بشيء لانه مفعوله ليس بجملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة
لتأكيد شبه ان قلت قد مر ان لزوم الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي
ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فانه كثر الاحتياج لا يدفع المنافات وعلى
تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج
قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة
فحذف صدر صلتها يبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة
فيلاحظ وبناء اي مضافا الى الجملة عند حذف صدر صلتها
وفيما ذا اصنعت قال الشيخ الرضي وذا الاتي موصولة ولا زائدة الجملة
ما مع الاستفهامية والاولى فيما ذا سوء صنع ما سوى غير الزيادة ويجوز ان
يكون بمعنى الذي هو سوء على حذف المبتدأ او ما مع ذا فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل ما ذا الذي يكون

زائدة وان يكون اسم الاشارة لما في قوله تعالى أمّن هذا الذي هو جند لكم ونحوه لان ها للتنبيه
يدخل على اسم الاشارة **قوله** احد جزاءها الذي الجملة صفة لقوله وجها او استينافية
قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقايل ان يمنع مجيء ذا موصولة
ويحكم فيها ذا مستعمل بزيادة ما ان قلت رفع الجواب هو رفع البدل عنها
يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون مبتدأ ووذا مزيدة والفعل
خبر على تقدير العايد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل هو ان صلة الموصول
قوله والظاهر ان ماذا بمعنى واحد يؤيده ما نقله من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة
او زائدة **قوله** جواب نصب لان ماذا بعد فعل ناصب بما قبله او مستقل عنه بجملة
او متعلقة اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرضوا ماذا علمتم وماذا احل لهم مالا فيها سواء   لازم
جعلت ذا موصولة او زائدة **قوله** اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان
ههنا يحتمل ان يكون ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار وزائدة وكما كان اسماء
الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي كان هو مما ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر
والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا يكون اسماء الافعال
وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء الافعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال
وانما سميت اسماء الافعال قول اللمي فيه ولكن فيه انه لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال
ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا لعدم ومحل الباقي عليها طرد الللباب
وقيل انها مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل لا يليق في الابتدا وفيه ان هذا
القسم

القسم المبتدأ الكون مسند الا يليق في معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم يليق في الابتدا
يمتنع ان يقال لكل فعل مبتدأ وفيه انه لكل امر اصطلاحي ولو ان هذا القسم المبتدأ وخابث
بحسب العربية والعربية في الافعال يجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان
فلو ان له محل من الاعراب غير معهود فلا بد ان يكون له وجه يتم الكلام ان يقول ان القسم الكائن من
المبتدأ يؤول بالامر الى انه مسند اليه لانه فوقال قايم زيد في قوة ان صاحب القيام
هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في
المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه **قوله** الحق على الاشياء فيه ان الحق لو كان
على الاشياء وهو الحق لم يكن صفة الماضي على الحقيقة اذ ليس بمعنى على الماضي
فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسماء لما هو
اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج
عنه المعرب كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى القيد المذكور **قوله** رويد زيدا في الاصل
تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير ترخيم ارفق رفقا وان كان صغيرا
قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الارواد وهو المهل وبمعنى الرفق عند الله كقوله
مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال او جعل بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل
ان يكون اسم الفعل والكاف حرف واحد وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل
قوله مثل هاتو بمعنى الامر وهو متعدد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا ارود
لما ان الامثال ذكرنا فيه انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه فهي هذه الامثلة اشارة الى اقسامها

قوله بفتح الفاء قال الشيخ الرضي فبنى البناء نظرا الى اصله لانه كان مصدرا مطلقا جعل بمعنى
الفعل وكسرت للساكنين وفتحت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى المصدر لان معناه
ما بعده كان القياس على تقدير ان يكون اصله مصدرية كذلك ان لا توقف عليها
الا بالهاء لكنه توقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على انه الحق بالافعال فكان تائها
تاء قامت وقال بعض النحاة انه مفرد هيهاة مفتوحة كقوقاة والوقف عليه بالهاء
والمكسورة الفاء جمع مفرد هيهاة مفتوحة كسعلاة والوقف عليها بالتاء
ومضمومة الفاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهو الا
صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام يدخل على بعضها وان التنوين يلحق
بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جزء من التمكن وجعله دليلا على كونه
معربا لا مبنيا لما ان صفة دليلا الوقف وكذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس
التنكير للفعل لانه غير جنس لذلك بل التنكير انما يجعل المصدر الذي هو لكل اسم قبل
صيرورة اسم الفعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان مصدرا فمعنى صه
بالتنوين اسكت السكوت المعهود والمصدر حينئذ متعلق اى اسكت
عنه فخاطب الفعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا
الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله افعل وحرب الحج قال قدس سره
في اى شئ الحج اى لعب قوله تحت المجموع وان كان ظاهرا مثل الضارب اى لو قال
بدل اسم في الماضي لكان اظهر قوله المشتق من الثلاثي يعني ان قول الثلاثي صفة للاسم
ولا يخفى

ولا يخفى ان تقدير المشتق الصفة من تقدير الحكاية قوله اى قياسي اوفق وقيل هي
قوله لم يأت اى على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الا هذا او هو كلمتان
قرقار اى صوت من المضروب وعرعار اى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة
وهو لعب للصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت
الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كان حكاية لقيل قار قار وعار عار كما جاء
قاقاه قوله حال كونه مصدرا حال معرفة قوله معرفة اى علم
جنس لسبحان قوله كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف
اى هو كفجار والجملة معترضة قوله قال الشيخ الرضي وقال بعضهم انه كان
جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنث فان المسمى بها لا ذكر
وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على انه
في كونها مؤنثة قوله وصفة لمؤنث لم يجئ في المذكر وجميعها تستعمل مردودة
الموصوف ويستعمل اما لازمة للنداء سماعا كيا فساق والماخرة لازمة
ويبنى على الكسر لانه لما كان مبنيا بالفتح على حسب الكسر للمبنية وهي
في الاصل لكل ما يجيد اى يحدث ثم اختصت بالغية بجنس المطايا والخرب
الكن فانبنى على الصفة كتطاه اى قاطه كافية قوله واما عدل الى
اعتبره فلان التركيبة غير كافية والالزم بناء سلام وكلام ولكن فيه ان لا دليل
على العدل واثبوت العجز وثبوت قالسة لا يدل على انه لا يجد وقف ولا عدل منهما الجواز انه يكون مراده فانهم

وان ادعى ان العدل لا يقدر لا فطرار وجوده فهما ببناين لمكان منع العدل قلنا له دليل

على وجود ان العدل لا عن التغير وما استدلوا به عليه في غاية الضعيف فالاولى ان يقال

ما قال الشيخ الرضي انه سوا ان قسم المصادر والصفات بين مشابهة لفعال الامر

لامر زنة وبناء افضل مبالغة علما للاعيان حال من مفهوم فعاليني في

الحجاز يعرب في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق

بكل من قوله يبني ويعرب يلزم تواردهما على معمول واحد وان تعلق باحدهما

لزم فصل الاخر عن التعلق به الى التقدير الا ان يقال بتقدير الاخر في حكم باب التنازع

مشابهة فعال بمعنى الامر فيه ما ذكر فيه وانه يجري فيهما فالوجه فيه

انه علما مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا لعدم اعتبار

المكان فيه المبالغة وان مرتجلا حملوا على المنقول لانه الكثر من غيره ووجه الاكثرين

انه وان وجه البناء في ذي الراء فقصد الامالة اذ الكسر

امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي

لا يحصل الا بتقدير البناء لانه

او اعراب منع العرف

فلم يكسر قوله

الحمد لله على الاتمام والصلوة

والصلوة والسلام على خير الانام وآله البررة الكرام وقد

تمت كتابة هذا

الى نسخة الشريفة المتبركة

على العلامة المحقق والحبر

المدقق رضي الملة

والدين عبد

الغفور ربه

انه تقابحث

سأحته

يوم البعث

والنشور

تمت

تمام

اوائل

تاريخ سنه ١١٦٣

ذكرني تاج رحانية الامر بلغ انسانا سلاما

من غايب فانه عليه ان يرد الجواب على المبلغ

او لانام على الغايب ... السلام

قال عم صلوة التسبيح والعشرين وعن ابي سعيد الخدري وابي هريرة

عن محمد عم انه قال من صلى في ليلة السابعة والعشرين من رمضان ركعتين وقرأ

في كل ركعة الفاتحة مرة وانا انزلناه مرة والاخلاص خمس وعشرين مرة فاذا

سلم استغفر الله تعالى مائة مرة وصلى على محمد مثل ذلك فانه يدرك القدر ورزقه

الله تعالى نورا يوم القيمة مثل نور الانبياء وكتب مائة الف حسنة ورفع عنه

مائة الف سيئة ورفع له مائة الف درجة واعطيه الله تعالى من الثواب

ما اعطيه من لدن ادم عم الى عيسى عم وقضى له سبعمائة حاجة اولاه

المغفرة وكانت تلك الصلوة كفارة لذنب مائة وعشرين سنة وعن له

ولابويه وكانت تلك الصلوة خير له من ان يتصدق كل يوم الف دينارا

صدق رسول الله

عن جابر رضي الله عنه انه عم قال من احب ان يعلم منزلته عند الله تعالى فلينظر منزلة الله تعالى عنده

فان الله ينزل العبد منه حيث انزله من نفسه والشدر والمعاصي مقضيات لا مرضيات

فلا يرضى ان الرضاء بالكفر كفر والمعصية معصية نقل من طريقة محمدية

قال الحكيم العلم بلغة احرف عين ولام وميم فاشتقاق العين من العليين واللام من اللطف والميم من الملك

فالعين تجعل صاحبه العليين واللام تجعل لطفا في الدنيا والاخرة والميم ملكا على الخلق ويعطي الله تعالى العالم

ببركة العين العز وببركة اللطافة وببركة الميم المحبة والملاية تم

قال عم العلم بغير عمل وبال والعمل بغير العلم ضلال اه

فتح اللادية اضافة الاعم الى الاخص نحو علم زيد ا

7

باب بر نسنه مراد اتسه اول مراده بخه اولا نمايان بلمك اگر بلمك مراد اتسه يوز بكره طوقوز كره يا لطيف الخبير ديه صكره صباغ طرفنه يا توب اويوه

حاجتنى كچه اولانمايان بله تم محبت الحق بو طلسم قيشه يازوب اوده بر نسنه طبيع اوله مجرب در

بر كمسنه زرع طلب الحق مكائيل اسمنه مقيد ومشغول اوله الكافي بعده كوز اوده يا

يوزاون بكره اقبه مراده ير اوله هر صباح نماز نده صكره قرق بر كره ياعزيز ديوب

كمسه محتاج اولميه مقصوده ير اوله جميع اشيا مسخر اتمك الحق جبرائيل اسمنه مشغول اوله

المعز الاولي مراده ير اوله بعده ايكي يوز قرق يدي كره اوقيه تم

صحح الحق دادوت الله اكر بو رسمي يوزينكي ادلور اده شعاية الله نعم

يا مالك الاحسان قد عمر الخلايق منه ١٠٣١

قال عم من عرف نفسه فقد عرف ربه تم قال عم انما الاعمال بالنيات تم قال عم من وقع في الشبهات وقع في الحرام تم

قال عم كن في الدنيا كانك غريب او عابر سبيل وعد نفسك من اهل القبور صدق رسول الله

قال عم اعمل لدنياك بقدر مقامك فيها ... واعمل لاخرتك بقدر بقائك فيها واعمل لله بقدر حاجتك اليه واعمل للنار بقدر صبرك عليها صدق رسول الله

واقامة المؤذن بلا اذنه يكره والظاهر عدم الفصل ونفي الكراهة بزازيه

رجل توضأ فسبقه الحدث في خلال الوضوء لم يستأنف الوضوء وكان عليه ان يتم الوضوء من العضو الذي سبقه الحدث فيه سواء كان تخلل او من اعضاء الزوائد وغيره لان الوضوء فعل واحد فحكم متحد اجماعا فيجب البناء في الوضوء منقول من غاية البيان

قال عم الارث فيه اولى مشفع واول مشفع اخاه او اول مشفع لانه قد يشفع اثنان فيشفع الثاني قبل الاول

هذا الميزان في الجسم ولا تسقط على امري يكون اسما لمن كان به فخري

منلاه مصطفى

الفقير الخيالي

منلا مصطفى

منلا عمر

منلا فيضي

حسن افندي

مسئلة

أي جاهل المسلمون الم كذوا شي مثلا

كم كيا اسم شريف اوچ كونده كيلان بوركز اوقيه بوزاقيه كلهم لحم بيه طوت برده اوقيه تم

اولان بشي كون هر كون ايكي كره توصيه اوقيه الوندن صكره فرده اقي كه تم

بوشي بانه قوزقا بوغنه قوبه اوجني الجنه كومه بر ساعت سكوره بنجه توصيه اذا اوله

طلم طم الله ع ع ع ع ع ط ط ط ط ط ط ط ط ط ز ز ز ز ز ز ز ز

ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع ع

با بشي ابرسي الجوه قريه بازه باشنده كتوره

بسمله ابد ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك ... فارشو اقيه بي قرار اوله تم

انا اعطيناك التمش بدرجه الماي اقوب بعده بدن قرار انقلبه تم

شتم محبت الجونا الاكره اوقيه هر بر ناره بوشي اوقيه احازيا الم... اولادم ... اللهم فرج همي واكشف غمي وحصل

بر كسنه بو اسم شريفي جمعه كوني ايكنده بو شكره مشغول اوله حق تعالى

وادبو مراد بنه واصل اوله بعنايه الله تعالى يا الله يا رحمن

مقصدادي بحرمت صورة تبت الهم يا قاضي الحاجات ويا مجيب الدعوات يا عالم السر والخفيات اقض حاجتي بحرمت صورة تبت وبحرمت جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين تم

بر كسنه ده كره الله ذكريله اسمنه مشغول اوله جميع مطلوبنه واصل اوله تم

باب هر كم بر كسنك دلين بغلمق ايستيوب بر كليد الي والو كليدي كليد ليب جن

سلسه بشش كز اوقيه الرسيل حيكم فلاه اوغو فلانك منم اوزريمه دليلر بغلديم

وانم زيو بغلديم ده بسله صكره كليدي كليدليه بسپار الله تعالى ابليده دلي بغلنه اولكليدي

اچمينجه اوله مولاي فن ادمه سولشمه اول مباركه صيمابوده بسم الله الرحمن الرحيم ختم الله على قلوبهم

وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم تم

باب بشش كز سقولر صباح نمازدن صكره قرق بركره اوقيه صحه توده قابيع علم كشف ايده

بسم الله الرحمن الرحيم يا باطن يا ظاهر يا لطيف يا خبير قوله الحق وله الملك يوم ينفخ عالم الغيب والشهادة وهو الحكيم الخبير تم

الصواب

قوله او قصد نسبته اه في صدقه على مثل البيت سقف وجدران فتأمل عبد الغفور يحث العطف

مقدم خبر

اي على المعطوف الذي في مثل البيت سقف وجدران والمراد بمثله كل تركيب مشتمل على المبتدأ

والخبر الذي هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه مثل قول النحو انواعه رفع ونصب وجر

فمثل قولي وهو عدل ووصف وتأنيث ومعرفة الى غيره لك فافهم آفندي

ولكن يجب الاحكام الخمسة كما يكون في النسبة على ما بين في النحو وغيره عبد الغفور

اي الممتنع تقديم المبتدأ واجب منه مقتضى ...

اعم من الوجوب والحرمة والجواز والكراهة والاباحة الوجوب

اعم من الفرض والواجب والحرمة من الحرام والمكروه والجواز

المراد منه المستحب والكراهة المراد منه

المكروه المغيرة والاباحة المراد منه ما يخير والله اعلم

قوله او انقص منه ينبغي ان يدعى ان الانقص لا ينحط عن درجة ما هو دون المضاف الذي يثبت المدعى عبد الغفور

او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد عبد الغفور في بحث المرفوع

المراد بالطرد ان تعيين الكل الى الحد فيجعل مبتدأ ويجعل المحدود خبره كقولك في تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد كل لفظ وضع بمعنى مفرد فهو كلمة والمراد بالعكس ان يجعل كلما اي تجعل فيقول كل ما ليس لفظ وضع لمعنى مفرد فليس بكلمة توقات رحمه الله

[illegible] ايتديكم [illegible] ايتمه الا كورنه اغام

اوكيم دوالبر ادكيم الار ييوزنه يارم اثر نغم

اه قورنم يا لست ايدر كوكلم اغام

حسب بشكر كبيره قورنم لحقنه دار

كوكلم اغام

الكه غالب اولان احقورنم يايارى باش

درويشه اولانلرتك يا بيرى بوبلط واريمله شمع اولانلر حق يا بيرتقوبسلى وار اغام

بنه بلبلم دوستيمك يكا قفسى وار كور

ايجشه اوكوكر سينه دوريايه قارشي كركه بلبل كلشن فيغان ايدر اه قورنم كوبلره قارشي اغامه كلا بنى اغلتمه الله قارشي كزكي

ونيجع النواز او الودوش بنيه من مديونه النقير ويتوب الزكاة من الدين الذى عليه جاز ولو نوى زكاة نصابه بمقدار ادزكوة دينه كان عن غيره لا يجوز فقسول لعبيده

مسكه

ويوجد في صورة واحدة سبعة فرجة واحد [illegible] الولاة الفرجة في الحقيقة سبعة في احد فرجة واحد [illegible] منها [illegible] منفصلة وكلها يوجد في صورة واحدة

قول السيد الشريف

ايش لي اكغي بير [illegible]

اكغي بر [illegible] اكغي بر [illegible]

قول المطلق

نكل بيا كللر [illegible]

ادلكل ادا كل

سلام عليكم

وعليكم السلام

[illegible]

حنتاكه سهواديجي كاكه ادم اليديجي [illegible] سو عشك

كرقانله غلاتا بكلي بيغزي

نماكي [illegible]

[illegible]

نفاق ايكي يوزلى

ضيام جادر

هدم بوبكلر

استنكاف عار [illegible]

اضبابرتو [illegible]

شلاع عمرهو

[illegible] كشية [illegible]

منقطع مع الغاز